ALECSO

الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي

THE 19th SESSION OF THE CONFERENCE OF MINISTERS RESPONSIBLE FOR CULTURAL AFFAIRS IN THE ARAB WORLD

الرياض - المملكة العربية السعودية

Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia

19 - 22 Rabi Al Awwal 1436 • 10 - 13 January 2015



أعمال الدورة التاسعة عشرة

لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي

الرياض – المملكة العربية السعودية: 10 – 13 يناير 2015

المحتوى

– كلمات حفل الافتتاح الرّسمي للمؤتمر 6

– جدول أعمال المؤتمر 12

– برنامج العمل اليومي للمؤتمر 16

– كلمات الوفود في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر 18

– التقرير النهائي والقرارات والتوصيات 74

– بيان الرياض 86

– اختتام المؤتمر 90

– الدراسات المقدّمة للمؤتمر 94

– قائمة أسماء الوفود 193

تقديم

تمثّل دورات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي منذ انطلاقتها سنة 1976، مناسبات هامّة يلتقي فيها أصحاب الشأن الثّقافي في الدّول العربية لرسم السّياسات واتخاذ القرارات الكفيلة بدعم أواصر التّعاون الثّقافي بينها ومزيد ترسيخ المفهوم الصّحيح للثّقافة العربية من حيث هي ثقافة قومية وإنسانية معا تستند إلى أصول الأمّة العربية وتراثها وتستوعب في الوقت نفسه تيّارات العصر وتدرك آفاقه، وتشارك مشاركة إيجابية متفتحة، أخذا وإعطاء، في تقدّم الحضارة العالمية. وتتولّى المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته بالتنسيق مع الدّول العربية من خلال اللّجان الوطنية العربية للتربية والثقافة والعلوم وأعضاء اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية.

وقد كان الموضوع الرئيسي للدّورة التّاسعة عشرة للمؤتمر التي انعقدت في الرياض باستضافة كريمة من وزارة الثّقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية يومي 12 إلى 13 يناير 2015 "اللّغة العربية منطلقا للتّكامل الثّقافي الإنساني". ويعبّر هذا الاختيار عن أهميّة اللّغة العربية باعتبارها قضيّة استراتيجيّة في المقام الأوّل، تمسّ الأمن الثّقافي والحضاري للأمّة، وتتطلّب يقظة أشمل وأعمق، وحركة أكبر وأنشط، وعملا أكثر جدّية وفعاليّة، واستنفارا للطّاقات الحيّة، وحشدا للجهود المخلصة، في إطار من التّنسيق والتّكامل والتّعاون، والعمل العربّي المشترك على مستوى المنظّمات والمؤسّسات والجامعات والهيئات المختصّة للحفاظ عليها وحمايتها والعمل على انتشارها والتمكين لها في أوساط المجتمعات العربية ولدى الجاليات العربيّة الإسلاميّة في بلاد المهجر. ولا تعدّ مسألة العناية باللّغة العربية اليوم عملا تعليميّا تربويّا، أو نشاطا ثقافيّا أدبيّا، أو وظيفة من وظائف وزارات التربية والتعليم والمؤسّسات والهيئات والمنظّمات المختصّة فحسب، ولكنّه عمل من صميم أعمال الدّفاع عن

الأمن القومي أوّلا، وعن مقوّمات الشخصّية العربية، والذّود عن مكوّنات الكيان العربي الإسلامي، وعن خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعن الرّكيزة الأولى للثّقافة العربية وللحضارة العربية الإسلامية في عصر يتميّز بتهديد الخصوصيات الثّقافية للشعوب بفعل الثورة الرقمية.

ويسعد المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تضع على ذمّة الوزارات والهيئات المعنيّة بالثّقافة في البلدان العربية للإفادة وتسهيل المتابعة، هذا الكتاب الذي يوثّق أعمال المؤتمر ويتضمّن القرارات والتوصيات الصادرة عن أصحاب السموّ والمعالي الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، وعيّنة من الدّراسات التي ناقشوها.

والله ولي التوفيق

إدارة الثقافة

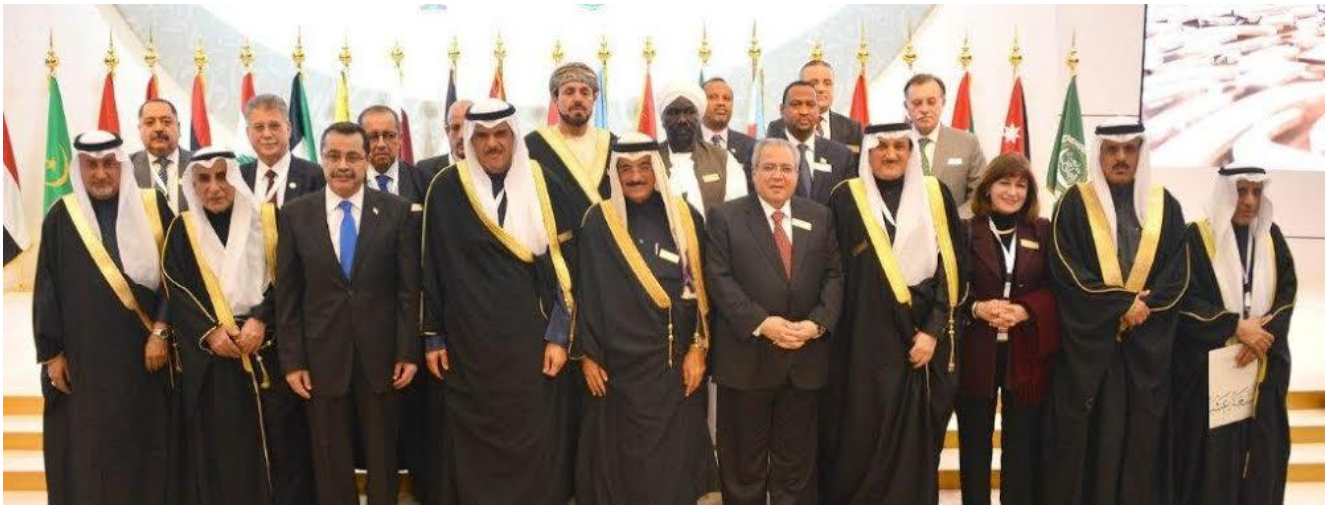

صورة جماعية لأصحاب السموّ والمعالي السادة الوزراء

كلمات حفل الافتتاح الرّسمي للمؤتمر

كلمة معالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي

وزير التربية والتعليم – مملكة البحرين

رئيس الدّورة الثامنة عشرة للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه وسلّم

أصحاب السموّ والسّعادة

أيها الأخوة الكرام

نعقد اليوم جلسة العمل هذه التي آمل إن شاء الله تعالى أن تكون مكلّلة بالنجاح وتسهم في تعزيز التعاون بين دولنا العربية الشقيقة خصوصا ونحن نناقش ونبحث ونسعى إلى تطوير شأن مهمّ وهو الجانب الثقافي ودوره أيضا في ما يربط دولنا من علاقات أخوية وثيقة.

وباسم مملكة البحرين نتقدّم إليكم بخالص الشّكر والتّقدير على ما وجدته مملكة البحرين منكم خلال رئاستها لهذا المؤتمر من كل دعم واهتمام يؤكّد حرصكم اللاّمحدود على تعزيز التّعاون بين دولنا خصوصا على الصّعيد الثقافي،

أيها الأخوة الكرام

اسمحوا لي أن أكرّر الشّكر والتقدير باسمكم جميعا إلى أخي معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري وزير الثقافة والاعلام في المملكة العربية السعودية على

الجهود التي تسخّرها المملكة لإنجاح هذا المؤتمر سائلا الله تعالى له وللمملكة العربية السعودية الشقيقة في ظلّ قيادة خادم الحرمين الشّريفين مزيدا من التطوّر والرّخاء والازدهار واسمحوا لي اليوم بعد موافقتكم الكريمة أن أسلم رئاسة المؤتمر إلى معاليه سائلا الله تعالى أن يمدّه بعونه وتوفيقه.... إنّه سميع مجيب.

والسّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

كلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد اللّه الخضيري

وزير الثقافة والإعلام – المملكة العربية السعودية

رئيس الدّورة التّاسعة عشرة للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله ﷺ

أصحاب السموّ

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

الأخوات والأخوة الحضور

السّلام عليكم ورحمته اللّه وبركاته،

صبّحكم الله بالخير وحيّاكم الله وأسأل الله سبحانه وتعالى لمؤتمرنا هذا التوفيق والسّداد والعون من الله تعالى وأطلب من جميع الإخوة أخذ مقاعدهم حتى أطمئن أنّ كلّ واحد قد أخذ مكانه.

أمامنا جدول أعمال أرجوكم الاطلاع عليه، وإذا كنتم موافقين عليه ، فنبدأ على بركة الله. وأمامنا بديلين لأخذ الموافقات، إمّا الصمت أو التصفيق، وأنا أفضّل التصفيق عند الموافقة.

شكرا لكم على موافقتكم على جدول الأعمال وعلى بركة الله – أستأذنكم في أن أعطي الكلمة إلى معالي الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم...فليتفضّل.

كلمة معالي الدكتور عبد الله حمد محارب

المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله

في البداية اسمحوا لي أن أشكركم أصحاب السموّ والمعالي الوزراء على تشريفنا بحضوركم. وفي الواقع، هناك مجموعة من الأمور التي تشغلنا في هذا المؤتمر، وهي الحالة التي يمرّ بها العالم العربي والاسلامي والدّولي بشكل عامّ والموقف من المسلمين والعرب بشكل خاص. وهذا الوضع سيكون بندا أوّلا في البيان الذي سيصدر في نهاية المؤتمر. وتندرج التّوصيات التي خرجت بها اللجنة الدّائمة للثّقافة العربيّة بعد اجتماعاتها المتكرّرة في صميم المشاعل العربية. ونحن نشكر اللّجنة على الجهد الذي بذلته في صياغة هذه القرارات والتوصيات، التي نجدها قد شملت كثيرا من الأمور وأنا لا أريد أن أتلوها الآن بل الأمر موكول لمقرّر المؤتمر ليقوم بذلك.

أشكركم مرّة أخرى وأشكر اللّجنة على جهودها.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جدول أعمال المؤتمر

أوّلا: الموقف التّنفيذي لقرارات المؤتمر

1- القرارات والتّوصيات الموجهّة إلى الدّول

2- القرارات والتّوصيات الموجهّة إلى المنظّمة

ثانيا: العقد العربي للتنمية الثقافية والعواصم الثقافية العربية

1- تحديث العقد العربي للتّنمية الثقافية

2- مشروع العواصم والمدن الثقافية العربية: المرحلة الجديدة

3- ترشيحات الدّول العربية

ثالثا: مشروع ذاكرة العالم العربي: التّوثيق الرّقمي للتّراث

رابعا: القمّة الثقافية العربية: ملتقى لصياغة رؤى للعمل الثّقافي

خامسا: الخطّة الشّاملة المحدّثة للثقافة العربية

سادسا: في شأن التّراث الثّقافي المادّي وغير المادّي

سابعا : الأوضاع الثّقافية في الدّول العربية

ثامنا : الموضوع الرّئيس للمؤتمر: لغات الشّعوب منطلقا للتّكامل الثّقافي الإنساني

تاسعا: موعد انعقاد المؤتمر وترتيبات تنظيمه

عاشرا: ما يستجد من أعمال :

أ- مواضيع تتعلّق بقرارات اتّخذها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثقافية في الوطن العربي (المنامة 2012)، وناقشتها اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربيّة في اجتماعها بتونس، يومي 11 و12 آذار 2014

1- مهرجان الثّقافة العربية- الهندية

2- الدّورة الثّالثة لمهرجان الفنون العربية في الصّين

3- دعم مطالب الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف

4- قانون اللّغة العربيّة

5- دعم المركز الثّقافي العربي في بروكسيل

6- إمكانية إشراك المكتب الدّائم لمؤتمر الآثار والتّراث الحضاري في الوطن العربي في اجتماعات اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية

7- مشروع إحداث المركز العربي للدّراسات الأثرية في تيبازة بالجزائر

8- حماية الوضع القانوني لمدينة القدس

ب- مواضيع غير مدرجة بقرارات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (المنامة 2012)، وناقشتها اللجنة الدائمة للثقافة العربية، أول مرة، ضمن بند ما يستجد من أعمال، في اجتماعها يتونس، يومي 11 و12 آذار 2014

1- توحيد مرجعيّات العمل الثّقافي العربي المشترك

2- اللجنة الاستشارية للثّقافة

3- مشاركة ممثّل عن قطاع الثّقافة في المؤتمر العام للمنظّمة

4- حماية الوضع القانوني لمدينة القدس

5- المركز العربي للدّراسات الأثريّة

ج - مواضيع مستجّدة، تقترح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عرضها، أوّل مرّة، على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربيّة في اجتماعها بالرباض (المملكة العربية السّعودية)، يومي10 و11 يناير 2015

1- إحداث مجلس وزراء الثّقافة العرب

2- مشروع القناة الفضائية الثّقافية العربيّة

3- انجاز دراسة حول الإعلام الثّقافي في الوطن العربي

4- توصيات ندوة الدّراسات المستقبليّة في الوطن العربي

5- مشروع الأيّام الثّقافية العربيّة

6- إعلان اليوم العربي للشّعر

7- الميثاق العربي للمحافظة على التّراث العمراني في الدّول العربية وتنميته (المجلس الأعلى للتّراث العمراني)

8- المرصد العربي للتّراث العمراني والمعماري

9- حول تطبيق توصية اليونسكو لسنة 2011، بشأن المناظر الحضرية التّاريخية في الدّول العربية

10- البوّابة الالكترونية للتّراث الثّقافي في الدول العربية

11- اتّفاقية اليونسكو بشأن حماية التّراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001

12- بعث مركز إقليمي للتّراث الثقافي المغمور بالمياه بالمهدية (الجمهورية التونسية)

13- مشروع إنشاء الأرشيف العربي للمأثورات الشّعبية واعتبار الأرشيف المصري نواة له.

14- إشراك ممثّلين عن الوزارات والمؤسّسات والهيئات والوكالات والمنظمات والمجالس المعنية بالتّراث

والسّياحة والثّقافة في دورات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة في الوطن العربي

برنامج العمل اليومي للمؤتمر

❁ **السبت والأحد** 10 و11 /1/ 2015م الموافق 19 و20 /3/ 1436 هـ :

- اجتماعات اللجنة الدائمة للثقافة العربية

❁ **الاثنين** 12 /1/ 2015م الموافق 21 /3/ 1436 هـ :

- الفترة الصباحية والظهيرة لمراسم وصول أصحاب السمو والمعالي الوزراء.

- الفترة المسائية حفل الافتتاح الرسمي للمؤتمر (كلمة راعي المؤتمر، كلمة رئيس الدورة السابقة للمؤتمر،

-كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكلمة الدولة المضيفة.)

- ثم عشاء تكريمي.

❁ **الثلاثاء** 13 /1/ 2015م الموافق 22 /3/ 1436 هـ :

- الفترة الصباحية: الجلسة الافتتاحية، ثم جلسة العمل الأولى يليها استراحة غداء

- الفترة المسائية: استكمال أعمال المؤتمر، ثم اختتام المؤتمر.

❁ **الأربعاء** 14 /1/ 2015م الموافق 23 /3/ 1436 هـ :

- برنامج مفتوح ومغادرة الوفود.

كلمات الوفود في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

كلمة معالي الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم – مملكة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية

معالي الأخ الدكتور عبد الله حمد محارب، مدير عام المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أصحاب السموّ والمعالي والسعادة

السيّدات والسّادة،

الحفل الكريم

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسعدني أن أكون معكم في هذا اليوم المبارك، ويشرّفني باسمكم جميعا أن أتقدّم بخالص الشّكر وعظيم التّقدير إلى خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، على ما تمّ تقديمه وتوفيره لاستضافة هذا المؤتمر وإنجاحه والذي يقام على أرض المملكة العربية السعوديّة أرض المحبّة واللّقاء الأخوي، والشّكر موصول لمعالي الأخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية مباركين له الثّقة الملكية السّامية

بتعيينه وزيرا للثّقافة والإعلام، سائلين الله تعالى لمعاليه التّوفيق والنّجاح في تحمّل هذه المسؤوليّة، بكلّ جدارة واقتدار، ولا أنسى في هذا الإطار التوجّه بالشّكر والتّقدير لمعالي الأخ الدكتور عبد الله حمد محارب، مدير عام المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على جهوده الحثيثة والمتواصلة لتطوير العمل الثّقافي العربي المشترك.

أصحاب السموّ والمعالي والسعادة

الأخوة والأخوات

أودّ أن أغتنم هذه الفرصةَ الطيّبةَ للتّعبير عن معاني الشّكر والامتنان للإخوة الوزراء على حرصهم ومتابعتهم لقرارات المؤتمر في دورته الثّامنة عشرة التي عُقدت بالمنامة في نوفمبر 2012، والتي تُوجت بإعلان " المنامة عاصمة للثقافة العربيّة ".

وها أنّنا اليوم في دورة جديدة تحضنها الرياضُ نلتقي مجدّدًا على طريق الخير والعطاء لتعزيز جهود دولنا في التمكين الثقافيّ لأمتنا العربيّة في زمن بتنا في أمسّ الحاجة فيه إلى الثقافة رباطًا وتأصيلاً لكياننا ولهوّيتنا، وذلك لأنّ الثّقافةَ لم تعُد شكلا من أشكال التّرف الفكريّ، بل إنّها سندٌ لمشروع النّهضة العربيّة، والتي تحتاج إلى مشروع ثقافي عربي، ونقصدُ هنا الثقافةَ التي تدعمُ الإيمان بالذّات، كمدخل أساسي لربط قنوات التّواصل مع الآخر لتسهم في الحضارة الإنسانية، وتحتلُّ فيها مكانةً بارزةً تليق بتاريخ أمتنا ودورها الإنسانّي واسهامها الحضاري في الثقافة العالمية، مؤكّدًا أهميّة الثقافة في توطيد العلاقات بين الدّول العربية، في ضوء المستجدّات العالمية، وما تشكّلهُ من تعزيز للرّوابط، والتّواصل الحيَّ بين أرجاء وطننا العربّي الكبير، فالثقافة هي السّند لدعم هذه الرّوابط وتقويتها، عن طريق إحياء تراثنا الثّقافي العربي المشترك، وتفعيل قيّمنا الثقافيّة التي تدخلُ في نسيج وجداننا وثقافتنا ومجتمعنا، والتي تزخرُ بالإنجازات الحضاريّة التي تحتاجُ إلى إيصالها للأجيال الجديدة بكّافة الوسائل المتاحة، خصوصا في هذا العصر الذي يولي للمعرفة والتّواصل التقنّي مكانةً بارزةً، وهذا ما

يُلقي على عاتق منظّمتنا العربيّة مسؤوليةً مضاعفةً، في خططها المستقبليّة لنشر التّراث العربي وإيصاله لهذه الأجيال، في إطار تعزيز الهويّة العربيّة، كونها عاملُ الرّبط والبناء للذات العربيّة بأبعادها الإنسانيّة والحضاريّة. فطوال تاريخها الممتدّ في الزمن، حافظت أمتُنا مع تعلّقها بأصالتها وهويّتها على صلاتها بالعالم، كما تؤكّدُ ذلك الرّوابطُ الاقتصاديّةُ والثقافيّةُ والحضاريةُ التي نَسجتهَا عبر القرون، حيثُ كانت وما تزالُ مهدًا للأصالة وللتنوير والتّحديث والابتكار، ومنبتًا للتفتّح والحوار.

وإذا كان للثقافة مثلُ هذه الأهميّة الحيوية في حياتنا، فمن الطبيعي أن يكون الاستثمارُ فيها أولويةً لا تقلُ أهميّةً عن الاستثمار في بقيّة جوانب الحياة، لأنّ الثقافةَ جزءٌ حيويٌ من مكوّنات الإنسان وحاجاته الأساسيّة، ككائن له تاريخٌ ووعيٌ ووجدانٌ، فالتحوّلاتُ العميقةُ التي يشهدُها العالمُ اليومَ تؤكدُ أنّه لا بديلَ عن التميّز الثقافيّ والعلميّ لدخول ساحة المنافسة العالميّة، ممّا يستدعي صياغةَ سياسة ثقافيّة تهدفُ إلى إبراز الطاقات الإبداعية العربية، وتنويع حقول وفضاءات العمل الثقافيّ والاستفادة من المثقفين الكثيرين الموجودين في كلّ مكان وموقع، في بلادنا العربيّة، لأنّ الثقافةَ والعلومَ هي سبيلُنا إلى التقدّم والرقّي لمواكبة تطوّرات العصر المتسارعة مع المواءمة بين القيم الثابتة والواقع المتغيّر، وضرورة العملَ ضمنَ رؤية ثقافيّة عربيّة، تعنى بالشخصيّة العربيّة، وبطابعها الموسوم بالاعتدال والتّسامح والتّضامن، والانفتاح على العالم ضمن فرص الحوار المتكافئ بينَ مختلف الثقافات لاستيعاب مقوّمات الأصالة والحداثة والابتكار والامتياز...

الأخواتُ والأخوة الأعزاء،

إنّني على ثقة من أن اجتماعنا هذا سيشكّلُ إن شاء الله تعالى زخمًا جديدًا دافقًا لتعزيز العمل الثقافيّ العربيّ المشترك، الذي يواجُه تحدّيات عديدةً، وثقتي أكبرُ بأنّ هذا المؤتمرَ سيخرجُ بتوصيات عمليّة مهمّة تؤكدُ على أنّ الثقافةَ هيَّ حصنُ الأمّة

الذي نتمسكّ به جميعًا. وستظلّ مملكة البحرين في ظلّ قيادتها الحكيمة بحفظها ورعايتها سندًا للعمل العربي المشترك.

وفي ختام هذه الدّورة، يسرّني أن أسلم الرئاسةَ لمن هم جديرون بها، وقادرون على حملها في الدّورة القادمة، والتي آملُ أن تكونَ حافلةً بالعطاء والإنجاز ودعم العمل الثقافيّ العربيّ المشترك. سائلاً اللهُ تعالَى للأخ العزيز الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية الشّقيقة وفريق العمل الذي برئاسته الكريمة كلّ التوفيق والنجاح...

والسّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته...

كلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري

وزير الثقافة والإعلام – المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله علم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم،

والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للأنام، صاحب الخلق العظيم نبينا محمّد وعلى آله وصحبه ومن اتّبعه بإحسان إلى يوم الدّين.

أصحاب السموّ والمعالي

الأخوة والأخوات

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نيابة عن راعي هذا المؤتمر خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، ووليّ عهده الأمين الأمير سلمان بن عبد العزيز، يسرّني أن أرحّب بكم في عاصمة وطنكم المملكة العربية السعودية.

كما يشرفني نيابةً عن خادم الحرمين الشّريفين حفظه الله أن أعلن عن افتتاح أعمال الدّورة التاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثّقافية في الوطن العربي بعنوان : "اللّغة العربية منطلقا للتكامل الثقافي الانساني".

ولعلّي في بداية هذا اللّقاء أتقدّم بالشّكر والتّقدير إلى الشّيخة مي بنت محمد آل خليفة وزيرة الثقافة في مملكة البحرين الشّقيقة على جهودها الحثيثة خلال ترأسها للدّورة السّابقة، والشّكر موصول لأخي الدكتور ماجد النعيمي.

أصحاب المعالي

الأخوة والأخوات

ونحن نناقش همّنا الثقافي العربي في ظلّ متغيّرات متباينة في منطقتنا العربية، يأتي الحديث عن مستقبل لغتنا العربية منطلقا للتّكامل لنصل إلى الآخرين برسالة سامية مصدرها هذه اللّغة بمفهومها ووظائفها واستخداماتها واسهاماتها في الثقافات الإنسانية، والحوار الثقافي بين الشّعوب من خلال أربعة محاور أساسية:

المحور الأوّل : اللّغة العربية : المفهوم والوظائف والاستخدامات.

المحور الثاني : إسهامات اللّغة العربية في الثقافة الإنسانية.

المحور الثالث : لغةُ الشعوب ركن في ثقافتها وهويتها .

المحور الرابع : اللّغة العربية وإنتاج المحتوى الرّقمي، وأتمنى من اجتماعنا أن يحقق النجاح.

لقد قام الأخوة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وعلى رأسهم مديرها العام معالي الأخ الدكتور عبد الله حمد محارب بجهود مشكورة في تفعيل قرارات المؤتمر، والخطّة الشّاملة للثّقافة العربية، ومنها المساهمة في الإعداد لهذا المؤتمر، وهي جهود تستحقّ منّا الإشادة والتّفاعل والتّقدير.

أصحاب المعالي والسعادة،

الأخوة والأخوات،

إنّني من هذا المنبر أدعوكم الى تبنّي قرارات تصدر عن مؤتمرنا هذا، تعكس تفاعلنا مع الموضوع الرّئيس ووثيقته الأساسيّة وكلّي أمل أن نكون عند حسن ظنّ وآمال أبناء وطننا العربي في أن يروا لغتهم العربية التي نزل بها القرآن في موقعها الطّبيعي في طليعة لغات العالم الحيّة، وأن نقدّم لهم كوزراء معنيين بالثقافة والأدب

كلّ الدعم المطلوب لتحقيق ذلك من خلال تحديث العقد العربي للتّنمية الثقافية، وإحداث مجلس وزراء الثقافة العرب، ودراسة الخطّة الشّاملة المحدثة للثّقافة العربيّة، وهي آمال ليست بالصّعبة على مجلسكم.

وفي الختام، أسأل اللّه العلّي القدير أن يوفّقنا للخروج بقرارات تلبّي تطلّعات أمّتنا العربية والاسلاميّة، وتتجاوب مع طموح قادتنا حفظهم اللّه.

أكرّرُ الترحيبَ بكم، متمنيا لكم طيب الإقامة في وطنكم المملكة العربية السعودية. وأسأل الله أن يحفظكم ويرعاكم، وكما بدأت بالحمد أختم. سبحانك الله وبحمدك لا اله إلاّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)

الحمد لله والصّلاة والسّلام على سيّدنا رسول الله وعلى آله وصحبه

معالي رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسّعادة رؤساء الوفود،

معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

حضرات السّادة والسيّدات،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أتحدّث إليكم باسم المنظّمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إسيسكو، أودّ في بداية كلمتي أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، وزير الثقافة والاعلام في المملكة العربية السعودية رئيس المؤتمر وإلى معالي الدكتور الأخ عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على دعوتهما الكريمة لي للمشاركة في هذا المؤتمر المهمّ الذي يعقد برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، متمنيا لكم جميعا النجاح في تحقيق الأهداف المرجوّة.

أصحاب المعالي والسّعادة،

حضرات السّادة والسيّدات،

تنعقد الدّورة التّاسعة عشرة لهذا المؤتمر في ظروف بالغة الخطورة على الصّعيدين العربي والاقليمي، تنامت فيها ظاهرة التطرّف والإرهاب التي يدّعي المنخرطون فيها والضّالعون في جرائمها أنّها باسم الاسلام والدّفاع عن قضاياه والاسلام منهم ومنها ومن جرائمهم براء.

إنّ هذه الظّروف الخطيرة والتحدّيات الجسام التي تواجه العالم العربي تتزايد فيها مسؤولية واضعي السّياسات الثّقافية التي لا يمكن أن تنفصل عن السّياسات العامّة في جميع الميادين مادام العمل المتوخّي من العمل الثقافي هو بناء الانسان في المقام الأوّل لأنّه هو الأساس في بناء الأوطان، وحيث أنّ اللّغة العربية هي الرّكن الثّاني بعد العقيدة الإسلامية في بناء الإنسان العربي المسلم لأنّها هي وعاء الثقافة وعنوان الهويّة ومنطلق للتّكامل الثّقافي الإنساني، فإنّ اختيار الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر وهو "اللّغة العربية منطلقا للتّكامل الثقافي الإنساني"، كان اختيار دقيقا يعبّر عن فهم عميق للدّور المؤثر للّغة في تشكيل الهويّة وفي بناء الذّات على الأسس الثقافية الصّحيحة وفي نشر المعرفة المعبّرة عن ثقافة الأمّة والمساهمة في تشكيل المواطنة الإنسانية التي تجمع بين البشر استنادا إلى القيّم الإنسانية المشتركة.

ولابدّ من الإشادة هنا ونحن نتحدّث عن اللّغة العربية بالمبادرات والجهود الكبيرة التي تبذلها عدّة هيئات عربية للنهوض باللّغة العربية والاهتمام بشؤونها ومنها مركز الملك عبد الله العالمي لتنمية اللّغة العربية في الرياض والهيئة الاستشارية لتنمية الثقافة العربية في اليونسكو والمنظّمة العالمية للنّهوض باللّغة العربية في الدوحة والمجلس الدّولي للّغة العربية في بيروت والائتلاف الوطني من أجل اللّغة العربية في المملكة المغربية وغيرها من الهيئات الغيورة على اللّغة العربية والحريصة على حمايتها وتطويرها.

وفي هذا الإطار، يجب علينا أن لا نستكين إلى المكاسب التي حقّقتها اللّغة العربية في هذا العصر، فنتوقّف عن الاهتمام بتطويرها وتحديثها وتقويتها، فتلك مسؤوليّة جماعية نتحمّلها.

أصحاب المعالي والسّعادة،

حضرات السّادة والسيّدات،

من خلال هذا المنظورات وجّهت الأسيسكو نداء إلى العالم الإسلامي في اليوم العالمي للّغة العربية الذي حدث في الشهر الماضي، أكّدت فيه على وجوب تعميم تدريس اللّغة العربية في جميع المراحل التعليمية في الدّول العربية والعناية بها في الدّول غير الناطقة بها بحيث تكون لها الصّدارة بعد اللّغات الوطنية باعتبارها لغة القرآن الكريم والحديث النّبوي ولغة معظم التّراث الاسلامي الذي ساهمت في بنائه عبر العصور شعوب العالم الاسلامي كافّة. ولعلّ الظرف مناسب تماما لأتوجّه من جديد بالدّعوة الى عقد مؤتمر للقمّة العربية يخصّص لقضيّة واحدة هي النّهوض باللّغة العربية، فهذه قضيّة سيادة وقضيّة أمن قومي وقضيّة وجود ومشاركة في صنع الحضارة الانسانية الجديدة تستحقّ أن تكون لها الصّدارة ضمن القضايا الانسانية الجديدة التي تناقش على مستويات عليا. فالأمم التي تعلي من شأن لغاتها وتتعهّدها بالتّطوير والتّجديد والحماية تحفظ هوّياتها وتحمي حاضرها ومستقبل وجودها وتصون استقلالها وسيادتها وحقوقها ومصالحها الوطنية العليا، فيسمو مقامها بين الأمم وذلك ما نرجو أن يكون شأن أمتنا المجيدة مع اللّغة العربية.

أشكركم وأرجو لهذا المؤتمر النّجاح في تحقيق أهدافه.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي الدكتور عبد الله حمد محارب

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السموّ،

أصحاب المعالي والسّعادة،

السيّدات والسّادة،

الحضور الكريم،

يشرّفني أن أقف أمامكم اليوم لأشكر أوّلا المملكة العربية السّعودية على احتضانها لهذا المؤتمر، كما أتقدّم بوافر الامتنان والتّقدير إلى مقام خادم الحرمين الشّريفين على رعايته الكريمة للمؤتمر، داعيا الله عز وجل أن يصبغ عليه أثواب الصّحة والعافية، كما لا يفوتني أن أشكر معالي وزير الثقافة والإعلام في المملكة، وأركان وزارته، على حسن التّنظيم والتّرتيب وكرم الضّيافة.

كما أشكر أصحاب السموّ والمعالي الوزراء الكرام على تلبية الدّعوة والحضور، وأشكركم ثانيا على موافقتكم على اختيار الموضوع الرّئيس لمؤتمركم، بناء على اقتراح من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

إنّ السّادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، باختيارهم "اللّغة العربيّة منطلقا للتّكامل الثقافي الإنساني" موضوعا رئيسيا للدّورة التّاسعة عشرة

لمؤتمرهم، يجددون التّأكيد على المبادئ الأساسية والأهداف التي نصّت عليها الخطّة الشّاملة المحدّثة للثقافة العربية، وهي: ارتكاز النّهضة الثقافية العربية المنشودة على رؤية علّمية ونقدية للواقع بمستوياته المحلّية والإقليمية والعالمية، إلى جانب الدّعوة إلى ضرورة التّفاعل مع العصر ومع الفكر الآخر، لا الاكتفاء بالاستعارة منه وتقليده. وهم بهذا يدركون عمق العلاقة بين اللّغة والثّقافة، فليس هناك ما هو أهمّ من اللّغة في تطوير الثّقافة الإنسانية، وهم يعتبرون اللّغة العربيّة عنصرًا أساسيًّا لتطوير الثّقافة العربيّة، الأمر الذي يستدعي مزيد النّهوض بها وتحديث طرق تدريسها لتكون قادرة على التطوّر والصمود أمام اللّغات الأجنبيّة، فضلاً عن العمل على الارتقاء بمستوى الجامعات العربية لتجاوز المعارف القديمة في مناهجها والتخصّصات المحدودة، وجعلها تمتلك ما يلزم من مقوّمات إنتاج المعرفة وصناعة العلماء.

لكن، أيّها السّادة، اسمحوا لي بالحديث عن ما يشغلنا جميعا في كلّ الدّول العربيّة هذه الأيّام، وهي تلك النابتة الشابة في مجتمعاتنا، فرقة تدعو إلى قتل كلّ من يخالفها الفكر، لا تؤمن بالحوار أو المجادلة، الآخر هو عدّوها، والله عزّ وجل يقول لنبيّه الكريم: (وجادلهم بالتيّ هي أحسن)، هم لا يعرفون الأحسن بل إنّهم لا يعترفون بوجود الحسن، شباب في عمر الورود في مجتمعاتنا الإسلامية، بعضهم انخرط بسهولة في تنظيمات تدّعي الإسلام، وصار يقتل هنا وهناك، لا يعرف شيئا عن الإسلام، وحقن عقله بأفكار شاذّة غريبة عن مبادئنا وديننا، غيّبت عقولهم. والفعل الإنساني إذا لم يفرّق بين المتناقضات، ولم يخضع لسلطان المنطق العقلي، ضاع وضلّ، وهذا ما تفعله هذه النّابتة المشؤومة، عقولها لا تفرّق بين الحقّ والباطل، ولا بين الحبّ والبغضاء ، ولا بين قيم الإسلام العليا التي تشدّد على حفظ الحياة والنّفس البشرية، بغضّ النّظر عن عقيدتها، وبين القتل وجزّ الرّؤوس. إنّها تعبّر عن ذلك بمشاهد تمجّ بها الإنسانية ، تجمع فيها بين المتناقضات دون أن تشعر بما بينها من تنافر

وبعد، يجمع عددا من المغلوبين والأسرى، وكثير منهم من المسلمين، ويقدم على نحرهم من رقابهم وهو يصيح: "الله أكبر".

أخبروني بربّكم كيف يجتمع إزهاق الأرواح وقتل النّفس بالتّكبير الذي هو إعلاء لشأن الخالق الذي يدعو إلى المحبّة والسّلام، يدعو إلى إشاعة الأمن والطمأنينة ، يدعو إلى التّراحم ونشر العدل، كيف لعقول مثل تلك العقول أن تقبل مثل هذا؟ إنّ عقولهم قبلت التّزييف والضّلال إلى درجة أنّهم يفجّرون أنفسهم فيقتلون أناسا مسالمين، رجالا ونساء وأطفالا.

إنّني أتذكّر القرامطة في القرن الرّابع الهجري الذين كانوا يقتلون كلّ من يخالفهم، وفي 316 هـــ، جاء كبيرهم ابو سعيد الخبابي القرمطي إلى مكّة يوم التّروية، وقتل الحجيج المحرمين وسدّ بجثثهم بئر زمزم وهدم الكعبة، وجلس على سورها ينشد: "أنا لله ولله أنا عليه الخلق وأفنيهم أنا".

النّابتة التي أتحدّث عنها هم امتداد لهؤلاء القرامطة، وينبغي أن يسمّوا "القرامطة الجدد" ، لا المتطرّفين، لأن المتطرّف تبقى عنده بقيّة من دين وقيم، لكن هؤلاء خلّو من ذلك كلّه، يجب أن لا ينسبوا إلى الإسلام أصلا. ويبقى السّؤال: كيف نشأت هذه الفرقة؟ ولماذا قبل أعداد كثيرة من الشّباب الإنخراط في مثل تلك المنظمات ؟ إنّهم جيل بين 18–31 سنة من مختلف الدّول العربية ، وعدا من غيرها. إنّ بؤرة هذه المأساة تكمن في أسلوب صياغة عقول هؤلاء الأبناء: كيف تمّت تربيتهم وتعليمهم؟ وماذا كانت أدوار البيئات المساعدة في تكوين شخصيّة الشّاب : الأسرة، الإعلام، المجتمع؟

هنا، أيّها السّادة ، تكمن الطّامة الكبرى، فمخرجات نظم التّعليم لدينا منذ أكثر من ثلاثين سنة رديئة ، متدنّية المستوى العلمي، وتزداد رداءة عاما بعد آخر.

وانتقلت هذه الرّداءة بعد ذلك إلى كلّ المؤسّسات في المجتمع التي تساهم في صياغة عقل أولئك الشّباب: الإعلام، الأسرة، المجتمع.

وأنتهز فرصة اجتماعكم الكريم هذا لأتقدّم إليكم باقتراح، وهو أن يتداعى وزراء التربية والثقافة والاعلام العرب إلى اجتماع عاجل يكون محوره الرّئيس: "صياغة عقول شباب العرب كيف تكون؟".

هذا ما كان يشغلني، أما جهود المنظمة في مسيرتها الجديدة فيمكن إيجازها بالآتي:

1- سلسلة «محاضرات الألكسو الشّرفية»، التي تقوم فيها المنظمة بتكريم عدد من أعلام الفكر والسياسة والدبلوماسيّة الإقليميّة والدّولية في الوطن العربي وخارجه، لعرض محصلة مشروعاتهم الفكرية ومسيرتهم المهنية وطرح بعض القضايا العربيّة والدّولية.

2- أدرجت المنظمة مسألة الاستشراف والدراسات المستقبلية ضمن خطة عملها للأعوام القادمة، وستعمل على إعداد الباحثين والخبراء من كافة الأقطار العربية وتدريبهم، ودمج بعض مقرّرات الدّراسات المستقبلية ومناهج بحثها في برامج الدّراسات العليا، وتطوير "سلسلة دراسات مستقبلية"، وتعزيز الطّابع المستقبلي لهذه السّلسلة.

3- اليوم العربي للشّعر، الذي ستنعقد دورته الأولى في القاهرة يوم 21 مارس 2015 .

4- عقد وتجديد مجموعة من الاتّفاقيات مع المنظمات التي تعنى بالشّأن الثّقافي، كاليونسكو، والإيسيسكو، والإيكروم، والأيكوم، ومؤسّسة التّراث الأندلسي...

5- إصدار عدد من الكتب المؤلفة التي تعالج موضوعات مختلفة.

6- ترجمة أبرز ما ينشر في اللّغات الأخرى إلى العربية.

وقد قامت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في إطار تنظيمها الدّورة التّاسعة عشرة للمؤتمر وإعدادها وثائق الدورة، بإنجاز وثيقة الموضوع الرئيس للمؤتمر التي يسعدها أن تضعها بين أيدي أصحاب السموّ والمعالي السّادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، وأعضاء اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية، وأعضاء الوفود العربية إلى هذه الدّورة المهمّة من دورات عمل المؤتمر. وتتألّف الوثيقة الأساسية من أربع عشرة دراسة وضعها خبراء عرب رشّحتهم اللّجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في الدّول العربية للقيام بإعدادها، وكلفتهم بها المنظمة.

ولما كانت اللّغة العربية قضيّة استراتيجيّة في المقام الأوّل، تمسّ الأمن الثّقافي والحضاري للأمّة، فإنّ المسألة، في عمقها وجوهرها، تتطلّب يقظة أشمل وأعمق، وحركة أكبر وأنشط، وعملا أكثر جدّية وفعاليّة، واستنفارا للطّاقات الحيّة، وحشدا للجهود المخلصة، في إطار من التّنسيق والتّكامل والتّعاون، والعمل العربّي المشترك على مستوى المنظمات والمؤسّسات والجامعات والهيئات المختصّة. فالحفاظ على اللّغة العربيّة وحمايتها والعمل على انتشارها والتمكين لها في أوساط المجتمعات العربية ولدى الجاليات العربيّة الإسلاميّة في بلاد المهجر، ليس فقط عملا تعليميّا تربويّا، أو نشاطا ثقافيّا أدبيّا، أو وظيفة من وظائف وزارات التربية والتعليم والمؤسّسات والهيئات والمنظمات المختصّة فحسب، ولكنّه عمل من صميم أعمال الدّفاع عن الأمن القومي أولا، وعن مقوّمات الشخصيّة العربية، والذّود عن مكوّنات الكيان العربي الإسلامي، وعن خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعن الرّكيزة الأولى للثقافة العربية وللحضارة العربية الإسلامية.

واسمحوا لي في هذا الصّدد أن أنوه بجهود مركز الملك عبد الله لدعم اللّغة العربية، وسعيه الحثيث لنشر الاهتمام بها وتعلّمها.

أيّها السّادة،

إن هذه القضيّة تتّصل أساسًا بواقع الأمّة العربيّة الحالي، وكلّ النّوايا والبرامج السّابق ذكرها لن يكتب لها التّحقق، إذا ما بقيت الأمّة العربيّة على حالها من التمزّق والتخلّف عن ركب الحضارة. إنها أزمة أمّة قبل أن تكون أزمة لغة. وإنّنا في المنظمة أردنا أن نكشف هذا الواقع العميق، والذي كان من ظواهره ضعف الإقبال على اللّغة العربية، وغزو لغات أخرى لها، وباقي مشكلاتها.

أرجو لكم كل التّوفيق في مؤتمركم هذا، وأن تتحقّق تلك المشروعات على أياديكم.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة معالي الشيخ سلمان صباح السالم الصباح

وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الفاضل الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية الشقيقة، رئيس الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة في الوطن العربي

أصحاب السموّ والمعالي وزراء الثقافة والإعلام،

معالي الأخ الفاضل الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أصحاب السّعادة السفراء،

الحضور الكريم،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتقدّم بجزيل الشّكر وخالص التّقدير للأخوة الأشقّاء في المملكة العربيّة السعوديّة، على استضافة الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافيّة في الوطن العربي، التي تعقد تحت الرّعاية السّامية لخادم الحرمين الشّريفين،

جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، متّعه الله تعالى بموفور الصّحة والعافية وطول العمر، وأبقاه ذخرا للأمتين العربيّة والإسلاميّة...

والشّكر موصول للأمانة العامّة للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على جهودها المقدّرة التي نثّمنها عاليا في الدّعوة لعقد وتنظيم هذه الدّورة التي تعقد تحت عنوان "اللّغة العربيّة منطلقا للتكامل الثقافي والإنساني"، نحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى تطبيقه.

أصحاب السموّ والمعالي . . .

ونحن نجتمع اليوم في ظلّ الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمرنا هذا، الذي يعقد تحت الرّعاية الكريمة لخادم الحرمين الشّريفين، حفظه الله ورعاه، لابّد من استذكار السّمات الحضارية التي اتّسم بها رعاه الله، في كافّة المجالات، والتي كانت محلّ تقدير العالم عبر مؤسّساته الأكاديمية والإنسانيّة، من خلال التّقدير العالمي الذي يحظى به خادم الحرمين الشّريفين بوضوح في العديد من الأوسمة والجوائز التي نالها خلال فترة قصيرة من عمر الدّول، والتي لا يتسع المجال هنا لإحصائها...

إنّ منح منظمة اليونسكو خادم الحرمين الشّريفين ميداليّة اليونسكو الذّهبية، وهي أعلى وسام تمنحه المنظّمة، يأتي تقديرا لجهوده في تعزيز ثقافة الحوار والسّلام، وتثمينا لمبادراته العديدة في عقد مؤتمرات ولقاءات دولية في عدد من العواصم العالمية والمنظّمات الدّولية في هذا الشأن.

ويأتي منح الأزهر الشّريف جلالته الدكتوراه الفخرية، في العلوم الإنسانية، تقديرًا لما يقوم به، من جهود واضحة لدعم الأمّة الإسلامية، والدّفاع عن عقيدتها وتراثها وثقافتها الإنسانية...

وتختار جائزة الشّيخ زايد الدّولية للكتاب، خادم الحرمين الشّريفين، شخصّية العام الثقافيّة، خلال دورتها الثّامنة، نظرا لإسهامات جلالته حفظه الله ورعاه، في مجال الثقافة في العالم أجمع التي ستظلّ مصدر إلهام واقتداء لكافة الشّعوب.

الحضور الكريم...

إنّ عقد هذه الدّورة، يأتي في ظلّ ظروف دولية بالغة الحساسية والتّعقيد، تحيط بحاضر ومستقبل عالمنا العربي وثقافته، التي أصبحت على المحكّ لغة، وإبداعا، وهويّة، ممّا يفرض علينا العمل على ترسيخ مفهومها الصّحيح لدى الطفل والناشئة والشّباب، لما تشكّله من أصالة الهويّة، ممّا يستدعي منّا تدعيم الثقافة العربية الإسلامية، واستنهاض آليات الحفاظ عليها من تحدّي الاختراق الثقافي، والحفاظ على الهويّة والثقافة العربيّة في عصر التّكنولوجيا الرّقمية.

لقد تجلّى التّفاعل الاحتفالي، الثقافي والإنساني على المشهد العربي، مع تسمية منظّمة الأمم المتّحدة، دولة الكويت (مركزا إنسانيّا عالميّا)، ومنح سيّدي حضرة صاحب السموّ أمير البلاد المفدّى الشّيخ صباح الأحمد الجابر الصّباح حفظه الله ورعاه، لقب (قائد للعمل الإنساني)، لدعم سمّوه المتواصل للاحتياجات الإنسانية للحفاظ على الأرواح، وتخفيف المعاناة حول العالم، على المستويين التنموي والإغاثي.... من خلال تظاهرة عربية متكاملة، ثقافيّا وإعلاميّا، تحتفي بهذا التكريم بوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، بما يمثله من تكريم للأمّة العربية وثقافتها الإنسانية من المحيط إلى الخليج، والذي نتمنّى أن تكون المشاركة فيه بداية لتكامل ثقافي وإنساني عربي في كافة المجالات.

السيّدات والسّادة،

إنّ التّفاعل الثّقافي الكويتي مع قرارات وتوصيات الدّورة السّابقة، التي عقدت بمملكة البحرين الشّقيقة عام 2012، لم يقتصر على المشهد الدّاخلي فحسب، بل تعدّاه إلى المفهوم الثقافي العربي الواسع، إيمانا من دولة الكويت بأهميّة تكامل المشهد العربي وقدرته على مواجهة التحدّيات المحيطة بالأمّة، من خلال دعم وتشجيع الكوادر الشّبابية العربية في كافّة أفرع صناعة الثقافة العربيّة، واعتماد مشروع التّبادل الثّقافي والفّني داخل وخارج الكويت ضمن الخطّة الإنمائيّة لدولة الكويت 2015-2020، والمشاركة في المنتدى الثقافي العربي الصيني، وتشجيع وتوسيع التّبادل الثقافي مع الثقافات الأخرى..

لقد أولت دولة الكويت منذ أمد بعيد، أهميّة خاصّة للّغة العربيّة وثقافتها، حينما أنشأت أوّل مجلّة عربيّة تعنى بشؤون العرب ولغتهم وثقافتهم، ألا وهي مجلّة العربي، كما كانت سبّاقة لنشر معجم تاج العروس، والمكوّن من أربعين مجلّدا، والذي يمثّل أعظم معجم لغوي في تاريخ اللّغة العربيّة.

ولقد اعتمدت الحكومة الكويتية، في منتصف العام الماضي إنشاء مجمع للّغة العربية، كهيئة علميّة تهدف إلى النّهوض باللّغة العربيّة، وتمكينها من مواجهة التحدّيات المعاصرة.

الأخوة الأفاضل،

إنّ افتتاح مكتبة الكويت الوطنية منتصف شهر أكتوبر الماضي، كصرح ثقافي وحضاري كويتي بمستويات عالميّة، يمثّل إضافة جديدة لصروح الكويت الثقافيّة، التي تعدّ نتاح فكر راجح لقيادة حكيمة، لتدعيم أركان النّهضة الثقافيّة في الكويت، ضمن استراتيجية ثقافيّة وتنمويّة، للانطلاق إلى عالميّة المشهد الحضاري والثقافي، بما

تتميّز به المكتبة من تشييد على أحدث نظم المكتبات العالميّة الرّقمية، وبما تشمله من مكتبات متخصّصة للطفل، والنّاشئة والشّباب، والباحثين، وذوي الاحتياجات الخاصّة، بما تحتويه من مئات الآلاف من الكتب والدّوريات وعشرات الآلاف من المجلّدات المتخصّصة وهو ما يؤكّد على إيمان الكويت المطلق، قيادة وشعبا على أهميّة دور الثقافة في تنوير العقل والفكر من أجل التّنمية والبناء.

الحضور الكريم. . .

تواجه اللّغة العربيّة الكثير من التحدّيات في عصر الرّقمنة، حيث تشير الأرقام إلى أن حصّة الإنتاج الفكري باللّغة العربيّة المتاح على شبكة الإنترنت لا تتناسب مع طموحاتنا الثقافيّة وتاريخ لغتنا، ومن هنا تبرز أهميّة استنهاض اللّغة العربية وتطويرها، ومن ثمّ إيجاد آليات لتطوير الرّقمنة، لإثراء المحتوى الثّقافي العربي الرّقمي على الشّبكة العنكبوتية كمنطلق للتّكامل الثّقافي الإنساني.

نظرا لما تمثله اللّغة العربيّة، من أهمّ مقوّمات الثقافة العربيّة والإسلامية، إضافة إلى كونها أكثر اللّغات الإنسانيّة ارتباطا بعقيدة الأمّة وهوّيتها، وشاهدا على إبداع أبنائها منذ قرون عديدة مضت، فقد اعتمدت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدّة في عام 1973، يوم الثّامن عشر من ديسمبر من كل عام، يوما عالميّا للّغة العربيّة، فإنّه تقع على دولنا ومؤسّساتنا الثقافيّة والإعلاميّة، الرسميّة منها والخاصّة، مسؤوليّة مواكبة هذا التّقدير الدّولي للّغتنا العربيّة، من خلال المسارعة إلى إطلاق قناة ثقافيّة عربيّة، في إطار التّكامل الثقافي والإنساني العربي، للانطلاق بثقافتنا وإنسانيّتنا الحقيقيّة، إلى خارج حدودنا الجغرافيّة، لتصحيح الصّورة الذهنيّة عن النّاطقين بالعربيّة، لدى الشّعوب والأمم الأخرى..

الأخوة والأخوات،

إنّ إنشاء بوابة ثقافية إليكترونية عربيّة مشتركة، تمثّل نافذة يطلّ من خلالها المواطن العربي على ثقافة وإنسانيّة ولغة وطنه الكبير، أصبحت ضرورة ملّحة في الوقت الحاضر، لتعزيز الهويّة العربيّة، وتثبيت الشّعور بالانتماء، من خلال خطّة استراتيجية متكاملة، ثقافيّا وإنسانيّا، وسط تهديد العولمة للهويّة والخصوصيّة الثقافيّة العربيّة.

إنّ للّغة العربية دورها الجوهري في مجتمع المعرفة والتنميّة الاقتصاديّة والمعرفيّة والإنسانيّة، فمن خلال مقوّماتها الذاتيّة من مرونة وغنى معجميّ، وغنى الإمكانات التّحويلية، ما يمكنّها من مواكبة حركة التنميّة البشريّة في عالمنا العربي، لتنميّة الإنسان العربي بلغته ودينه وثقافته وعلمه وحضارته ومجتمعه، وهذا لن يتأتّى إلاّ من خلال تكامل عربي جادّ في المنتج الثقافي والأدبي والإنساني وحتى الفنّي، تنعكس أثاره إيجابا على شعوبنا، في ظلّ هيمنة لغات ومفردات، أصبحت تمثّل اختراقا لحاجز اللّغة والثقافة والتقاليد، خاصّة لدى فئة الشباب، الذي يعيش حالة من الانفتاح على عالم الفضاء المفتوح، في ظلّ عدم وجود ما يسترعي اهتمامه، أو يناقش أحلامه وطموحاته بلّغة عصرية، مستندة إلى القواعد الأصيلة والسّليمة للّغة العربيّة.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي الدكتور جابر عصفور

وزير الثقافة – جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، وزير الثقافة والاعلام في المملكة العربية السعودية.

معالي الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أطمئن سيادة رئيس الجلسة أنّني لن أتجاوز الثّلاث دقائق والحمد لله، لكن أريد أن أنبّه إلى أربع نقاط بحسم وبوضوح :

– **النقطة الأولى** : يبدو أنّنا نريد أن نعي وعيا خاصّا وقويّا وحاسما المخاطر التي يواجهها العالم كلّه والعالم العربي بوجه خاصّ في هذه السّنوات التي نعيشها. لأوّل مرّة ينعقد مؤتمر وزراء الثقافة العرب والعالم كلّه ومنه العالم العربي يعاني من إرهاب شديد لكن الارهاب هذه المرّة يأتي باسم العرب، وللأسف باسم المسلمين. ولهذا ينبغي أن نضع هذا الخطر الجديد في اعتبارنا، وأن نؤسّس عليه كلّ تفكيرنا في هذا المؤتمر وكلّ حواراتنا لكي نجد له ومنه مخرجا.

– **النقطة الثانية** : هي أنّني أعرف جيّدا أنّ هناك خطّة شاملة للثقافة العربية، هذه الخطّة تكرّمت دولة الكويت بأن تضع مخططها الأوّل وأنا شخصيا منذ سنوات

بعيدة شاركت في وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارات الثقافة ووزارات الأوقاف والشؤون الاسلامية والمجامع العلمية ووسائل الإعلام جميعا.

في هذا المخطط وأعرف أيضا أنّ هذه الخطّة قد تمّ تحديثها، وقد شاركت أيضا في هذا التحديث لكن الآن الموقف مختلف، وما كان موجود أيّام الخطة الشاملة الأولى والتحديث أصبح مختلفا عما نعانيه الآن ونواجهه من تحدّيات خطيرة لم تخطر لنا على بال عندما وضعنا الخطّة الأصلية الأولى وحتى عندما وضعنا التّحديث لهذه الخطّة، ولهذا أتصوّر أنّه آن الأوان لكي نضع خطّة شاملة للثقافة العربية تكون على وعي بالمتغيّرات الخطرة التي نعانيها الآن ويعانيها معنا العالم كلّه. وللأسف يلقي العالم بمسؤولية هذه المخاطر والتحدّيات علينا. وهذا شأن لم يكن له سابقة من قبل.

– **النقطة الثالثة :** أرجو أن نتبنّى في هذا المؤتمر حوارا ثقافيا عربيا – عربيا، وذلك لتقريب الفوارق بين الثقافات الوطنية المتباعدة للأسف. أنا شخصيّا أؤمن بوحدة الثقافة العربية وأنّها قائمة على التنوّع، وأنّ هذا التنوّع هو مصدر ثراء الثقافة العربية المعاصرة وسرّ قوّتها، ولكنّي للأسف أيضا ألاحظ أن هناك ألوانا من التّباعد بين الثقافات الوطنية العربية، ويبدو أنّه آن الأوان لكي نكتسب قدرا واضحا من الشجاعة، ونعني ضرورة البدء في حوار ثقافي عربي – عربي. هناك بعض الثقافات المحلّية والوطنية إلى الآن لا تعترف بمبدأ المواطنة الثقافية الحقيقيّة.

– **النقطة الرابعة :** وهناك إلى الآن ثقافات في داخل العالم العربي قد لا تكون على نفس الدّرجة من الانفتاح الذي يختلف من بلد أو من قطر عربي إلى قطر عربي. وهناك أظنّ أنّه قد آن الأوان ونحن إزاء مخاطر هائلة لم تقابلها من قبل ثقافيا أن نقيّم ونؤسّس حوارا ثقافيا عربيا – عربيا لكي تتقارب المسافات بين الثقافات الوطنية العربية، ونؤكّد في هذا الحوار ونخرج منه بمبادئ تتصل كلّها بوحدة التنوّع الثقافي الخلاّق على مستوى العالم العربي. وأتصوّر أخيرا أنّ هذا الحوار لابدّ أن يكون هو

المنطلق لإقامة حوار حضارات بين الحضارة العربية المعاصرة والحضارات العالمية. نحن نتّهم الآن بأنّنا الذين نشعل صراع الحضارات وليس حوار الحضارات.

فلماذا لا نواجه هذا الاتجاه الهجومي الذي انتشر في العالم كلّه للأسف وندخل بمبدإ جديد هو حوار الحضارات الذي نؤكد فيه أهميّة وتسامح الحضارة العربية والثقافة العربية، نحن عندما نتحدّث عن الثقافة نتحدّث عن قبول الآخر، نتحدّث عن حقّ الاختلاف نتحدّث عن التنوّع الخلاق، نتحدّث حتّى باسم الدّين الاسلامي عن المجادلة بالتي هي أحسن وليس المجادلة بالتي هي أقبح.

ولذلك فأنا أدعو أخيرا إلى أن نؤسس على الحوار الثقافي في العالم العربي حوارا عالميا بين الثقافة والحضارة العربية وغيرها من الحضارات. أظنّ ولا أزال أعتقد أكثر ممّا أظنّ أنّنا لابدّ أن نؤسّس نحن قبل غيرنا حواراللحضارات والثقافات نكون فيه دعاة سلام، بعد أن تصوّر العالم للأسف أنّنا دعاة ارهاب ويساء للإسلام وللأمّة العربية بسبب المخاطر والمآسي التي تحدث في العالم ونحن أبرياء منها. لقد آن الأوان أن نواجه أنفسنا كعرب أوّلا ولكي نواجه العالم بثقافة مختلفة وبخطة ثقافية شاملة مختلفة لكي نؤسس عهدا جديدا للثقافة العربية وللحوار العربي – العربي وللحوار العربي العالمي في مجال الثقافة.

شكرا لكم.

كلمة سعادة السفير بدر الدين العلالي

جامعة الدّول العربية

معالي الوزير عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، رئيس المؤتمر

أصحاب السموّ والمعالي وزراء الثقافة،

معالي المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

أصحاب السّعادة السّفراء،

السيّدات والسّادة،

يطيب لي ونحن في رحاب هذا البلد الكريم الطيّب أن أتقدّم بخالص التقدير والاكبار لخادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر وببالغ الشّكر والامتنان للمملكة العربية السعودية على استضافة هذا المؤتمر وما أحاطتنا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضّيافة والشّكر موصول لمعالي الوزير عبد العزيز بن عبد الله الحضيري وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية.

ويشرفني إبلاغكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدّول العربية الدكتور نبيل العربي وتمنياته بالتّوفيق والنّجاح لأعمال هذه الدورة.

السّادة الحضور،

لكلّ شعب ثقافته التي يتميّز بها عن غيره وتنعكس هذه الثقافة على لغة هذا الشّعب. فاللّغة في أيّ مجتمع هي مرآة الثقافة وهي الوسيلة التي تستخدمها الشّعوب للتّعبير عن العناصر المختلفة لها: عاداتها، قوانينها، تقاليدها، إذ أنّ هناك تكامل بين اللّغة والثقافة على درجة كبيرة من الأهميّة تبرز بوضوح في مجال تعليم اللّغات. إنّ اللّغة كما يقرّ أكثر علماؤها لا تقتصر وظيفتها على التّفاهم بين الأفراد فحسب وإنّما تتجاوز ذلك كونها الأداة التي يتعلّم ويفكّر بها الإنسان.

فهي تقود العقل وتوجّهه فضلا عن ذلك تحفظ التّراث الثّقافي في المجتمعات وتعتبر من أهمّ أدواته بل العامل الأوّل في انتشار الثقافة وتداولها في المجتمعات.

لقد كانت اللّغة العربية وما زالت وثيقة الأواصر بهوية هذه الأمّة ووجودها وشخصيّتها. لقد وعت هذه الأمّة منذ أمد بعيد تكوين الأمّة الحضاري وواكبت تطوّر تّراثها الثّقافي في الفنون والآداب والعلوم والتّشريع والفلسفة وتعهّدت نقله من جيل إلى جيل عبر العصور.

السّادة الحضور،

أودّ في هذا المقام التّنويه بما دعت إليه قمّة الرياض التي عقدت في مارس 2007 من أجل العمل الجادّ لتحصين الهويّة الثقافيّة العربية ودعم مقوّماتها. وأنّ اللّغة العربية تلعب دورا معبّرا عنها وحافظا لتّراثها. كما أودّ الإشارة إلى موافقة مجلس الجامعة على مستوى القمّة في مارس 2008 بموجب قرارها في هذا الشأن لإطلاق مشروع النّهوض باللّغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة. لقد أولت الجامعة العربية مسألة النّهوض باللّغة العربية اهتماما كبيرا منذ إنشائها، وأودّ الإشارة إلى انشاء الجامعة العربية للمعهد العالي للتّرجمة بغية النّهوض بحركة التّرجمة وإنشاء الهيئة العليا للذّخيرة العربية كبنك للمعلومات يضمّ كل ما كتب باللّغة العربية في كلّ فروع العلم

والمعرفة. ومواصلة لجهود الأمانة العامّة في الحفاظ على اللّغة العربية شاركت في المؤتمر الدّولي الثّاني للّغة العربية تحت عنوان " اللّغة العربية في خطر : الجميع شركاء في حمايتها " في دبي بدولة الامارات العربية المتّحدة في 2013، حيث قدّمت الأمانة العامّة ورقة عمل تحت عنوان "مستقبل اللّغة العربية الوطني والعربي والدّولي "، والتي اقترحت فيه بإنشاء جهاز مركزي للإشراف على تنفيذ استراتيجية ترقية اللّغة العربية على الصّعيدين العربي والدّولي. كما قامت الأمانة العامّة بتنظيم الملتقى التّشاوري الأوّل لمختلف الهيئات الرّسمية والأهلية العاملة في مجال النّهوض باللّغة العربية في أكتوبر 2014 بمقرّ الجامعة، حيث اتفق المجتمعون على عدّة توصيات في هذا المجال، وعلى تشكيل لجنة للمتابعة بهذا الخصوص.

الحضور الكرام،

تؤكّد الجامعة العربية بهذه المناسبة على أنّ اللّغة العربية ستظلّ الرّابط الأقوى في ترقية التّواصل ودعمه بين أبناء الأمّة العربية والمعبّرة عن وجدانهم وعنوان هوّيتهم وشخصيّتهم ومخزون تّراثهم الفكري والعلمي والإبداعي.

السّادة الحضور،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلاّ أن أتقدّم بإسمي شخصيّا وبإسم جامعة الدّول العربية بالشّكر الجزيل لكلّ من أسهم وشارك في الإعداد لهذا اللّقاء الهامّ وأتطلّع إلى أن يكون، بإذن الله، هذا المؤتمر خطوة هامّة تتبعها خطوات في سبيل النّهوض بلغتنا العربية وبناء مؤسّساتنا الثقافية بما يعين على مواجهة تحدّيات العصر وتحقيق أهداف إيجابية وفعّالة على أرض الواقع.

لكم خالص الشّكر وتمنّياتي بالتّوفيق والنّجاح.

كلمة معالي الدكتورة لانا مامكغ
وزيرة الثقافة – المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لأصحاب المعالي والسعادة والعطوفة،

سأختصر ما سأقوله في نقاط سريعة احتراما للوقت ولأوقاتكم. نبدأ بالشّعار الذي ما زلنا عبر عقود نقدّمه لهذا الجيل" أحبّوا العربية "، الفعل أمر، لكن لم نقل لهم و لم نقل لأنفسنا في أيّ لحظة لماذا يجب أن نحبّ العربية ؟ بمعنى أن الموقف اتّسم بالعاطفة قبل أن نتّخذ موقفا عقلانيا ممنهجا تجاه هذه اللّغة التي نجمع على أنّها عنصرا من عناصر الثّقافة والهويّة العربية ووسيلة للإخلاص لهذه الحضارة العربية الاسلامية التي ننتمي لها جميعا. فنتّفق أوّلا أنّ ثمّة غربة ما بيننا وبين العربية، هذه الغربة تعزّزت عبر أجيال متعاقبة. فلنسلّم ببعض النّقاط :

– **النّقطة الأولى** : هل أنّ القرآن الكريم كتابنا المقدّس يحوي مفردات أجنبية وأعجمية، وهذا لم يسئ للّغة العربية؟ بمعنى آخر يجب أن نسلّم أنّ صانع الحضارة يفرض لغته بمعنى أنّ العربية تستوعب بعض المفردات الأجنبيّة دون أن تمسّ هوّيتها وبنيتها كلغة مستقلّة هذا أوّلا، ثانيا في السّياق القرآني أيضا، حوّلنا القرآن الكريم إلى كتاب في النّحو، و لم نفكّر كيف نقدّم لهذا الجيل النّحو الوظيفي، النّحو الذي يخلّصه من هذه الأثقال من القواعد النّحوية والصّرفية التي تحوّلت إلى عنصر طارد بين الطّالب وبين دراسة العربية.

– **النّقطة الثّانية** : وهي أيضا غاية في الأهميّة، بعض الفضائيات التّجارية للأسف عزّزت التّواصل على شاشاتها باللّغة المشوّهة، اللّغة المختلطة بالعامّية إذن المناهج المدرسيّة ونحن الذين لم نعلمه عن اللّغة العربية، إضافة إلى أنّ في جامعاتنا أيضا الأدنى تحصيلا والأدنى سويّة أكاديمية، هو الذي يحظى بمقعد لدراسة اللّغة العربية وآدابها في جامعاتنا، هذا كلّه خلق في اللّغة العربية أو وضع اللّغة العربية في مستوى بشكل ما متدنّي أمام هؤلاء الطّلبة وهذا الجيل. وحتى نقلب هذا الخطاب، أعود فأقول لهذا الجيل " أحبّوا العربية ". أوّلا كان يجب أن نقول إذا لم تحترم نفسك وتحترم لغتك يا بنيّ لن يحترمك الآخر، هذا أوّلا. لم نقل لهم الطلاقة اللّغوية والبلاغة القرآنية إذا أحسنّا تمثّلها واستيعابها، أنّ الطّلاقة اللّغوية والبيان اللّغوي تضفي جاذبية على شخصيتك وتحوّلك إلى إنسان مؤثر لم نقل لمربّينا في الطّفولة المبكّرة، أنّ العمل على النّظام اللّغوي في الدّماغ يؤهل الطّفل إذا درّسته العربية ويؤهله فيما بعد لتفعيل هذا النّظام واتقان اللّغات الأخرى. لم نقل لهذا الجيل أنّ ثمّة جدوى اقتصادية باهرة من دراسة اللّغة العربية. لا يمكن أن تكون إعلاميّا متميّزا إذا لم تحسن اللّغة وتحسن تمثّلها واستخدامها، لم نقل أيضا أنّ سبيل التأثير في الآخرين هو إتقان اللّغة وحسن التّعبير عن الذّات.

أصحاب المعالي،

كلّكم من أصحاب الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي. أحيانا عندما نتحدّث عن اللّغة العربية كأنّما نقول عليكم أيّها الجيل أن تتحدّثوا باللّغة العربية الفصحى أو اللّغة المقعّرة. هناك مبدأ اسمه التطوّر اللّغوي. اللّغات تتطوّر وتلبس ثيابا أكثر رشاقة وأكثر عمليّة حتى تواكب هذا العصر، إذا يجب أن نغيّر أيضا هذه المقولة. عندما نريد أن ننتصر للّغة العربية، يجب أن نسلّم بأهميّة تطوّر اللّغة العربية. سأنهي بنقاط حتى نكون موضوعيين في الطّرح، نحن في الأردن بدأنا بأنفسنا، فلا

نكتفي بالتّنظير، في الأردن، قبل عام أقرّ قانون لحماية اللّغة العربية، هذا القانون سيفعّل، مرّ عبر السّبل التشريعية المضبوطة، سيفعل وسيطبّق إن شاء الله قريبا. وزارة التربية والتّعليم الأردنية عادت وأقرّت في مناهجها كرّاس الخطّ العربي، فحتّى الخطّ العربي بدأ يتعرّض للانقراض تدريجيا لأنّنا جميعا حتّى جيلنا بدأ يتحامل على الطّباعة، ونحن في وزارة الثقافة سنشرع في التّواصل مع مواقع التّواصل الاجتماعي ووضع ما أحببنا أن نسمّيه ومضات لغويّة يعني نأخذ الخطأ الشّائع عند هذا الجيل، ونضع الخطأ ونضع تصحيحا له على مواقع التّواصل الاجتماعي بشكل أيضا رشيق وجذّاب ولافت للنّظر. قد تؤخذ كتوصية ولأصحاب المعالي أن يفكّروا في ذلك، علينا أن نبدأ بأنفسنا مراسلاتنا الدّاخلية في الوزارات والمؤسّسات الرّسمية حتى في القطاع الخاصّ يجب أن تلتزم بالتّعامل مع اللّغة العربية الرّسمية السّليمة، وذلك بتعيين مدقّق لغويّ في كلّ مؤسّسة، هذا أيضا يصبّ في موضوع الجدوى الاقتصادية من دراسة اللّغة العربية.

وشكرا لاستماعكم والسّلام عليكم ورحمة الله.

كلمة سعادة الأستاذ لطفي بن علي مبارك

رئيس ديوان وزير الثقافة والمحافظة على التراث – الجمهورية التونسية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. . . .

أصحاب المعالي السّادة وزراء الثقافة الكرام،

أيها السيّدات والسّادة،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرّفني ونحن في هذا الظرف الدّقيق من تاريخ أمّتنا العربيّة وما يطرح عليها من رهانات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أن أساهم معكم في هذا المؤتمر الهامّ حول لغتنا العربيّة في صلتها بالتّواصل الكوني والتّكامل الإنساني. ولعلّ سعادتي بالمشاركة هنا تتعاظم إذا ما علمتم أنّي كنت وما أزال مثلكم جميعا أرى في اللّغة العربيّة رافدا هامّا من روافد الثقافة الإنسانيّة، بل إنّي لا أرى فيها مجرّد أداة تواصل بين أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج فحسب، وإنّما هي جزء من الهويّة الثقافيّة العربيّة الإسلاميّة الثريّة بالتاريخ والحضارة والإبداع، المتشبّعة بروح القرآن الكريم ولسانه العربي المبين. تلك الذات التي تؤسّس النّواة الثقافيّة الصلبة لشخصيّة الإنسان العربي بكلّ رواسبه التراثيّة وقضاياه الآنيّة وتطلّعاته المستقبليّة. إنّها المرآة التي ترتسم عليها كلّ تطلّعاتنا إلى وجود ثقافي أليقُ بتاريخنا العريق ومساهماتنا الواسعة في الحضارة الإنسانيّة وتطلّعنا للمشاركة بكلّ جدارة واقتدار في بناء التّكامل الإنساني

المنشود في زمان رجحت فيه كفّة الرؤية الثقافيّة الأحادية على حساب التعدّد الثقافي العالمي والتّكامل الإنساني المثري للوجود البشري.

لقد حكمت العولمة الثقافيّة على الشّعوب والأعراق بأن تتقارب وتتلاحق وتتبادل الخبرات والأفكار والفنون في عالم ضاق بالإنسان حتى صار أشبه بقرية صغيرة تتزاحم فيها اللّغات والثقافات والعادات والتقاليد كما تتزاحم البضائع والمصالح الاقتصاديّة والسياسيّة والاستراتيجيّة. وبما أنّ منطق التّكامل الثقافي أثرى للوجود الإنساني من صراع الحضارات وصدامها كان لابدّ لكلّ مجموعة عرقيّة أو دينّية أو لغويّة أن تتشبّث بكلّ ما يبني خصوصيتها وتطوّره لتصنع منه جواز سفر فعلّي لعالم إنساني ثقافيّ يحكمه التعدّد والثّراء ويكتسي فيه السّفر الثقافي معناه الأسمى بعيدا عن الحضارات النمطيّة والثقافات التجاريّة المسطّحة التي تكاد أن تهيمن عليها قوانين السّوق وبارونات الصّناعات الثقافيّة الغالبة.

أصحاب المعالي،

أيها السيّدات والسّادة،

إنّ المجهودات التي تبذلها الدّول العربيّة عبر وزاراتها وهيئاتها ومؤسّساتها العامّة والخاصّة ومكوّنات مجتمعها المدني ومنظّماتها الإقليميّة في مجال العناية باللّغة العربية أكثر من أن تحصى وتعدّ. ويكفي للدّليل عليها ما قامت به المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم التي تحتضنها تونس، والتي أوكل إليها مؤتمرا القمّة العربية بكلّ من دمشق 2008 والدوحة 2009 مشروع النّهوض باللّغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة. وقد قطعت المنظّمة أشواطا هامّة في هذا المشروع بدءا بضبط السّياسة اللّغويّة للّغة العربيّة، مرورا بدراسة أسباب ومسبّبات تدّني مستوى تعليم اللّغة العربية، وصولا إلى

مقترحات إصلاحها تعليما ونشرا لمحتوياتها على الشّبكة العنكبوتية وإنشاء لقاعدة بيانات بخصوص دراستها والبحث فيها.

إلاّ أنّ كلّ هذه المشاريع التي لا نملك إلاّ أن نثمنها تظلّ، رغم قيمتها وأهميّة الكفاءات العربيّة التي سهرت على تنفيذها، في حاجة إلى تطوير حتّى تدرك ما نطمح إليه من جعل اللّغة العربيّة حاملة لمشروع للتّكامل الثقافي الإنساني ما لم تتفق جميع الدّول العربيّة في مستوى وزراء الثقافة فيها على الأقلّ على استراتيجيّة موحّدة تفضي إلى خطّة عمل تسير باللّغة العربيّة إلى الغايات المنشودة من نهوض وتوجّه نحو مجتمع المعرفة والتّواصل الثقافي التعدّدي. إنّ خصوصيّاتنا الثقافيّة مدينة بجوانب كثيرة من إشعاعها لثراء مخزونها اللّغوي وما أنجز داخله من أدب وفكر وعلوم حفظتها لنا المخطوطات والمصنفات المنشورة، إلاّ أنّ خصوصياتنا الثقافيّة لا تقتصر على هذا القسم المادّي من التّراث اللّغوي وإنّما تتعدّاه إلى تراث لا مادّي يشتمل على ظواهر تتصلّ باللّغة الشفوية في علاقتها بالطّقوس الشعبيّة والعادات والمعتقدات والأطعمة والفنون...(إنّ ثراء اللّغة العربية لا يكمن في شكلها الفصيح الموحّد المحفوظ بسلطة الطباعة والنشر، وإنّما يكمن أيضا في روافدها العاميّة المتنوّعة التي لا تعدو أن تكون صورة أخرى لتصريف اللّغة الأمّ داخل مجتمعاتنا بتعدّد لا ينفي الوحدة واختلاف لا يقطع مع ائتلاف الأصول. وإذا كان هناك من خطر يتهدّد اللّغة العربيّة، فلا يمكن أن يكون قادما من روافدها العاميّة الأصيلة المثرية، بقدر ما هو قادم من ثقافة الهيمنة والرّؤية الأحاديّة والتصوّر المعلّب للثقافة الجديدة الخاضعة لمقتضيات السّوق والشّركات الكبرى في الدّول التي غلب التّصنيع فيها على إنسانية الانسان أوكاد. إنّ خطر الاغتراب اللّغوي والتلوّث اللّساني الذي بات يهدّد العديد من لغات العالم ويقضي على عدد كبير منها كلّ سنة لا يهدّد العربيّة الفصحى وحدها ولا يقتصر على المساس بمكتسبات اللّغة العالميّة فقط، وإنّما يتعدّاه إلى مكتسبات اللّغة الشعبيّة وما يمكن أن تحمل من ظواهر ثقافيّة في غاية الخصوصيّة والثراء.

أصحاب المعالي،

أيها السيّدات والسّادة،

إنّ العالم اليوم في حاجة إلى الحفاظ على تراثه المتنوّع من اللّغات واللّهجات والفنون ولا يمكنه إنجاز مهمّته الصّعبة في الحفاظ على مكتسباته الحضارية دون مساهمة القائمين على كل هذه اللّغات واللّهجات. وهو ما يجعل مؤتمرنا هذا يكتسي أهميّة بالغة في تدعيم حضور اللّغة العربيّة في المحافل الدوليّة وتقديمها كأداة فاعلة وقادرة على المساهمة في تحقيق تكامل ثقافي إنساني بنّاء، وفي الإعداد الدقيق لما يتطلّبه المستقبل القريب والمتوسّط والبعيد من قرارات تخرج من مستوى النوايا العارية عن التحسيم إلى مستوى القرارات الميدانيّة والاجراءات النّاجعة الكفيلة بحماية تراث اللّغة العربيّة بفصحاها وعاميّاتها ودعم تطوّرها وتهيئتها لما نطمح إليه من مبادلات ثقافيّة متوازنة وثريّة. ولا يكون ذلك إلاّ بتهيئة التّشريعات القانونيّة الكفيلة بذلك وتطوير مجالات تدريس اللّغة العربية للأجيال القادمة وتعريفهم بتراثها المادّي واللامادّي بعيدا عن منطق الإقصاء وتأسيسا لمنظّمة جامعة للدّول المستعملة للّغة العربيّة على غرار منظّمات الكومنولث والفرانكفونيّة وغيرها من الهيئات الدّولية الأخرى وفتح مجالات التّرجمة من العربيّة وإليها من خلال مزيد تفعيل دور المراكز العربيّة للتّرجمة والنّقل حتى تساهم بعمق في حركة التبادل الثقافي الذي بات العالم مهيأ إليه أكثر من أي وقت مضى.

وفقنا اللّه وإيّاكم لما فيه خير الأمّة العربية وصلاح لغتها.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة سعادة الأستاذ موسى عبد الله أبو غريب

وكيل وزارة الثقافة – دولة فلسطين

معالي السيّد رئيس المؤتمر،

أصحاب السموّ والسّعادة،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يأتي اجتماعنا اليوم ليجدّد ترديد الصّوت الغائب، صوت الفكر المستنير والرّؤية الواعية في وقت عصيب تمرّ به المنطقة لا سيّما ما نشهده من تعال لظواهر التطرّف والارهاب لم نعد السّياسة وحدها كافية لحماية مقدّرات الانسان العربي إذ لابدّ من توظيف كلّ ما هو متاح بإمكانات وقدرات وأدوات فاعلة تحفظ هويتنا العربية وما يتهدّدها من مخاوف وتحدّيات متعدّدة الأوجه والأهداف. ولعلّ العمل العربي المشترك في المجال الثقافي واحد من أهمّ العوامل المنتجة للرّؤى والأفكار التي تعزز منظومة الحماية لما يتعرّض له التّراث العربي والاسلامي والمسيحي في عدد من البلدان العربية، ونخصّ هنا ما يلحق بالقدس من تهديد محدق ينذر. أرجو من المنظّمة أن تأخذها بعين الاعتبار.

معالي الرّئيس

تمّ التطرّق إلى موضوع الإرهاب، وهو من الأمور التي تمسّ السّاحة السياسية العربية وأجد الفرصة سانحة كشخص معني بالتربية والتعليم أن أشير إلى ما تتعرّض له المؤسّسات التّعليمية في مملكة البحرين من أعمال إرهابيّة وصلت إلى تهديد وأعمال تخريبية داخل 399 مدرسة إلى اليوم. فالإرهاب أصبح في البحرين يتوجّه إلى

المؤسّسات التّعليمية بهدف زعزعة الاستقرار التّعليمي والتّأثير في المؤسّسات التّعليمية كمؤسّسات تنويرية بسّياسات غاية في الخطورة تحاول إسرائيل تنفيذها على أرض الواقع في سياق ظالم مع الزّمن وفي رعاية صمت دّولي مريب. فالقدس وسائر الأراضي المحتلّة بحاجة حقيقيّة إلى تطبيق الاتفاقيات الدّولية الخاصّة بحماية التّراث في الأراضي المحتلّة ممّا يدعونا إلى بحث السّبل الممكنة عربيا واسلاميا لصون القدس ومقدّساتها من العبث والتّمزيق والتّضييع لم نأل جهدا إلاّ وبذلناه في انجاح الاحتفاء بالقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية تأكيدا على عروبة القدس والتصدّي للمحاولات الاحتلاليّة لتهويدها وحجب معالمها الثقافية والحضارية والتاريخية واختراع تاريخ آخر لها وفي سبيل جائزة القدس للثقافة والإبداع للمرّة الثالثة. وإنّنا نشكر أشقاءنا العرب على دعمهم المتواصل واسهاماتهم الكريمة في اسناد البنية التّحتية الثّقافية في المدينة المقدّسة، إلاّ أن حجم الهجمة على المدينة يتطلّب مزيدا من الجهد والدّعم ليس المادّي منه فقط بل والمعنوي أيضا وذلك بتنظيم الزّيارات الرّسمية العربية إلى المدينة والوقوف على ما تتعرّض له من انتهاكات صارخة.

أصحاب السموّ والمعالي والسّعادة،

لقد تعرّض الشّعب الفلسطيني بفعل الاحتلال إلى الكثير من القتل والحصار والخيبات على مرّ السّنين، و لم يكن بوسعه سوى الثّبات والبحث عن أسباب جديدة للحياة تعزّز من وجوده على هذه الأرض المسروقة، ممّا وجدنا أنّنا بحاجة إلى تطوير الآليات الثقافية بدعم عربي مشترك لنواجه الآثار العميقة التي سبّبها العدوان الهمجي الذي نال من أحلام الشّباب والأطفال الفلسطينيين وأدخل جزءا كبيرا منهم في حالة من الانهزام والضّعف النفسي بما زاد من معاناة شعبنا جرّاء الاحتلال الاسرائيلي الغاشم وسياسته العدوانية تجاه شعبنا وأرضنا وانفلات قطعان المستوطنين لتعبث فسادا وخرابا في أرضنا وخاصة في القدس عامّة دولة فلسطين إلى الأبد.

لقد زادت حالة الإحباط لدى أبناء شعبنا واخفاق الجهود العربية في الحصول على قرار أممي من مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني يفتح الباب لمسار جديد من التحرّك لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمعنا عليها فلسطينيا وعربيا وإسلاميا ودوليا، ممّا يتطلّب منّا وضع إطار خلاّق للعمل العربي الثّقافي المشترك لتحصين أمّتنا من حالات التطرّف والانحراف عن موروثنا الثّقافي ويعمل على تحقيق آمال الأمّة في إنهاء الاحتلال، وازدهار شعوبنا للوصول إلى تحقيق نوعية من الحياة ملائمة لأجيالنا القادمة. إنّ كلّ ذلك منغرس في ثقافتنا الفلسطينّية، لحماية ثقافتنا من التطرّف أو التقوقع حول ذاتها، فهي امتداد لاشكّ فيه لثقافة عربية ممتدّة الجذور عبر التّاريخ تنطلق من كونها حاضنة للإبداع الثقافي والفكري والوطني والقومي ومتمسّكة في نفس الوقت ببعدها الإنساني الأصيل. إنّ لغتنا العربية تبثّ نورها متجلّيا بتصاعد عطر باذخ الخضور. ونسجل هنا أنّ اللّغة العربيّة تفوّقت على نظيراتها من اللّغات التي وجدت في حينها من فارسية وآرامانية وسريانية ورومية التي لم تعدّ موجودة إلاّ في التّراث، بينما ظلّت اللّغة العربية حيّة ومتجدّدة، وعليه فإنّ موضوعنا الرئيس " اللّغة العربيّة منطلقا للتكامل الثقافي الانساني ". لابدّ أن ينطلق من مجتمعات تعرف قيمة لغتها وتّراثها الحضاري والثقافي بكلّ المعاني عبر أبرز تجلّيات الغوص في مكنوناتها الإنسانية، على أن هذا التوجّه المستنير المضيء والحريص على اللّغة وبيانها وبلاغتها سيكون مددا لنا في تعميق الهويّة الثقافية العربية وبديهيات الانتماء إلى العروبة.

أخيرا لا يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشّكر العميق إلى الأشقاء في المملكة العربية السعودية على رعايتهم لهذا المؤتمر وحماية الثقافة العربية كركن فاعل من أركان الاستقرار والتطوّر والنموّ وشيوع السلّم المجتمعي، والشّكر موصول للمنظّمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم على جهودها في ترسيخ الثقافة العربية وتطويرها متمنيين لهذا المؤتمر النّجاح وتحقيق الأهداف التي انطلق من أجلها.

شكرا.

كلمة معالي فرياد رواندزي

وزير الثقافة – جمهورية العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، وزير الثقافة والاعلام في المملكة العربية السعودية، رئيس المؤتمر،

معالي الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

أصحاب السموّ والمعالي والسّعادة رؤساء الوفود،

السيّدات والسّادة الحضور،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لئن كان اختيار الموضوع الرئيسي للمؤتمر " اللّغة العربية منطلقا للتكامل الثقافي الانساني " في غاية الأهمية، فإنّ اللّغة بالمفهوم العام ليست أداة مقتصرة على الاشتغال في سياق التخاطب الانساني فحسب بل هي علاقة خصوصية وانتماء أيضا. فاللّغة من أكثر العناصر تمثيلا لهويّة الشّعوب ووجودها وبقائها باعتبارها وعاء للفكر والمعرفة، والتخاطب والتّواصل، وبالتّالي هي وعاء للوجود وصمّام أمان للهويّة، وقديما سئل كنفشيوس عمّا سيفعل إذا تكلّف بأمر البلاد والعباد، فأجاب " إصلاح اللّغة بالتّأكيد ". ولما سئل لماذا ؟ قال : " لأنّ شأن اللّغة يتفوّق في الأهمية على كل أمر". وقد أرسى العراق الدعائم التنظيمية الأولى في هذا المجال، إذ أسّس

لجنة دائمة للحفاظ على سلامة اللّغة العربية والاحتفاء بها سنويا ومراعاة سلامتها في كلّ المخاطبات الرّسمية. كما أنّ العراق من أوائل الدّول التي صادقت على اتفاقية منظّمة اليونسكو لحماية وتعزيز أشكال التّعبير الثقافي لعام 2005، لكونها تعزز قيم التنوّع الثقافي في وطننا الزاخر بمختلف الأديان والقوميات. وقد شرّع مجلس النواب العراقي قانون اللّغات الرّسمية في العراق لعام 2014، تطبيقا للمادّة الرّابعة من الدستور الذي يعدّ اللّغتين العربية والكردية لغتين رسميتين واللّغات التركمانية والسريانية والأرمينية وسواها من لغات رسمية في الوحدات الإدارية التي تشكّل كثافة سكانية فيها. ومثّل القانون احتراما للتنوّع القومي واللّغوي في العراق وتأكيدا لترسيخ البعد الانساني لحضاراته في عهده الديمقراطي الاتّحادي الجديد. وجاء انسجاما مع تعاليم الدّين الاسلامي التي تؤكّد على احترام اختلاف اللّغات ومن أجل تمكين المكوّنات الأساسية لجمهورية العراق من التعبير الحرّ عن حاجاتها ومتطلّباتها بلغاتها.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة،

إن كسر العزلة الثقافية العربية بين بلدانها وشعوبها ومثّقفيها أمر حيويّ وهامّ ويجب أن نتوقّف إزاء هذه المعاني من أجل خلق الحوار الثقافي بين شعوب الدّول العربية والتجسير المتواصل للعلاقات الثّقافية بين مثّقفي الوطن العربي ومن ثمّ الانطلاق نحو تحقيق التكامل مع ثقافات شعوب العام من أجل استنهاض الثّقافة الإنسانية، وهي خطوة لو تحقّقت، فإنّنا لا نحمي اللّغة العربية فحسب، بل نثريها ونطوّرها ونعولمها أيضا.

أيتها الأخوات، أيها الأخوة،

إن التّراث العراقي الغنّي بشقّيه المادّي وغير المادّي يواجه اليوم إرهابا قلّ نظيره في العالم يتمثّل في هجمات داعش الإرهابية التي سفكت دماء المدنّيين الأبرياء

للطوائف والقوميات، واستباحت مدنا بأكملها، وانتهكت كلّ القيّم السّماوية والإنسانية. ورافقت كلّ ذلك عمليات سلب ونهب لكنوز التّراث العراقي الثّري والمتنوّع وهدمت صروحا حضارية إنسانية ودينية، تقوم منذ آلاف السّنين على أرض الرافدين. لذا فإنّنا نأمل اليوم من هذا المؤتمر الكريم دعم العراق والتّعاون معه لمواجهة هذه الظروف والعدوان على الانسان العراقي وثقافته وحضارته ووجوده واستعادة ممتلكاته الثقافية المهّربة من قبل هذا التّنظيم الإرهابي وحثّ الجهات المختصّة في بلدانكم والتنسيق معها من أجل استعادة ما هرّب منها، كما ندعو منظّمتنا العربية على القيام بدورها المحوري في هذا المجال.

وختاما أكرّر خالص شكري إلى معالي رئيس المؤتمر وطاقم وزارته الموقرّة على جهودهم المبذولة في إنجاح المؤتمر والشّكر موصول للمدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واللجنة الدائمة للثقافة العربية.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعادة السيّد رابح حمدي

أمين عام وزارة الثقافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين،

صاحب المعالي، الرئيس،

أصحاب المعالي الوزراء،

معالي الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

أصحاب السّعادة رؤساء الوفود،

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أودّ في البداية أن أتقدّم باسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية ومن خلاله إلى الحكومة السعودية بخالص شكرنا، وأعرب عن اعتزازنا بحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي حظينا به منذ أن وطأت أقدامنا هذه الأرض الطيّبة المباركة، ونحن بين أهلنا وذوينا في المملكة العربية السعودية التي نكنّ لها كل التقدير والمحبّة والاعتزاز.

يأتي مؤتمرنا هذا المنعقد برعاية سامية كريمة من خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود تحت شعار " اللّغة العربية منطلقا للتّكامل الثّقافي الإنساني "، في سياق تكريس الأهداف التي سطّرتها الخطّة الشّاملة المحدّثة للثّقافة العربية لتؤكد حضورها الفاعل في المجتمع الإنساني، المتطلّع إلى مستقبل أكثر اشراقا وبهاء. وبما أنّ اللّغة هي أداة لصناعة المعنى وانتاج المعرفة، بل هي الوعاء الذي يحتوي على أنماط وطرائق فكرية وسلوكية ورؤيوية إلى الكون وإلى الأشياء، فلا تقتصر اللّغة على كونها نظاما صوتيّا مجرّدا بل تفصح عن محمولات ودلالات وخلفيات رمزية مكتنزة بمفاهيم تتشكّل حسب الظروف التّاريخية والحضارية التي تمرّ بها. فحريّ بنا أن نبذل جهدا ذا مفعول للعناية والاهتمام بلغتنا العربية وبتطويرها والبحث في تحديث أساليب تدريسها في مؤسساتنا التعليمية والدّفع بجامعاتنا العربية للخروج من مطبّات التخلّف واختراق الحواجز التي ترهن جهودنا في بوتقة التكلّس والانغلاق تحت سطوة اللاّجدوى، التي ترهن خطواتنا في مشاريع خارج سؤال العصر. كما أنّنا مطالبون اليوم بإثبات حقّنا الانساني في البقاء الذي لن يكون إلاّ بإقلاع ثقافي وإبداعي يؤثّث حضورنا في المجتمع الإنساني الباحث في عمق المعنى وسرّ الخلود. ولن يتأتى ذلك إلاّ بإزاحة خطابات التمظهر الزائف ومن يتجاوز مطبّات الأوهام وبالتأسيس الفعلي لفضاءات السّجال المؤكد على التنوّع والاسهام المجدي والاستنارة والوعي بتفاصيل الرّاهن والامعان في مفردات الواقع المكتظّ بتحدّيات السّؤال وإدراك عمق التنوّع المفضي إلى التّراكم الإيجابي المسهم في الحراك المفيد والمنتج من أجل واقع أكثر ابتهاجا وأكثر سعادة للإنسان. أو ليس الإنسان هو مركز اهتمام الحضارات واشتغال العقول على مرّ الأزمنة والدّهور. وما التاريخ إلا ما يصنعه الانسان وحده.

إن تفعيل قرارات مؤتمرنا هذا وفي دوراته السابقة والمتعلّقة بدعم اللّغة العربية في الصناعات المعلوماتية المنبثق عن الدّورة الثانية عشرة بالرياض لعام 2000، وغيره من القرارات التي تنصّ على ضرورة دعم اللّغة العربية تعزيزا للهويّة القومية والتّنمية

المجتمعية ومواصلة الجهود في مجال التّرجمة والتّعريب ونشر اللّغة العربية هو السبيل المجدي لفتح مسارب جديدة وانشراحات أخرى في وقت يعرف تسارعا مذهلا نحو الأرقى ويشهد إبدالات مهمّة على مستويات عدّة تجعلنا في أمسّ الحاجة لتفعيل العقل واعماله للفعل الحضاري عبر تكريس لغة الحوار والمساجلة ودعم الانتاج الفكري والفنّي والابداعي بكلّ تجلّياته، واستنهاض وعينا لمعرفة الذّات والتّواصل مع الآخر بمشاريع إنسانية فاعلة ومبهرة في ظلّ ما أفرزته المستجدّات الراهنة من أسئلة شائكة هي بمثابة منعطفات حاسمة في سيرورة مسيرتنا نحو المستقبل المرهون بمدى فاعليتنا في إنتاج المعنى وخلق المعرفة.

إنّ الجزائر تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة قد وضعت الثقافة في صدارة الأولويات ضمن خطّة التّنمية الشّاملة التي تشهدها كلّ ربوعها، فهي ورشة مفتوحة على المشاريع الجديدة التي ستعود بالفائدة على المواطن من أجل حياة كريمة للإنسان المحصّن بأصالته والمتفتّح على ما يشهده العالم من منجزات مبهرة. كما أنّه ومن منطلق التّثاقف والتّفاعل مع الغير، نظمت الجزائر أواخر سنة 2014، المهرجان الثّقافي الثاني العربي الهندي بمشاركة الهند والدّول العربية. وكان لهذا المهرجان صدى إيجابيا كشف عن عمق أواصر التّقارب بين الحضارتين العريقتين، وها هي الجزائر التي تصرّ منذ ولادتها على كتابة مجدها وتأريخ تألّقها في إطار تنوّع ثقافتها وخصوصيتها السّاحرة تسهم بإبهار في الوحدة الثّقافية العربية المشحونة بالتنوّع والدهشة. وقد تكون من علامات إقلاعها ثقافيا هذه الوثبة المتمثّلة في محاولة استثمار كلّ طاقاتها الثّقافية وتراكمها التّاريخي الإبداعي لتقديم منجزها على أحسن ما ترنو إليه الجزائر العامرة بكنوز ليس لها مثيل أو لا تقل شأنا عمّا يمتلكه غيرها، خاصّة وقسنطينة موطن مالك بن نبي وابن باديس ومالك حدّاد وأحلام مستغانمي وغيرهم، تتوّج عاصمة للثقافة العربية حاملة تاج الدفء والمحبّة، فاتحة صدرها للأشقّاء من كلّ نقطة في وطننا العربي مشرّعة قلبها النّاصع لتفضي

ببوحها الطّافح بعنفوان التوهّج والمتعة ولتحتضن بحسن انتباه واصغاء وتمعّن منجزنا الثّقافي العربي المتدفّق من روح الأمّة بكلّ زخمها وأطيافها التي تمثّل فسيفساء تطفح بعطر الموروث الثّقافي الزّاخر بالحيوية والذي يكشف عن الذائقة الإبداعية والجمالية للإنسان العربي المطرّز بسحر الخليج العربي والنّيل ودجلة والفرات وألق جبال الشام وجرجرة والأوراس الشّاهد على ملحمة أمّة أرادت البقاء.

ولا يسعني وأنا في أرض المملكة العربية السعودية المباركة والطّاهرة إلاّ أن أغتنم هذه السانحة لأدعو معالي الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثّقافية في الوطن العربي للمشاركة في احتفائية افتتاح هذه الفعالية الكبرى التي ستنطلق في يوم الخامس عشر من شهر أبريل القادم. كما أدعوكم للمشاركة في الفعاليات والأيّام الثقافية المبرمجة في مدار سنة كاملة ودون شكّ أنّكم ستلقون كل الترحاب بين أهلكم وذويكم في بلدكم الثاني الجزائر وعلى المحبّة نلتقي.

وشكرا على حسن الإصغاء.

سعادة الدكتور مراد الريفي
ممثل وزارة الثقافة – المملكة المغربية

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه

معالي وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسّعادة،

حضرات السّادة والسيّدات،

يطيب لي مشاركتكم افتتاح الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثقافية في الوطن العربي بمدينة الرياض المنارة المتوهّجة ثقافيّا على الدّوام بأرض المملكة العربية السعودية التي عهدنا استضافتها الكريمة لكل المحطّات الثّقافيّة الكبرى.

إنّ لكلّ لغة حياة تكون فيها مفعمة بالحيويّة والتوهّج أو مستقرّة الأحوال أو مصابة بالذّهول ومهدّدة بالزّوال. فحيث ما فقدت اللّغة عنفوانها كان تكاملها مع لغات ثقافات العالم مشوبا بالنقصان وهو ما يسائلنا ونحن نبحث عن ترسيم معالم السّبيل الأمثل لجعل اللّغة العربية منطلقا لهذا التّكامل الثّقافي الإنساني.

إنّ المرتكز الرّئيسي لهذا المسعى يكمن في الارتقاء بوضع اللّغة العربية من مستوى السّياسة القطاعية إلى مستوى الاستراتيجية الثّقافية الوطنية إلى مستوى الخطّة الثقافيّة العربية. ويعني ذلك تحقيق الانسجام الكامل بين كلّ المستويات المذكورة،

وما يفترضه من إحكام آليات التنسيق والتشبيك بينها، وخصوصا من إرادة سياسية راسخة.

أمّا المرتكز الثّاني، فيكمن في تنويع أوعية الانتاج والحضور. فاللّغة العربية يجب أن تضخّ في جميع شرايين الثقافة الإنسانية. وتطرح الأوعية اللّغوية الجديدة تحدّيا حقيقيا في هذا الإطار، فنحن أمام أوعية رقمية ومعلوماتية واتّصالاتية وإعلامية، بدأت تبتلع حصّة الأسد في استهلاك الانتاج اللّغوي وعلى سياساتنا أن تأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، إذ أن سعينا لجعل اللّغة العربية منطلقا للتكامل الثقافي الإنساني لا يمكنه أن ينشغل بواقع أقلّ تأثيرا من هذه الأوعية اللّغوية الجديدة.

أمّا المرتكز الثّالث، فهو الانتاج والنشر، فعدد العناوين المنشورة سواء رقميا أو ورقيا في جميع مناحي الإبداع والمعارف الإنسانية هو المؤشّر الأساس في تعزيز حيوية اللّغة وقدرتها على التّكامل الثقافي مع اللّغات الأخرى. ولعلّ ترسيخ ثقافة الإنتاج والنّشر وارتباطها بالمجتمع القارئ مازالت تحتاج إلى مجهود مضاعف من أجل جعل الجامعة ومراكز ومؤسسات البحث والدّراسات والنّخبة المثقفة في الوطن العربي مشتلا خلاّقا للإنتاج المتواصل والتنافس. ولعلّ في تحقّق ذلك مسلكا حقيقيا للتّكامل الثّقافي الإنساني من خلال التّعاون والتّواصل والتّبادل. إنّ أحد دروب التّكامل مع الثّقافات الإنسانية يدعو مضامين اللّغة العربية إلى الارتقاء والسمّو في مغازيها وجمال معانيها. ولعلّ الابداع العربي هو المجال الأمثل لهذا السمّو، فالرّواية والشّعر والموسيقى والغناء والفيلم والمسرح وغيرها من ميادين الابداع هي المكمن الحقيقي للتّكامل مع الثّقافات الأخرى كلّما تحقّق فيها شرط الجمال، الشّرط الذي جعل روايات نجيب محفوظ تظفر بنوبل للآداب وأغاني فيروز تطبق في آفاق الأولمبيا وأشعار درويش تترجم إلى لغات عالمية كثيرة والقائمة طويلة، وهو ما يدعونا إلى دعم الإبداع المتألّق الذي ينفذ إلى العالمية من خلال محلّيته وخصوصيته. ولعلّ أهمّ أسباب دعوات

التّلهيج ودعاوي ترسيم العامّية في بعض الأقطار العربية في محاولات يائسة لتسطيح الفكر والمعرفة والزجّ بهما في أتون التشظّي والتشتّت.

أصحاب السموّ والمعالي والسّعادة

حضرات السّادة والسيّدات

لقد عرف النّهوض باللّغة العربية في المملكة المغربية اهتماما خاصّا إذ ينصّ الفصل الخامس من دستور المملكة على تأكيد دور الدّولة في حماية اللّغة العربية والإشراف على تطويرها وتنميتها. وفي هذا الإطار، ستضطلع أكاديمية محمد السادس للّغة العربية بدور محوري في تتبّع قضايا اللّغة العربية واقتراح الحلول والاجراءات المناسبة لتطويرها باستمرار. كما تساهم في النّهوض بهذا الدّور الرّئيسي إلى جانب وزارة الثقافة، العديد من المؤسسات الرّائدة، نذكر منها على الخصوص معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب. وعلى صعيد آخر، تعرف المملكة المغربية حركية مدنية ملحوظة تنشط من أجل تعزيز مكانة اللّغة العربية وتجعل من اليوم العالمي للّغة العربية محطّة ختامية سنويّة لإصدار توصيات مهمّة وتقديم حصيلة برامج عمل نموذجية وهي الحركية التي تدعمها وزارة الثقافة وخصوصا منها تلك التي تسعى إلى تشبيك المجهودات العربية المشتركة في تعزيز اللّغة العربية كمبادرة إحداث الاتحاد العربي لجمعيات ومنظّمات اللّغة العربية التي يشرف عليها الائتلاف الوطني من أجل دعم اللّغة العربية. ويبقى المجهود المعتبر الذي تنهض به المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سبيل جعل اللّغة العربية قاطرة للانفتاح والتواصل والتّكامل الثّقافي العربي مع الثقافات الإنسانية جديرا بالتّنويه والتّقدير. كما نثمّن عمل المنظّمة الحثيث من أجل توحيد المصطلح العربي لجعله جامعا مانعا للمضامين الثقافية وخصوصا منها العلمية وبالأخصّ ما ينهض به مركز تنسيق التعرّيب بالرباط ومعهد الخرطوم الدّولي

للّغة العربية في هذا المضمار. كما نشيد بمشروع الفهرس العربي الموحّد الذي أنشأته مكتبة الملك عبد العزيز العامّة بدعم ورعاية من لدن خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والذي يتطلّع إلى خلق إطار مشترك للعمل الجماعي للمكتبات العربية في أفق تقديم خدماته لجميع المكتبات ومؤسّسات المعلومات العربية دون إغفال مشروع إطلاق المكتبة الرّقمية العربية بمعايير عالمية.

الشّكر والامتنان موصولان إلى خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وتحيّة شكر لمعالي المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدكتور عبد الله حمد محارب وإلى إدارة الثقافة بالمنظّمة، تحيّة تقدير إلى معالي وزير الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية الدكتور عبد العزيز ابن عبد الله الحضيري على جميل العناية وكرم الضيافة ولفريق عمله الذي سهر على حسن تنظيم هذا الحدث الثقافي الناجح.

والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة معالي السيّد آدم حسن آدم

وزير الشؤون الإسلامية والثّقافية – جمهورية جيبوتي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده،

صاحب المعالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري، وزير الثقافة والإعلام

معالي الدكتور عبد الله حمد محارب، مدير عام المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

أصحاب السموّ والمعالي وزراء الثقافة العرب

بداية يسعدني أن أشكر المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشّريفين على كرم الضيافة وطيّب الإقامة.

إنّ شعار اللّغة العربية منطلقا للتّكامل، لا شكّ أنّه يضع مزيدا من المسؤولية على كاهل الدّول العربية للحفاظ على اللّغة العربية ونشرها بين الأمم وجعلها وسيلة مثلى للتّكامل والتحاور مع الآخرين.

إنّ الدّول العربية وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية وقفت مع اللّغة العربية في جمهورية جيبوتي الفتّية بعد استقلالها عام 1977 من فرنسا وقدّمت لها مساندات معنوية ومادّية ووقفت بجانبنا للحفاظ على هويّة الشّعب الجيبوتي والحفاظ على لغته، ومن جانبنا، ومن جانب جيبوتي واعترافا منها بهويّة الشّعب الجيبوتي العربي، أقرّت بدستورها بأنّ اللّغة العربية هي اللّغة الرّسمية وهي وسيلة للتّواصل وللتّعليم والادارة.

إخواننا،

مع أنّنا نفخر بعروبتنا وبلغتنا وثقافتنا العربية، إلاّ أنّنا نقرّ بأنّ هذه المنطقة تتعرّض لهجمات شرسة من ثقافة التغريب والاستيلاب الفكري، ولذلك أحببت أن أشير إلى أهميّة الاهتمام بهذه المنطقة، منطقة القرن الإفريقي بصورة عامّة وجيبوتي بصورة خاصّة باعتبارها جسرا يربط العالم العربي بالشّرق الإفريقي. ولقد أسعدني كثيرا دعوتكم في توصيات هذه الدّورة جميع الدّول المشاركة إلى تنظيم أيّام ثقافية عربية في جيبوتي عام 2017، وتقديم الدّعم لهذه التّظاهرة، إن شاء الله، ولقد أحببت أن أشير إلى هذه المسؤولية الجسيمة التي تفرضها الظّروف الثّقافية التي تمرّ بها منطقة القرن الإفريقي بصورة عامّة، أي جيبوتي والصومال وغيرها من دول المنطقة، وهي تضع جميع الدّول العربية ومنظّمة الألكسو أمام مسؤولية عظيمة للحفاظ على اللّغة العربية ودعمها في هذه المنطقة.

وأخيرا أشكر المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشّريفين على حسن الاستضافة وطيّب الإقامة.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة موزّعة من قبل وفد جمهورية القمر المتحدة
على رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيّد رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسّعادة،

السيّدات والسّادة،

الأخوة والأخوات،

أيها الحضور الكرام،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنّه ليشرّفني أصالة عن نفسي ونيابة عن الوفد المرافق أن أعرب للمملكة العربية السعوديّة الشقيقة ملكا وحكومة وشعبا عن بالغ الشّكر وعظيم الامتنان على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بهما منذ وصولنا إلى مهبط الوحي. والشكر موصول أيضا للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على التنظيم المحكم الذي يضمن نجاح اجتماعنا هذا. كما أنتهز هذه الفرصة الطيّبة لأعبّر لكم بكل فخر واعتزاز عن سعادتنا البالغة لمشاركتنا في هذا الحدث الهامّ، والذي يؤكّد بلا شكّ اهتمامنا ورغبتنا المخلصة لهويتنا العربيّة.

السيد الرّئيس،

الحضور الكرام،

ينعقد هذا الاجتماع في ظلّ مخاطر وتحدّيات تتعرّض لها أمتنا العربيّة والتي لا زالت تتزامن يوما بعد يوم، لا سيّما الجانب الثقافي، بتدمير ثقافتنا وتحريف لغتنا العربيّة بشتّ الوسائل، ممّا يدعونا إلى المسارعة والمثابرة للمّ شملنا وتوحيد صفوفنا حول رؤى وأهداف تجمعنا ومساندتنا بعضا لبعض لمواجهة تلك التحدّيات.

والجدير بالذكر، أنّ ثقافة جزر القمر هي حصيلة تأثير لعدّة حضارات منها العربيّة والأفرو أسيوية، لذلك نجد أن اللّغة القمرية تتكوّن من 65 % من كلمات عربية، ورغم هذه التعدّدية الثقافية، إلاّ أنّ الحكومة القمرية تولي اهتماما خاصة بلغة الضاد خاصّة بعد انضمامها إلى جامعة الدّول العربية عام 1993 ودعما للقرارات الصادرة منها حول تعريب جزر القمر، كما تقوم بإنجاز عدّة مبادرات ترمي إلى تطوير مناهج اللّغة العربية في المدارس والمعاهد والجامعات القمرية الفتّية التي تمّ إنشاؤها منذ ما يقرب من عشرة سنوات بمبادرة كريمة من عدد من الكوادر الوطنية العربية بداية من إنشاء كلية الإمام الشافعي للعلوم الإسلامية والعربية، وصولا إلى التخصصات المختلفة الأخرى.

أيها السيّدات والسّادة،

إنّ الثّقافة هي روح وأفئدة الأمّة والمجتمع ورغم النزاعات والأزمات التي تشهدها الأمم والشّعوب إلا أنّ القيّم الثقافيّة هي التي تقاوم، لذلك نحن مقتنعون بأنّ مشاركات ومناقشات مؤتمرنا هذا ستكون بناءة ومثمرة والقرارات التي ستصدر عنها ستكون أيضا نافذة وفاعلة لتوجيهات جديدة تؤدي إلى فتح آفاق للنّهوض بلغتنا العربيّة.

إنّ الحكومة القمرية تولّي اهتماما كبيرا بل تبذل ما في وسعها للحفاظ على التّراث الثّقافي العربي الأصيل في إطار تطوير لغة القرآن.

والجدير بالذّكر، أنّ الحكومة القمرية تعدّ من الدّول العربيّة التي صادقت على المعاهدة الدّولية للحفاظ على التّراث الثقافي، وكذلك اتفاقية حماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير الثّقافي.

وختاما أستغلّ هذه المناسبة الطيّبة لأتوجّه بدعوة خاصّة إلى جامعة الدّول العربية وإلى منظمتنا العريقة الألكسو لدعم بلادنا في تنظيم وانعقاد الحدث الهام " موروني عاصمة الثقافة العربية لعام 2019 " ممّا سيكون له أثر ايجابي في دعم الثقافة العربيّة في جزر القمر.

أشكركم على حسن استماعكم.

التقرير النهائي والقرارات والتوصيات

تحت الرّعاية السّامية لخادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، وبدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وباستضافة كريمة من وزارة الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية، انعقدت الدّورة التاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في الرياض يومي 21–22 ربيع الأول 1436 هـــ، الموافق 12–13 يناير 2015 م، وقد ترأس المؤتمر معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية.

شارك في أعمال المؤتمر ممثّلون عن عشرين دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، وجمهورية القمر المتحدة، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

وافتتح أعمال الدّورة معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري بكلمة رحّب فيها بالحاضرين موضّحاً أهمّية هذا المؤتمر الذي يحظى بالرّعاية السّامية من مقام خادم الحرمين الشّريفين يحفظه الله، ومتمنّياً النّجاح لأعماله.

ثم تناول الكلمة معالي الدكتور عبد الله بن حمد محارب، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتقدّم بخالص عبارات الشّكر إلى المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشّريفين، حفظه الله، على استضافة الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، وثمّن جهود اللّجنة الدّائمة للثقافة العربية في صياغة التّوصيات التي أعدّتها للعرض على المؤتمر.

واتّخذ المؤتمر القرارات التّالية:

أولاً : الموقف التّنفيذي لقرارات المؤتمر

1- دعوة المنظمة لوضع تصوّر جديد لجدول متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الموجّهة إلى الدّول العربية بشكل يوحّد عملية إدخال البيانات والإحصائيات وإتاحته على الموقع الخاصّ بالمؤتمر.

2- دعوة المنظمة لمراجعة صياغة الاستبيان الخاصّ بحولية الثقافة العربية وإتاحته على الموقع الخاصّ بالمؤتمر.

3- دعوة الدّول إلى متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر مع إدخال البيانات المطلوبة على موقعه قبل موعد انعقاد اجتماع اللّجنة الدائمة للثقافة العربية في دورتها الأولى ما بين المؤتمرين.

ثانياً : الشأن الثقافي

4- دعوة المنظمة إلى اعداد تصوّر بشأن "عقد عربيّ للحقّ الثقافي"، بعد انتهاء العقد العربي للتنمية الثقافية (2005-2014)، وموافاة الدّول بذلك، على أن يعرض على اللّجنة الدّائمة للثقافة العربية في اجتماعها القادم.

5- دعوة المنظمة إلى عقد ملتقى لصياغة رؤى للعمل الثقافي العربي، والذي اعتمده المؤتمر في دورته الثّامنة عشرة (المنامة 2012) تمهيداً لعقد القمّة الثقافية العربية.

6- الدّعوة إلى اعتماد تسمية "مجلس وزراء الثقافة العرب"، بدلا من "مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي"، وفق التصور الأولي لنظامه الأساسي الذي وضعته المنظمة وتكليفها باستكماله وعرضه خلال الدورة المقبلة لاعتماده.

7- دعم جهود المنظمة في إنجاز دراسات جدوى مشاريع الخطة الشاملة المحدّثة للثقافة العربية مع تثمين مبادرة المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت لتقديمه دراسة جدوى حول إنشاء "المعهد العربي للتّواصل الثقافي والحضاري".

8- تهنئة جمهورية العراق على نجاح فعاليات احتفالية بغداد عاصمة الثقافة العربية لعام 2013، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة العربية لعام 2015، والدّعوة لاعتماد ترشيح صفاقس (الجمهورية التونسية) عام 2016، والبصرة (جمهورية العراق) عام 2018، وإربد (المملكة الأردنية الهاشمية) عام 2021، والبتّ في الترشيحات المقدّمة من كلّ من الجمهورية اليمنية، وجمهورية مصر العربية، مع الابقاء على باب الترشّح مفتوحاً أمام الدّول الرّاغبة في التقدّم، وفقاً للشّروط التي حدّدتها المنظمة.

9- دعوة الدّول للمشاركة في تظاهرة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" من خلال إقامة أسابيع وأيام ثقافية خاصة بها.

10- دعوة الدّول لاقتراح رموز ثقافية عربية، ودعوة المنظمة لإعداد قائمة بها مع ضبط معايير اختيار هذه الرّموز والحرص على الاحتفاء بها خلال فعاليات العاصمة الثقافية العربية.

11- توسيع قاعدة الإعلان عن الجائزة العربية للإبداع الثقافي التي استحدثتها جمهورية العراق بمناسبة احتفالها ببغداد عاصمة للثقافة العربية لعام 2013، ودعم استمرارها، على أن يتمّ تسليمها خلال الاحتفال بالعاصمة الثقافية العربية.

12- دعوة الدّول للمشاركة في الأيام الثقافية العربية، وتقديم الدّعم لهذه التظاهرة التي ستحتضن الجمهورية الاسلامية الموريتانية دورتها الأولى خلال سنة 2015، على أن تنظّم الدّورات المقبلة على التّوالي في جمهورية جزر القمر المتحدة 2016، وجمهورية جيبوتي2017، وجمهورية الصومال 2018، والدّعوة إلى أن تحتضن

هذه التظاهرة فعاليات ثقافية تستهدف إبراز دور الثقافة في مقاومة الإرهاب وتداعياته وأضراره، وتعميم قيم الاعتدال والوسطية ونشرها وتوظيفها في التربية والإعلام والثقافة.

13- الدّعوة إلى إدانة جميع أعمال العنف والإرهاب التي تستهدف المؤسسات الثقافية والتعليمية والمستشفيات والأماكن المدنية.

14- دعوة المنظمة إلى التنسيق مع الدول للتعاون مع الهيئة العربية للمسرح في تنفيذ مضامين الاستراتيجية العربية للتنمية المسرحية.

15- حثّ الدول على تقديم الدّعم للمعهد العربي الإفريقي للثقافة والدّراسات الاستراتيجية في باماكو.

16- حثّ الدول على تقديم الدعم لمبادرة جمهورية السودان في المهرجان الثقافي العربي الإفريقي والمشاركة في فعالياته.

17- دعوة المنظمة إلى تخصيص عدد من المنح السنوية للهيئات الثقافية المدنية التي تعنى بالثقافة العربية بمختلف دول العالم، على أن تتقدم هذه الهيئات بمشروعات تتوافق وأهداف المنظمة.

18- اعتماد يوم 21 مارس/ آذار من كل عام، يوماُ عربياً للشعر.

ثالثاً : التراث الثقافي

19- الدّعوة إلى اعتماد توصيات الدّورة الحادية والعشرين من مؤتمر الآثار في الوطن العربيّ التي استضافتها الجمهورية التونسية في شهر أكتوبر تشرين الأول 2013م حول موضوع "التراث الثقافي المغمور بالمياه في الوطن العربي" باستثناء التوصية المتعلقة بتأسيس المركز الاقليمي للتراث المغمور بالمياه في مدينة المهدية (الجمهورية التونسية) والذي يحتاج إلى إعداد تصور متكامل بشأنه.

20- الإشادة بجهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في إنجاز وتجهيز المركز العربي للآثار والتراث الحضاري، والموافقة على وضع المركز تحت إشراف المنظمة، على أن يتم التنسيق مع جامعة الدول العربية بخصوص الإجراءات المتعلقة بإمضاء اتفاقية المقر.

21- تثمين سعي المنظمة من أجل صياغة ميثاق لحماية التراث الثقافي في البلدان العربية الذي يتعرض إلى تهديدات متزايدة بما في ذلك قطاع المكتبات والأرشيف ووضع الآليات اللازمة لتنفيذه بالتعاون مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء.

22- دعوة الدول إلى موافاة المنظمة بالبيانات والدراسات التقييمية اللازمة حول الوضع الراهن والانتهاكات التي يتعرض لها التراث الثقافي في هذه الدول.

23- تعزيز التعاون بين الدول العربية والمنظمات الإقليمية المتخصصة لمواجهة تحديات الوضع الراهن ومراجعة السّياسات المنتهجة في مجال حماية التراث وإدارته.

24- دعوة المنظمة إلى إشراك رئيس المكتب الدائم لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي أو من ينوب عنه في اجتماعات اللجنة الدائمة للثقافة العربية.

25- دعوة الدول العربية إلى موافاة المنظمة بالمادة الثقافية اللازمة لإغناء محتوى البوابة الإلكترونية للتراث الثقافي في الدول العربية وإدراج مقترح جمهورية مصر العربية بشأن إنشاء "الأرشيف العربي للمأثورات الشّعبية" ضمن مكوّناتها.

26- دعوة الدّول التي ليس لديها لجان وطنية للمجلس الدّولي للمعالم والمواقع إلى المبادرة بإنشائها، لما في ذلك من فائدة عند ترشيح المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية العربية للتّسجيل على لائحة التّراث المادّي العالمي.

27- دعوة المنظمة إلى التّنسيق مع الدّول العربية من أجل عقد اجتماع تحضيري للخبراء العرب، يسبق موعد التئام الاجتماع السّنوي للجنة الحكومية لصون التّراث الثقافي غير المادّي لليونسكو لاتّخاذ موقف عربي موحّد إزاء الملفّات التي تعرض عليها.

28- تثمين مقترح اختيار "النّخلة والعادات والطّقوس المتعلّقة بها تراثاً عربياً مشتركاً" والشّروع في إعداد هذا الملفّ بإشراف المنظمة لعرضه للإدراج على لائحة التّراث الثقافي غير المادّي للإنسانية، وتعيين منسّق في كلّ بلد معنيّ بالمشاركة في ملفّ التّرشيح، لمتابعة هذا الموضوع.

29- دعوة المنظمة إلى مواصلة تنفيذ الدّورات التّدريبية لفائدة الكوادر العربية المتخصّصة في المحافظة على التّراث بشقّيه المادّي وغير المادّي وإدارته والتّرويج له بالتّعاون مع الدّول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدّولية ذات الصّلة، ومنها المركز الاقليمي لحفظ التّراث الثقافي في الوطن العربي - إيكروم ،الشارقة، وموافاة المؤتمر بتقارير دوريّة بهذا الخصوص.

رابعاً : فلسطين والقدس الشّريف

30- تأكيد اعتبار القدس الشّريف عاصمة دائمة للثقافة العربية وتوأمتها مع كلّ عاصمة ثقافية عربية يحتفى بها.

31- دعوة الدّول والمنظمة إلى مواصلة تقديم الدّعم المالي للمشاريع الثقافية لفلسطين والقدس الشّريف، بما يكفل الحفاظ على مقوّمات هوّيتهما العربية والإسلامية، مع دعوة ممثّل عن اللّجنة الوطنية للقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية لحضور اجتماع اللّجنة الدّائمة للثقافة العربية لتقديم تقرير تقييمي عن تتبّع تلك المشاريع، وتثمين تجربة توأمة القدس الشّريف مع بغداد عاصمة الثقافة العربية لعام 2013.

32- تأكيد أهمّية الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشّريف وحماية الأماكن المقدّسة بها واستمرار الوصاية الأردنية عليها.

33- تأكيد عروبة القدس الشّريف والتصدّي للهجمة الشّرسة للكيان الصهيوني الهادفة إلى تهويدها.

34-تثمين جهود وكالة بيت مال القدس الشّريف في الرباط في دعم البنى التّحتية الثقافية في المدينة المقدّسة.

35- تثمين مشروع إنشاء قصر الألكسو الثقافي في مدينة القدس الشّريف.

36- دعوة الدّول إلى الإسهام في حفظ وتدوين التراث الفلسطيني المهدّد بالسّلب والضّياع.

خامساً: الاتفاقيات

37- حثّ الدّول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية اليونسكو لحماية التّراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001، على المصادقة عليها.

38- دعوة المنظمة لمتابعة اجتماعات اللّجنة الحكومية للملكية الفكرية "الوايبو" والتّنسيق بين الدّول العربية حول اتفاقية الموارد المتوارثة والمعارف التقليدية وأشكال التّعبير الثقافي.

39- حثّ الدّول العربية التي لم تصادق على اتفاقيتي اليونسكو حول «حماية التراث الثقافي غير المادّي » لعام 2003، و« حماية تنوّع أشكال التّعبير الثقافي وتعزيزها » لعام 2005، على المصادقة عليهما.

سادساً : الموضوع الرّئيسي

40–"اللّغة العربية منطلقاً للتّكامل الثقافي الإنساني"

آخذين في الاعتبار ما تواجهه اللّغة العربية حالياً من مخاطر تعدّدت أسبابها، وفي ظلّ ما يشهده العالم العربي من تحوّلات ومتغيّرات تستهدف هويته ووحدته، وبالنّظر إلى مقترح قانون اللّغة العربية الصّادر عن المجلس الدّولي للغة العربية، وإلى الأبحاث القيّمة التي قدّمت تفعيلا للموضوع الرّئيسي للدّورة الحاليّة واستكمالاً لما طرحته الدّورات السّابقة في هذا الصّدد، نوصي بما يلى:

– حثّ الدّول العربية والمؤسّسات الوطنية والمدنية على استخدام اللّغة العربية الفصحى في كلّ مايصدر عنها.

– حثّ مجامع اللّغة العربية على التّنسيق فيما بينها لتبنّى سياسات تهدف إلى توحيد المصطلحات وإيجاد حلول تكفل للغة العربية استمرارية إنتاج العلوم والمعارف.

– دعم استخدام التّقنيات الحديثة في طرق وأساليب تعليم اللّغة العربية وإنتاج المضامين التّربوية، والاستفادة من المراكز المتخصّصة في الدّول العربية، مثل مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مملكة البحرين، والذي يعمل تحت رعاية منظمة اليونسكو فيما يتعلّق بالمحتوى الرّقمي العربي، وغير ذلك من الدّورات وورش العمل المتخصّصة في هذا المجال.

– تشجيع البحث العلمي في مجالات التّطبيقات التكنولوجية باللّغة العربية.

– دعم برامج نشر اللّغة العربية بين الناطقين بغيرها.

– دعم التّرجمة من اللّغة العربية وإليها وإنشاء قواعد بيانات مصطلحية ومعجمية متخصّصة وإتاحتها على الشّبكة العنكبوتية، لتستفيد منها مراكز التّرجمة والتّعريب في العالم العربي، مع وضع استراتيجيات للنّهوض بالتّرجمة.

– تعزيز إنتاج البرمجيات باللغة العربية وتطوير استخداماتها.

– جعل الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية مناسبة للتّعريف بالإبداع الثقافي والمعرفي العربي في الدّاخل والخارج، وتكليف المنظمة بموافاة الدّول بما تمّ إنجازه من أنشطة بهذه المناسبة.

– دعوة المنظمة إلى وضع الآليات الكفيلة بتنفيذ هذه التّوصيات وعرضها على اللجنة الدّائمة للثقافة العربية.

سابعاً : مقترح الموضوع الرّئيسي والدولة المضيفة للدّورة القادمة

بالإشارة إلى التصوّر الأوّلي للمقاربة المنهجية بشأن الدّراسة التي اقترحت المنظمة إنجازها حول "الإعلام الثقافي في الوطن العربي"، والذي تمّ عرضه أمام اللجنة، فهو يوصي بما يلي:

41- الموافقة على إنجاز الدّراسة وفق المنهجية المقترحة.

42- أن يكون الموضوع الرّئيسي للدّورة القادمة: "الاعلام الثقافي في الوطن العربي في ضوء التطوّر الرّقمي".

43- تكليف المنظمة بالتّنسيق مع الدّول لتحديد الدّولة المضيفة للدّورة القادمة.

44- اعتماد انتخاب المملكة العربية السعودية رئيساً للجنة الدائمة للثقافة العربية للدّورة القادمة، ودولة فلسطين نائبا للرّئيس، والمملكة المغربية مقرراً لها.

ثامنا : الشكر

- إلى وزارة الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية واقتراح رفع برقيات تقدير وإكبار لمقام خادم الحرمين الشّريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز حفظه الله، وسمو ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبد العزيز حفظه الله.

- إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على جهودها في الإعداد لأعمال هذه الدّورة.

- إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على إنجاز مشروع المركز العربي للآثار والتّراث الحضاري بمدينة تيبازة.

- إلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، على إنشاء المركز الإقليمي لحفظ التّراث الثقافي في الوطن العربي-إيكروم- في الشارقة.

- إلى الجمهورية التونسية على استضافة الدّورة الحادية والعشرين لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي حول موضوع "التراث المغمور بالمياه في الوطن العربي".

- إلى دولة الكويت لتبنيها المتواصل للخطة الشّاملة والخطّة المحدّثة للثقافة العربية، وعلى إنجازها دراسة الجدوى لمشروع "المعهد العربي للتواصل الثقافي والحضاري"، وعلى استمرارها في استضافة الاجتماع السّنوي للجنة الخبراء العرب في التّراث الثقافي والطّبيعي العالمي، وعلى استضافتها الدّورة الثانية من سلسلة الدّورات التّدريبية حول تحدّيات بناء القدرات العربية في مجال صون التّراث الثقافي غير المادّي، وعلى استضافتها الدّورة الثّانية للجائزة العربية للتّراث.

– إلى دولة قطر على استضافتها الدّورة الأولى من سلسلة الدّورات التدريبية حول تحدّيات بناء القدرات العربية في مجال صون التراث الثقافي غير المادّي، وعلى استضافتها الدّورة الأولى من الجائزة العربية للتّراث.

– إلى سلطنة عمان على استضافتها الدّورة الثالثة من سلسلة الدّورات التدريبية حول تحدّيات بناء القدرات العربية في مجال صون التّراث الثقافي غير المادّي.

– إلى جمهورية مصر العربية على استضافة اليوم العربي للشّعر.

بيان الرياض

بشأن اعتبار اللغة العربية منطلقا للتكامل الثقافي الإنساني

على إثر انعقاد الدّورة التّاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، منارة الملتقيات الثقافية العربية والإسلامية الكبرى، تحت الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وأبقاه، يتقدم الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بصادق عبارت التقدير والإجلال إلى مقام خادم الحرمين الشريفين على رعايته السامية للمؤتمر، ويعبّرون عن جميل العرفان بكريم الضّيافة الذي عهدوه عند إقامتهم في هذه البقاع الطّاهرة.

وحيث أنّ المؤتمر اختار موضوعاً رئيسا له "اللّغة العربيّة منطلقا للتكامل الثّقافي الإنساني"، فإنّ الوزراء المسؤولين عن الشّؤون الثّقافية في الوطن العربي، يؤكّدون على أهمية هذا الموضوع وراهنيته أمام ما تواجهه اللّغة العربيّة حاليا من مخاطر جمّة، وفي ظلّ ما يشهده العالم قاطبة والعالم العربي خاصّة، من تحوّلات عميقة ومتغيّرات متسارعة، ويدعون على ضوء تدارسه والتداول بشأن الموضوعات المتّصلة به إلى الآتي:

– اعتبار اللّغة العربيّة، اللّسان المعبّر عن الفكر والإبداع والمعارف، والرّكن الحصين للهويّة العربيّة والوعاء الحامل للثّقافة العربيّة.

– أنّ اللّغة العربيّة بما هي ركن للهوية العربية، يجب أن تحظى باهتمام خاصّ في السّياسات الثّقافية العربيّة برفع خططها العملية من مستوى الخطط الوطنية إلى مستوى الاستراتيجية العربية مع ما يستوجب ذلك من تنسيق لإحكام أهدافها ومخرجاتها العملية.

– أنّ اللّغة العربيّة لتضمن دورها كمنطلق للتكامل الثقافي الإنساني، يجب أن تتجاوز حدودها العربيّة–العربيّة، بانفتاحها على التّداول الفكري والعلمي العالمي من خلال تعزيز حضورها وإنتاجيّتها في المحتوى الرّقمي العالمي وتشجيع حركة التّرجمة

من وإلى اللّغة العربية، ومواكبة استخدام التقنيات الحديثة في طرق وأساليب تعليم اللّغة العربيّة وإنتاج مضامينها.

– أنّ دعم الإبداع العربي بجميع تعابيره الرّاقية في اللّغة العربيّة هو قاطرة حقيقية نحو التّكامل مع الثّقافات الإنسانية.

– أنّ الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، يجب أن يكون مناسبة للتّعريف بالإبداع الثقافي والمعرفي العربي في الدّاخل والخارج.

إنّ النّهوض باللّغة العربيّة باعتبارها منطلقا للتّكامل الثقافي الإنساني، يدعونا إلى توسيع جسور التّواصل والحوار مع العالم، بما يفتح آفاقا رحبة للتّفاعل الإيجابي والبناء، وهو ما يبعث على الاعتزاز بالدّور الذي تقوده المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في نشر روح التّسامح والحوار بين مختلف الثقافات. وفي هذا الصّدد:

– يندّد الوزراء المسؤولون عن الشّؤون الثقافية في الوطن العربي بكلّ مظاهر العنف والتطرّف والغلوّ والإرهاب التي تشوّه الرّسائل النّبيلة للثّقافات الإنسانية.

– يدعون إلى جعل اللّغة العربيّة قاطرة للمساهة في بناء المواطنة الإنسانية، من خلال خطة عمل محكمة تتيح لثقافات العالم، التعرّف على القيم السّامية والنّبيلة للحضارة العربية الإسلامية.

ويؤكّد المؤتمر على أنّ بناء هذه المواطنة الإنسانية لا يمكن تحقيقه أمام استمرار الاعتداءات الإسرائيلية السّافرة على التّراث الثّقافي العربي والمقدّسات الدّينية في القدس الشّريف، وإذ يندّد بهذا العدوان السّافر:

– يدعو منظّمات اليونسكو والإيسيسكو والألكسو إلى مواصلة ومضاعفة جهودها المعتبرة في حماية التّراث والذّاكرة الفلسطينيين.

وإذ يثمّن المؤتمر ما تضطلع به المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جهود في سبيل النّهوض باللّغة العربيّة وتعزيز الحوار بين الثقافة العربية وثقافات العالم، يدعو المنظمة إلى تحقيق شراكة نوعية مع مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين اتباع الأديان والثقافات في فيينا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمّتنا وصلاح أمرها لتستأنف حضورها الفاعل في مسيرة التقدّم والتطوّر والازدهار ولتستكمل اسهامها الذي يليق بإرثها الثّقافي في الحضارة الانسانية. والله ولّي التوفيق.

اختتام المؤتمر

كلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحضيري

وزير الثقافة والإعلام – المملكة العربية السعودية

أشكر الجميع على الكلمات والمداخلات القيّمة. ولعلّ ما يمكن الخروج به من هذه المداخلات هو حرص الجميع على الخروج برؤية مشتركة وبرامج عمل تنفيذية لإبراز ثقافتنا العربية في كلّ المحافل الدّولية وبكلّ أنواع المشاركات وتحقيق التّكامل بين تلك المشاركات لإبراز الإرث والثقافة العربيين وتصحيح الصورة المغلوطة عن الإنسان العربي. أيضا باسمكم جميعا أشكر اخواننا الإعلاميين على مشاركتنا الجلسة.

قبل أن نرفع جلستنا، آمل إن شاء الله أن نضع بين أيديكم برنامجا تنفيذيا للتوصيات يتمّ من خلاله المتابعة الأسبوعية لهذه التوصيات والتأكّد بإذن الله سبحانه وتعالى من أن نحقّق ما سعينا جميعا من أجل الاجتماع والمناقشة حوله، أيضا أتمنى من أصحاب السموّ والمعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود تقديم مقترحات لإبراز اليوم العربي للشعر، ونتمنّ أن تكون لنا قائمة من بعض الأفكار التي يمكن تبنّيها لإبراز هذا اليوم حتى نوحّد الجهود ونستفيد من تجارب بعضنا البعض.

وقبل أن أرفع الجلسة وأعلن انتهاء أعمال المؤتمر، أتوجّه بالشكر لكم أصحاب السموّ والمعالي والسّعادة والاخوة والأخوات على جهودكم ودعمكم وحضوركم ومشاركتكم وأسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسّداد لجهودنا وأتطلّع إلى مزيد من العمل البناء مع الجميع.

وكما بدأنا بحمد الله وشكره نختم بحمد الله وشكره سبحانك اللّهم بحمدك أشهد أن لا اله إلاّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.

شكرا لكم جميعا، وأتمنّى لكم إقامة طيّبة في عاصمتكم الرياض وعودة إن شاء الله محفوفة بالرّاحة والأمن والأمان إلى بلادكم.

كلمة معالي الدكتور عبد الله حمد محارب

المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا في الواقع أشكر ممثّل لبنان الشقيق على هذه الاقتراحات البناءة في ما يتعلّق بيوم الشّعر وتعديل تسميته وموعد الاحتفال به بما يتوافق والغاية من هذا الاحتفال.

أمّا فيما يتعلّق بوضع خطّة واضحة المراحل، ومغطّاة ماليا، فنحن نؤيّد تماما هذه الحقيقة ونسعى إليها دائما ونحرص في كلّ التّوصيات التي أحضرها في كلّ المؤتمرات على أن تكون قابلة للتّنفيذ.

وأشكر الأستاذ الدكتور جابر عصفور على إثارته موضوع التغطية المالية والتّكلفة اللاّزمة لتنفيذ المشاريع الثّقافية، وأجيبه بأنّنا في المنظّمة نعاني من شحّ كبير من بعض الدّول العربية في الإبفاء بالتزاماتها بتسديد مساهماتها في المنظّمة. ونحن الآن في بداية العام. وقد استَلَمت المنظّمة في شهر مايو 2013، وتبيّنت أن الميزانيات تغطّى ما لا يتجاوز 50 ./. من الذي تقرّره اللّجنة المالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية. فهي تقرر ميزانية المنظّمة، وتقرّر المناب الذي يتعيّن على كلّ دولة دفعه وفق حصصها في الجامعة، لكن مع الأسف لا يدفع إلاّ عدد قليل من الدّول طبعا في مقدّمتهم مصر. وهناك بعض الدّول، انتهت سنة 2014، و لم نستلم مساهمتها إلى هذا اليوم. وبناء على هذه الوضعية، فإنّ المنظّمة تعيش مساهمتها إلى هذا اليوم. وبناء على هذه الوضعية، فإنّ المنظّمة تعيش وضعا ماليا صعبا. فلنا 35

مليون دولار مساهمات متأخرة لدى الدّول العربية، وهي غير معترضة عليها لكنّها لم تدفعها إلى الآن، طبعا لو دفعت جزءا منها لحلّت كثيرا من مشكلات المنظّمة. وهذا عرض موجز للوضعية المالية للمنظّمة، وأطمئن الجميع على أن إدارة الثقافة دائما تحظى بجانب كبير من ميزانية المنظّمة المتوفرّة طبعا، لتنفيذ خططها، لكن نحن نعتمد في كثير من أنشطتنا على دعم الدّول العربية وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتّحدة ومصر والعراق وغيرها من الدّول التي تدّعمنا في تنفيذ بعض المشروعات.

أمّا فيما يتعلّق بتنفيذ التوصية التي أشار إليها معالي وزير التربية في مملكة البحرين، فإنّي أعود فقط إلى التوصية رقم 1 في محضر التوصيات، والتي تتضمّن "دعوة الدّول إلى متابعة قرارات المؤتمر الموجّهة إلى الدّول العربية بشكل يوحّد عملية إدخال البيانات والاحصاءات وإتاحتها على الموقع الخاصّ بالمؤتمر"، لأنّنا نحاول تطوير هذه التّوصية بحيث تتمّ المتابعة الجادّة والتنفيذ يكون بشكل تقرير دوري يمكن أن يرسل كلّ شهرين إلى الدّول لكي تكون على بيّنة من مدى تنفيذ هذه التوصيات. ولا يسعني في خاتمة هذا المؤتمر إلا أن أشكركم على جهودكم وعلى ملاحظاتكم القيّمة.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدراسات المقدّمة للمؤتمر

الحولية العربية للثّقافة
دراسة تحليلية عن التطوّر الثّقافي في الوطن العربي
استنتاجات ومقترحات

التقديم

أنشئت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية[1]. وتم الإعلان رسميا عن قيامها بالقاهرة يوم 25 جويلية / يوليو 1970. وتعدّ أداة التطوير، وبيت الخبرة الذي يعود إليه العرب لإصلاح أحوال تعليمهم، وتحديث خطابهم الثّقافي، ومواكبة المنظومة العالمية في مجالات التربية والعلوم والثّقافة، وربط جسور الحوار مع الثّقافات الأخرى للتعريف بالحضارة العربية والإسلامية، واستشراف مستقبل العمل العربي المشترك في مجالات اهتمامها.

وتنصّ المادّة الثامنة من دستور المنظّمة، على أن:

" ***ترسل كل دولة عضو إلى المنظّمة تقريرا دوريّا عن تطوّرات النشاط التربوي والثّقافي والعلمي فيها، ويشتمل على التشريعات والإحصاءات والبرامج والمشروعات المتصلة بهذه الميادين***[2].

وتضطلع المنظّمة، من جملة أدوارها العديدة، بمهام مركز قومي للمعلومات في مجالات التربية والثّقافة والعلوم والمعلومات والاتّصال، وذلك بما توفره للدول والباحثين من إحصاءات وبيانات عن طريق "بنك الفارابي للمعلومات"، الذي يضمّ

---

(1) دخل هذا الميثاق حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ 5 سبتمبر 1964.

(2) بتاريخ 29 فيفري 1964.

مجموعة من الأجهزة، والنظم[1] والبرمجيات تمكّن المنظّمة من تركيز قواعد للمعلومات.

وقد تم في هذا الصدد بناء عديد قواعد المعلومات المحوسبة[2]، وتحميلها تباعا في موقع المنظمة على شبكة الانترنت. وتتيح هذه القواعد، معلومات رقمية، ونوعية هامة، يجري تحديثها بشكل مستمر. وتشمل قواعد ببليوغرافية للمطبوعات العربية، بما فيها الدوريات والصحف العربية، والإنتاج الفكري في مجال المعلومات.

وخلال السنوات الأخيرة، عقدت المنظّمة مجموعة هامّة من الملتقيات وورش العمل حول استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، ومعالجة محتويات الاستمارات الإحصائية المطلوب تعبئتها في مجالات التربية ومحو الأُمية، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتصال، وتنمية القوى البشرية. ويتمّ تحديث هذه الاستمارات، ومراجعة ما تنشره المنظّمة دوريا من كتب إحصائية، وأدلة ببليوغرافية، وتقارير عن تطوّر التربية والثّقافة والعلوم في الدّول العربية.

---

(1) نظام CDS/ISIS لمعالجة المعلومات التوثيقية والببليوغرافية، وهو نظام واسع الانتشار في جميع أنحاء العالم ويتم توزيعه والتدريب عليه مجانا من كل من منظمة اليونسكو صاحبة النظام والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإدارة تقنيات المعلومات والمكتبة بجامعة الدول العربية التي قامت بتعريبه مؤخرا. ونظام IDAMS للمعالجات الإحصائية، وهو نظام إحصائي متطور تتبناه المنظمة بالاتفاق مع منظمة اليونسكو- صاحبة النظام، بموجب اتفاقية ثنائية تم توقيعها بين المنظمة واليونسكو. وتقوم المنظمة بموجب هذه الاتفاقية بتوزيع النظام في المنطقة العربية وتعريبه والتدريب عليه.

(2) قواعد ببليوغرافية ذات البناء التراكمي، و7 قواعد وأدلة إرشادية ذات البناء التراكمي ومن أهمها: قاعدة "صائب " للإحصاء في مجال التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية، وتشتمل على بيانات إحصائية شاملة عن اثنتين وعشرين سنة دراسية ابتداء من عام 1977 وحتى عام 2000. ويمكن الحصول عليها عن طريق الاستفسار المباشر. أما البيانات الخاصة بالسنوات 1985 إلى 2000، فيمكن الحصول عليها إما عن طريق الخط المباشر أو الكتب السنوية للإحصاءات التربوية. وتم مؤخرا تجهيز القاعدة على ملف html، وبالتالي تسكينها على موقع المنظمة في الشبكة العالمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى المساعدة على تكوين صورة أقرب ما تكون إلى الموضوعيّة عن حوليّة الثّقافة العربية، وتقييم مسارها، وظروف إنتاجها خلال السنوات الماضية، وإبراز علاقتها بالمنظومة الإحصائية، وببقيّة الوثائق المماثلة التي تصدر عن المنظّمة، وتشخيص الصعوبات التي تحول دون انتظام صدور الحولية، واقتراح البدائل في حال التخلّي عنها في شكلها الحالي.

وللإجابة على هذه المسائل، اطلعنا على الأعداد المتوفرة من الحوليّة، وقمنا بتحليل محتوياتها، واستعنا بموقع المنظّمة على الإنترنت، وببعض الوثائق الورقية والالكترونية ارتأينا أن لها صلة بالموضوع، وتحاورنا مع بعض المعنيين بشكل مباشر بمستقبل الحوليّة، أو ممن يقترحون مراجعة الصيغة الحالية للوثيقة.

وقد تمكنا في ضوء ما حصل لدينا من معطيات، من تبويب الدراسة في جملة من النقاط، انطلقت بعرض عينة من الوثائق الإحصائية المرجعية بالمنظّمة (1)، ورسمنا بدايات انطلاق الحولية العربية للثّقافة كنشرة إحصائية للمنظّمة، قبل سنة 1994 (2)، ثم بينا مراحل التطوّر ومساراته، والإشكالات (2000–2012)، واعتمدنا بعض الخيارات، وقدمنا من المقترحات (3)، ما ارتأيناه مناسبا.

1– الوثائق الإحصائية المرجعية بالمنظّمة: رصيد يحتاج إلى مزيد العناية

تصدر المنظّمة عددا من السلاسل، تشمل ميادين مختلفة ذات صلة باختصاصاتها، وكذلك مجلات ودراسات وكتب مرجعية[1] وموسوعات، وفي

(1) ومن الكتب أيضا: منارات الحضارة العربية الإسلامية (بالعربية والألمانية)، والكتاب المرجع في الرياضيات لمرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي (أربعة أجزاء)، والكتاب المرجع في العلوم المتكاملة لمرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي (أربعة أجزاء)، والكتاب المرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام في الوطن العربي، والكتاب المرجع في الكيمياء للمرحلة الثانوية بالوطن العربي (ستة أجزاء)، والكتاب المرجع في قواعد اللغة العربية لمراحل التعليم العام، و الكتب المرجعية حول فلسطين والقضية الفلسطينية (ابتدائي – إعدادي – ثانوي).

مقدّمتها الكتاب المرجع في تاريخ الأمّة العربية، والكتاب المرجع في جغرافية وطن عربي دون حدود، وموسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين[1]. كما تصدر الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي **(1.1)**، وتقارير التطوّر في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة، والمعلومات والاتصال **(2.1)**، والتقرير العربي الموحّد للتّنمية البشرية في مجالات التربية والثّقافة والعلوم **(3.1)**.

1.1 – الكتاب السنّوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي:

تواصل صدوره حتى سنة 2002، ثم أصبح ينشر إلكترونيا منذ ذلك التّاريخ. وتتمّ عمليّة جمع البيانات لإعداده باستخدام استبيان موحّد يرسل إلى اللجان الوطنية كل بداية سنة لجمع البيانات الخاصّة بالسنة الدراسية السابقة[2]، والتي بدورها ترسلها إلى الجهات الرسمية بالدّولة (عادّة ما تكون وزارة التربية ووزارة التعليم العالي). وعند استلام الاستبيانات، يتمّ إدخالها في قاعدة البيانات الإحصائية المخصصة لذلك.

(1) مشروع علمي ثقافي تشرف على إنجازه المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والغاية الأساسية من إنجازه هي التعريف بالدّور الإيجابي الذي كان للأمة العربية في إثراء الحضارة البشرية وكان للثّقافة العربية الإسلامية في إثراء الثّقافة الإنسانية بما أضافته إليها وأسهمت به في تطويرها، وذلك من خلال الترجمة للأعلام من العلماء والأدباء العرب والمسلمين، أي للمتميزين الذين تركوا آثارا مكتوبة تدل على أهمية إضافتهم إلى العلم أو إلى الأدب.

(2) خلال شهر مارس من سنة 2013 ترسل استبانة جمع البيانات السنة الدراسية 2012/2011 وذلك نسبة إلى كون البيانات الخاصة بالسنة الدراسية 2013/2012 لا يمكن أن تكون مكتملة إلا مع نهاية السنة الدراسية أي ديسمبر 2013.

2.1– تقارير التطوّر في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة:

هي دراسات تحليلية تصدر كلّ سنتين، تحت إشراف الإدارات الفنية مع اقتصار مهمّة إدارة المعلومات والاتّصال في مجال تزويد الخبراء بالبيانات التي تم جمعها في نطاق الكتاب السنّوي للإحصاءات التربوية أو طلبها مباشرة من الدّول الأعضاء.

وفي بداية كلّ سنة ماليّة، يتم استشارة الإدارات الفنية لتعديل محتوى استبيانات جمع المعلومات، ثم إرسالها إلى الدّول العربية مع منتصف العام الأوّل من السنة الماليّة لطلب بيانات عن السنتين السابقتين (خلال الدورة الماليّة الحاليّة، تمّ طلب البيانات الخاصّة بسنتي 2011 و2012، وذلك من خلال مراسلة مرفقة بالاستبيانات، ترسل إلى الدّول العربية خلال شهر جوان 2013). وترسل الاستبيانات عن طريق اللّجان الوطنية إلى الهيئات المسؤولة عن التربية والثّقافة والعلوم كل حسب اختصاصها.

وعند بداية العام الثاني من الدورة المالية، يتم التشاور مع الإدارات الفنية لتكليف خبراء لإعداد دراسات تحليلية حول التربية ومحو الأميّة، والثّقافة والعلوم. وتمكن هذه التقارير من دراسة مدى تطوّر المجالات المعنيّة، وذلك بالاعتماد على ما يوفّره الكتاب السنوي للإحصاءات من معلومات إحصائية، بالإضافة إلى معلومات نوعية أخرى يمكن توفيرها في شكل تقارير منشورة من قبل الأقطار العربية، أو قواعد بيانات، أو مواقع الإلكترونية للهيئات والمؤسّسات المسؤولة عن هذه النشاطات.

3.1 – التقرير العربي الموحّد للتّنمية البشرية في مجالات التربية والثّقافة والعلوم:

تنفيذا لقرار المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة، تعاقدت إدارة المعلومات والاتصال في البداية مع المركز الديموغرافي بالقاهرة، ثم مع اللجنة الوطنية المصرية

للتربية والعلوم والثّقافة لإعداد استبيان لجمع البيانات من الدّول العربية، وتكليف خبراء من البلدان العربية لاستيفاء الاستبيانات، وإعداد التقارير القطرية والتقرير العام. ويتمّ البدء في تنفيذ هذا النشاط، خلال نصف العام الثاني من الدّورة، وذلك بالتعاقد مع إحدى المؤسّسات. وقد تمّ إصدار الأعداد التالية[1] :

رقم التقرير	الجهة المتعاقد معها	بداية التنفيذ	نهاية جمع البيانات	الصدور
الأوّل	المركز الديموغرافي	2002/07	2003/05	بداية 2004
الثاني	المركز الديموغرافي	2004/03	2005/05	بداية 2006
الثالث	اللجنة الوطنية المصرية	2006/04	2007/07	2008/08
الرابع	اللجنة الوطنية المصرية	2006/06	2009/03	2011/04

2- الحوليّة العربية للثّقافة قبل سنة 1994 : النشرة الإحصائية للمنظّمة

تعرف الحوليات (Annales/ Annals) عادّة، بأنّها مطبوعات ورقية، أو إلكترونية، تشتمل على معلومات. وهي نوع من أنواع المراجع، في شكل نشرات أو مجلات محكمة وغير محكمة، تصدر مرّة في السنة، وبشكل منتظم، عن هيئة رسمية أو جهة غير رسمية. وتعالج فيها موضوعات متنوعة، عامّة ومتخصّصة. ويمكن المزج بين الاثنين. وتقدّم فيها أحدث المعارف / الحقائق / الأحداث / الإحصاءات في مجالات متعدّدة. وتختلف دورية الصدور من نشرية إلى أخرى. ويُعتبر ظهور المجلاّت العلّمية المحكَّمة، إضافة نوعيّة مهمّة للبحث بمستوييه النظري، والعملي- الميداني. فهي تحتضن

(1) تمّت طباعة التقرير في نسخ محدودة وتم نشره في موقع المنظمة في العنوان التالي:
www.alecso.org.tn/images/stories/fichiers

البحوث التي تتسم بالرصانة والموضوعية وبالروح العلّمية والجوهر المتمسّك بالمنطق العقلي. ولا يخرج البحث العلّمي المحكّم من يد باحث مبدع، بفكره العلمي وتجربته التخصّصية، لوحده بل تؤازره في هذا الجهد المعرفي مؤسّسة من العلماء والأساتذة والباحثين والإداريين، يُجرون التقييم والتعديل والمراجعة والتبني، لكي يظهر البحث بأكثر النتائج رصانة، وفائدة، ويقدّم لجمهوره المقصود بواسطة تلك الدورية العلّمية وأدوات توصيلها[1].

وتنتمي "الحوليّة العربية للثّقافة" إلى صنف النشرات الدورية التي تصدرها المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم. وهي تختلف عن "المجلّة العربية للثّقافة" التي تعنى بكل ما يتّصل بالثّقافة العربية من مسائل وقضايا وكل ما يكونها من العناصر والمجالات، والروافد. وتصدر بإشراف هيئة علّمية متكوّنة من علماء وباحثين عرب مشهود لهم بالكفاءة، كما هي مفتوحة أمام العلماء والمثّقفين العرب للمشاركة فيها ببحوث ودراسات معمّقة في مختلف المجالات والاختصاصات الثّقافية.

وكانت الغاية من إصدار الحوليّة العربية للثّقافة في البداية إحصائية (نشرة لمخرجات قاعدة البيانات الإحصائية بالمنظّمة)، تُوفّر معطيات ومؤشرات حول تطوّر قطاعات التربية والثّقافة والعلوم على مستوى البلدان العربية، ترسلها الدّول العربية، أو تطلبها المنظّمة لتغذية قاعدة إحصاءاتها.

ولهذا الغرض، تتولى إدارة التوثيق والمعلومات (إدارة المعلومات والاتّصال- حاليّا) بالتعاون مع الإدارات الفنية بالمنظّمة (التربية ومحو الأميّة، والثّقافة والتّراث، والعلوم)، إرسال استبيان موحد إلى اللّجان الوطنية كل بداية سنة، والتي ترسلها، بدورها، إلى الجهات الرسمية بالدّولة لكي يتمّ تعبئتها ثم إعادتها إلى المنظّمة. ويتكوّن

(1) الآلوسي، تيسير عبدالجبار: "الدوريات العلمية المحكَّمة، المفهوم والمهمة.. مجلة ابن رشد العلمية المحكَّمة نموذجا"، المحور :التربية والتعليم والبحث العلمي (الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid (283561=)

الاستبيان من أسئلة كثيرة، وطويلة، ومركبّة، تتعلّق بجميع مجالات عمل المنظّمة، وتشتمل الاستبيانات على أكثر من فكرة واحدة عن الموضوع المراد الاستفسار عنه. وتفضي إلى وضع أكثر من 370 جدولا إحصائيا.

وقد تمّ تصميم الجداول من قبل مختصّ في البرمجة، دون الاستعانة بخبرة من هو مختصّ في الإحصاء[1]. وهو ما يتطلّب من الموظف المكلّف باستيفاء الاستبيان، كاملا أو في جزء منه، الاجتهاد في فهم وتأويل محتوى الأسئلة أو اللّجوء لاستخدام الملاحظات لتفسير بعض البيانات الإحصائية ذات المفهوم المختلف عما هو محدّد في الاستبيان، وبالتالي في المخرجات.

- ولا تجيب عن الاستبيان في أحسن الأحوال أكثر من 10 دول.
- وتأتي الردود منقوصة، كميّا ونوعيّا.

ويتمّ إدخال الأجوبة، بعد تفريغ العائد من الاستبيانات، في قاعدة بيانات المنظّمة، لاستخراج مجموعة من الجداول الإحصائية، تتضمّن مؤشرات عن تطوّر أوضاع الثّقافة والتربية والعلوم في البلدان العربية تحمل عنوان "الحوليّة". وهي وثيقة من "الحجم الكبير، "تتطلّب مجهود بشري مضاعف، ونفقات مالية باهظة لإعدادها"[2].

(1) علم الإحصاء هو مجموعة أساليب تستخدم في عمليّات جمع وعرض وتلخيص وتحليل البيانات بهدف الوصول إلى اتخاذ قرارات سليمة تتعلّق بتفسير الظاهرة محلّ البحث والوقوف على سلوك تطورّها وإمكانية التنبؤ الدقيق بما ستكون عليه في المستقبل ومن هذا المفهوم يوجد عدّة فروع أو مجالات فرعية للإحصاء تتفاعل معا أو تتكامل في إعطاء عمل أو تحليل إحصائي جيد.

(2) حسب ما أفادنا به الأستاذ محمد بن جراد في لقاء مباشر معه يوم 10 أفريل 2014 بمكتبه بإدارة المعلومات والاتصال.

وتتزامن مواعيد صدور هذه الوثيقة الإحصائية الجامعة، مع الدورات العادية لاجتماعات المؤتمر العام للمنظّمة، أي مرّة كل سنتين[1].

وتسحب الوثيقة في كميّة محدّودة من النسخ، وتوزع على أعضاء الوفود ضمن وثائق المؤتمر العام، دون تسويقها على نطاق واسع بالمسالك التجارية، أو توزيعها على البلدان العربية. وقد كانت الاستبيانات ومخرجات الأجوبة عليها، رغم ضعف رواجها على مستوى العموم، محلّ انتقادات عديدة ومتواصلة من لدن أعضاء المجلس التنفيذي والمؤتمر العام.

وتتعلّق الانتقادات بطريقة صياغة الأسئلة، وكثرتها، وغموضها، وتداخلها، وتعدّد الأطراف المعنيّة بالإجابة عليها حتى على نطاق البلد الواحد، وبالتالي، فان عدم الحصول على ردود وافية ومتكاملة، ودقيقة له ما يبرره.

ومن الإشكالات الأخرى، ما يرتبط بخصوصيّة المنهجيات الإحصائية واختلافها من بلد عربي إلى آخر. وبالنسبة لمضمون الحوليّة، فقد غلب الجانب الإحصائي على الجانب التحليلي، والتأليفي، والمقارن، أي أن هناك فجوة بين الجوانب الإدارية والفنّية والعلّمية، تتمثّل في الاقتصار على جمع البيانات الإحصائية، ثم تنظيمها وتبويبها، دون شرحها أو تحليل مضامينها، واستنتاج مدلولاتها، وفهم الارتباطات بينها، وتحديد العلاقات المختلفة، ومقارنتها، وتوضيحها بشكل يساعد

(1) المؤتمر العام ويسمى أيضا الجمعية العمومية هو أحد الأجهزة التشريعية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة. ويرأس المؤتمر العام، رؤساء الوفود على التوالي وفق النظم المتبعة في مجلس جامعة الدول العربية. ومن بين اختصاصاته تحديد أولويات عمل المنظمة وبرامجها ومشروعاتها التي يعرضها المدير العام بعد إقرارها من المجلس التنفيذي. يجتمع المؤتمر العام في دورات عادية مرة كل سنتين، ويجوز أن يجتمع في دورات غير عاديه إذا قرر هذا أو إذا دعيَ بواسطة المجلس التنفيذي أو بناء على طلب مقدّم من ثلث عدد الدول الأعضاء على الأقل مبيّن فيه الأسباب الداعية للاجتماع والموضوعات التي يراد بحثها.

في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة. و لم يقع إتباع الخطوات الأساسية لتحليل البيانات. وهي منهجية، يمكن اختزالها في الرسم التالي[1]:

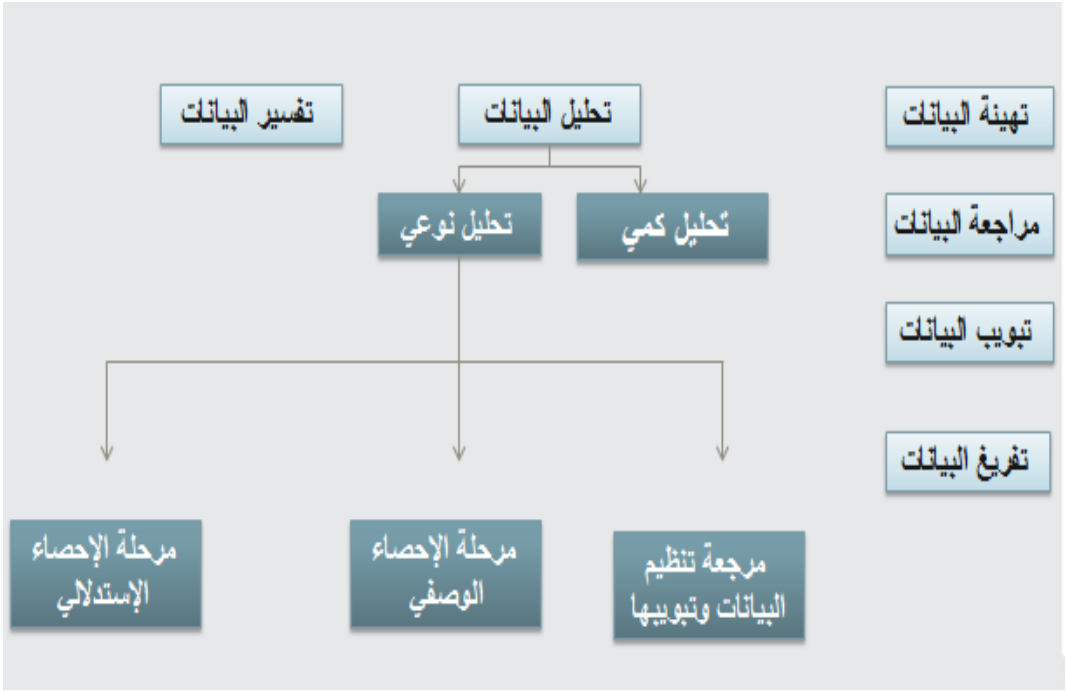

إن النقائص التي قمنا بتعدادها، رغم كثرتها، لا تحجب الجهود التي قامت بها المنظّمة، خلال فترة الثمانينات، من أجل تركيز منظومة إحصائية عربية. كما كانت فرصة لتوحيد مفاهيم العمل الإحصائي العربي، وضبط منهجياته، ومواكبة التطوّرات السريعة في ميدان الإحصاء عالميا.

وقد سعت الدّول العربية، من ناحيتها، إلى وضع إستراتيجية وطنية لجمع البيانات ومعالجتها، وتطوير البنية التحتية والقدرات البشرية لضمان استدامة النظام الإحصائي و"مأسسته" (Institutionnalisation).

(1) رسم وارد في وثيقة لإبراهيم الشمري، بعنوان المراحل الإحصائية في البحوث العلمية" 13 فيفري 2013 على: www.google.com/search

ويعتبر الرقم الإحصائي، ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية، وأداة ضرورية لاتخاذ القرارات السليمة، ورسم السّياسات التنموية بأنواعها. وقد أصبحت، مثلا، المؤشّرات الإحصائية المتعلّقة بالتعليم، والصحّة الإنجابية، وتمكين المرأة، والمساواة بينها وبين الرجل، والثّقافة والبيئة، وإحصاءات استخدام تكنولوجيا المعلومات، والشراكة الدّولية، من الأدوات الرئيسية التي يتمّ استخدامها لقياس التّنمية البشرية. كما يتم بواسطتها ترتيب الدّول، وإعداد الخطط والبرامج، واتخاذ القرارات، واستقراء التغيّرات المستقبلية، والتنبّؤ بالاحتياجات المختلفة، بما تتضمنه من برامج مدروسة دون هدر في الموارد المتاحة، أو ضياع للوقت والجهد.

وجاءت فكرة إعداد تقرير ثقافي عام **(1.2)** لمراجعة الطريقة المعتمدة في انجاز "الحوليّة"، وضمان التّكامل بين البعدين: الكمّي (إحصاءات)، والنوعي (تحليل)، وتسهيل مواكبة المستجدّات في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة على مستوى البلدان العربية.

1.2– التقرير الثقافي العام

بعد الاطلاع على ملاحظات الدّول العربية بشأن طريقة إعداد "الحوليّة"، وكثافة المادة الإحصائية التي تتضمنها، وصعوبة الإجابة على كل أسئلة الاستبيان، دعا مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي في دورته التاسعة المنعقدة في لبنان، خلال الفترة من 15 إلى 18 جانفي 1994، المنظمة إلى انجاز تقرير ثقافي عام، وطلب من الدّول العربية، موافاة المنظّمة بتقارير عن الأنشطة الثّقافية فيها، ودعا المنظّمة إلى تكليف خبير بأعداد هيكل علمي للتقرير الثّقافي العام، واستغلال المؤشّرات التي توفّرها الحوليّة في إعداده.

ويكون التقرير بجزئيه الإحصائي والتحليلي، إطارا لتشخيص واقع الثّقافة العربية، ودراسة أوجه تطوّرها، وذلك بالاستناد إلى كلّ ما تتضمّنه الحوليّة من معلومات وبيانات وأرقام تسهم، في وصف الواقع الثّقافي العربي من جهة، وفي بناء قاعدة معلومات غالبا ما يشكو الباحثون العرب والمهتمّون من تشتّتها أو ندرتها، من جهة أخرى.

ولعلّ من شأن هذه البيانات والمعلومات أن تفسح المجال لاحقا للانتقال من مرحلة الوصف والتشخيص إلى مرحلة النقد والاستشراف بوصفهما الركيزة الأساسيّة لأي نهوض عربي قادم. فالعالم العربي، بحاجة ماسّة إلى إدارة تنتهج منهج التطوير، ولا تقتصر على منهج التسيير.

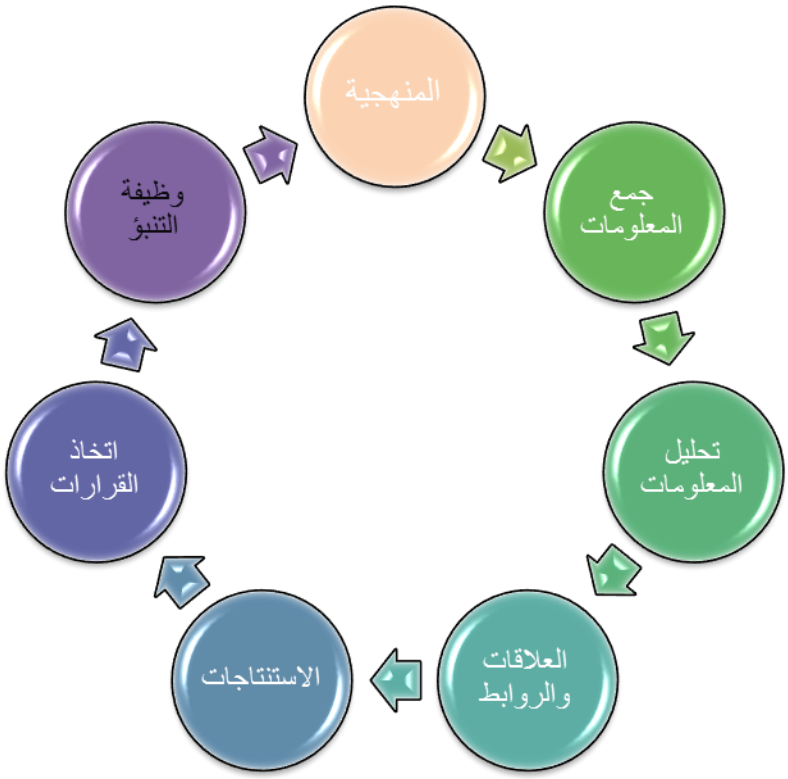

ولتحقيق النجاعة المرجوّة من الوثيقتين (الحوليّة والتقرير)، دعا مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، المنظّمة إلى التنسيق بين الحوليّة الثّقافية التي تُعدّها (إدارة التوثيق والمعلومات – سابقا)، و"التقرير الثّقافي العام"، الذي تعدّه إدارة الثقافة. وبذلك، يكون المؤتمر، قد اتخذ قرارا يقضي بدمج الجزء المخصّص للإحصاءات الثّقافية من الحوليّة، مع التقرير الثّقافي العام، في وثيقة واحدة (2.2)، تسمّى : "الحوليّة العربية للثّقافة : دراسة تحليلية عن التطوّر الثّقافي في الوطن العربي". وقد انسحب نفس الإجراء على المواد الخاصّة بالتربية ومحو الأميّة، والعلوم.

2.2– دمج الجزء الخاصّ بالثّقافة في الحوليّة مع التقرير الثّقافي العام

أقرّ مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي في دورته العاشرة المنعقدة في تونس خلال الفترة من 26 إلى 27 فيفري 1997 بصفة واضحة، إصدار الحوليّة العربية للثّقافة. ودعا المنظّمة إلى إعادة صياغة الاستبيان الذي توجهه إلى الدّول العربية واستيفاء البيانات الخاصّة بالثّقافة منه، وتوحيد مصطلحاته، ووضع ملحق يتضمّن تعريفا إجرائيا لهذه المصطلحات لمساعدة الجهات المعنيّة على تبويب أنشطتها في إطار كل مصطلح، وفقا لتعريفه، ومراجعة أسئلة الاستبيان بطريقة تمكن الدّول من الإجابة عليها بكلّ سهولة، بما يسمح بتقديم المشهد الثّقافي لديها في حركته وتنوّعه. كما دعا المؤتمر، المنظّمة إلى طلب السجّل الثّقافي السنّوي من الدّول، ومزاوجة مضمونه مع المعطيات التي يتضمّنها الاستبيان، في شكله الجديد، لإعداد هذه الحوليّة، وحثّ الدّول على التعاون مع المنظّمة، بملء الاستبيان، وتوفير المعلومات اللازمة لذلك.

1.2.2– الحوليّة العربية للثّقافة: دراسة تحليلية عن التطوّر الثّقافي في الوطن العربي

تنفيذا لقرارات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، بشأن مشروع الحوليّة العربية للثّقافة، حرصت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أن تكون الحوليّة وثيقة مرجعية، تمكّن من عرض صورة ميدانية تحليلية وتأليفية عن الواقع الثّقافي في الأقطار العربية، واستشراف المستقبل الثّقافي في كامل المنطقة العربية، وخاصة بعد أن تحوّلت جزئين الثّقافة إلى رهان استراتيجي.

وقد تم تصميم الحوليّة على شكل تقرير، يتضمّن، بابين كبيرين، يخصّص أوّلهما: للقيام بدراسة تحليلية لكل قطر عربي، وثانيهما : لانجاز دراسة تأليفية شاملة. ويتم الاعتماد في ترتيب الدّول في الحوليّة على تواريخ وصول الإجابات إلى المنظّمة.

أما الاستبيانات المعدّة للغرض، فتتوزّع موادها وأسئلتها على أربعة أقسام، تتعلّق بالهيكل الإداري للعمل الثّقافي : (القسم الأوّل)، والنصوص التشريعية المنظّمة للعمل الثّقافي: (القسم الثاني)، والإنفاق على العمل الثّقافي: (القسم الثالث)، والنشاط الثّقافي القطاعي، وتطوّره بين العامين المعنيين : (القسم الرابع).

وانطلقت الحوليّة دون صياغة وثيقة إرشادية تبيّن طريقة إنجازها.

2.2.2– الحوليّة العربية للثّقافة : التطوّر والإشكالات (2000 – 2012)

انتظمت أوّل دورة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي سنة 1976 في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية، أي بعد ستّ سنوات من إنشاء المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1970). ومنذ ذلك التاريخ، تتابعت دورات المؤتمر، مرّة كل سنتين. والتأمت الدّورة التاسعة عشرة للمؤتمر في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة : 9–10 ديسمبر 2014. وقد درجت

دورات المؤتمر على تحديد موضوع رئيس لها من الموضوعات الثّقافية الكبرى التي تستأثر باهتمامات البلدان العربية، وتتوافق مع مضمون المعاهدة الثّقافية بين الدّول العربية لسنة 1945[1]، وميثاق الوحدة الثقافية العربية لسنة 1964[2] ودستور المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسنة 1964[3]، والإطار الفكري والمبادئ الأساسية للوثيقة الأساسية للخطّة الشاملة للثّقافة العربية لعام 1985، وللصيغة المحدثة للخطّة لسنة 2011[4]، والاتفاقيات والخطط الثّقافية العربية النوعيّة الأخرى[5]. وتشكّلت اللّجنة الدائمة للثّقافة العربية، وتمّ تكليفها بوضع تصوّر أولي للموضوعات المقترحة على كل دورة من دورات المؤتمر، بما في ذلك الموضوعات الفرعية للموضوع الرئيس، وإدراجها ضمن بنود جدول الأعمال لمناقشتها وإقرارها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها من قبل الدّول العربية والمنظّمة.

ومكّن الموعد المتجدّد للمؤتمر من مراعاة البعد القومي الذي ترمي إليه الدّول العربية من عقد هذه الدورات تجسيما لوحدة الأقطار العربية، وتعبيرا عن اللامركزية الثّقافية، وتأكيدا لما ترمز إليه الثّقافة العربية الواحدة والموحّدة من بناء جسور التلاقي بين أبناء الشعب العربي الواحد.

---

(1) دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ 2 مارس 1957، وذلك تطبيقا لنص المادة (18) منها.

(2) دخل هذا الميثاق حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ 5 سبتمبر 1964، وذلك تطبيقا لنص المادة (3) منه.

(3) دستور المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 9 فيفري 1964.

(4) المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2011.

(5) خطّة عمل حول "النّهوض بالتصنيع الثّقافي في الوطن العربي، وانشاء سوق ثقافية عربية مشتركة (الرياض، 2000)"، و"السّياسات الثّقافية من أجل التّنمية في الوطن العربي (عمان، 2002)"، و"دور الثّقافة في الحفاظ على الهويّة العربية: فلسطين نموذجا (صنعاء، 2004)"...

وسيبلغ المؤتمر سنة 2016 عقده الرابع، برصيد هامّ من المكاسب والانجازات تشمل مجالات العمل الثّقافي العربي المشترك، وتفتح أفقا جديدا لمزيد بلورة خطط نوعية، وبعث مشاريع ثقافية قومية ترفع الثّقافة العربية إلى المنـــزلة التي هي بها جديرة بين بقيّة الأمم. وقد شكلّت حوليّة الثّقافة، نقطة قارّة في جدول أعمال دورات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، منذ سنة 2000 وحتى اليوم. وقد أدرجت تحت محور: *الموقف التنفيذي لقرارات المؤتمر، بند : القرارات والتوصيّات الموجهّة إلى المنظّمة، النقطة: الأوضاع الثّقافية في الدّول العربية، الفقرة : الحوليّة العربية للثّقافة*. وشهد انجاز الحوليّة تطوّرات، ومواقف تختلف من دورة من دورات المؤتمر الى أخرى.

أ– الدّورة الثانية عشرة (الرياض، 22–23 تشرين الثاني 2000) :

"اطلع المؤتمر على حوليّة الثّقافة العربية (1997–1998)، وشكر الدّول على تعاونها، ولاحظ أن عددا كبيرا منها لم يستجيب للمنظّمة بتقديم البيانات المطلوبة لإعداد الحوليّة، ودعا الدّول العربية إلى الاستجابة لمراسلات المنظّمة، وتوخي الدّقة في ملء الاستبيانات الخاصّة بإعداد الحوليّة ضمن المواعيد المحدّدة لذلك قصد الوصول إلى صورة حقيقية متكاملة عن الواقع الثّقافي في الوطن العربي. وطلب من عضو اللّجنة الدائمة الممثّل لبلاده، متابعة الموضوع مع الجهات المختصّة بملء استبيانات الحوليّة والتنسيق فيما بينها، وضمان إعادتها إلى المنظّمة. ودعا المنظّمة من ناحية أخرى إلى توحيد المصطلحات المستخدمة في الحوليّة ووضع معادلة للعملات المحلّية الوارد ذكرها فيها بالدولار تيسيرا للإدراك وتسهيلا للمقارنة والتوّسع في توزيع الحوليّة على الدّول العربية".

ب – الدّورة الثالثة عشرة (عمان، 23– 24 تشرين الأول 2002):

اطلّع المؤتمر على العرض الذي قدّمته المنظّمة لإجابات الدّول على الاستبيانات الخاصّة بتنفيذ القرارات الموجهّة إليها، وعلى حوليّة الثّقافة العربية (1999–2000)، ونظرا لأهمية الاستبيان والحوليّة في تقديم صورة واقعية عن الثّقافة العربية، دعا المؤتمر المنظمة إلى عقد دورات تدريبية للمسؤولين في اللّجان الوطنية عن الشؤون الثّقافية للنظر في الوثائق الواردة من المنظّمة، وبخاصّة الاستبيانات، وحوليّة الثّقافة العربية. كما دعاها كذلك إلى إعادة النظر في الاستبيانات الحالية الخاصّة بمتابعة تنفيذ القرارات الوزارية والحوليّة من قبل خبراء متخصّصين في مجال إعداد الاستبيانات، ودعوة أعضاء اللّجنة الدائمة للثّقافة العربية إلى موافاة المنظّمة بملاحظاتهم بشأن الاستبيان الخاصّ بالموقف التنفيذي والحوليّة ليتمّ الاستفادة منها عند إعادة صياغة الاستبيانات، وتوجيه نسخة من الاستبيانات إلى عضو اللّجنة الدائمة الممثل لبلده للمتابعة والتنسيق مع اللّجنة الوطنية في هذا الموضوع، والاستعانة بخبراء في مجال تحليل البيانات لاستخلاص النتائج التي تساعد المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الدّول وتمكّن المنظّمة من رسم السّياسات الثّقافية والاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها وتلافي نقاط الضعف.

ج – الدّورة الرابعة عشرة (صنعاء، 1–2 كانون الأوّل 2004):

اطلّع المؤتمر على التقرير الذي قدّمته المنظّمة حول حوليّة الثّقافة العربية (2001–2002)، تمّت ملاحظة عدم استجابة عديد الدّول لملء الاستبيانات الموجهّة إليها من المنظّمة لإعداد الحوليّة، وناقش المؤتمر وسائل وآليات الوصول إلى استكمال المشهد الثّقافي العربي من خلال هذه الحوليّة، وهو إذ يؤكّد أهميّتها وتمسكه بها، يشكر الدّول التي وافت المنظّمة بالبيانات اللاّزمة لإعداد الحوليّة، ويدعو المنظّمة إلى مواصلة السعي

لإعداد وثيقة متكاملة وتحليلية تعطي صورة حقيقية ومتكاملة عن الأوضاع الثّقافية العربية، والتوسع في توزيعها على الجهات المختصة في الأقطار العربية، ووضعها على موقع المنظّمة في الإنترنت. كما دعا الدّول التي لم تواف المنظّمة بالبيانات المطلوبة إلى التعاون مع المنظّمة وملء الاستبيانات الواردة منها، وتوجيهها في المواعيد المحدّدة. وطلب من المنظّمة مراجعة الحوليّة بالتركيز على المؤشّرات حول التطوّر الثّقافي في الدّول العربية، مع مراعاة خصوصيات كلّ دولة من حيث الجهات المكلّفة بالإشراف على القطاع الثّقافي وتمويله، والتأكيد على إبراز الجوانب المتعلّقة بالعلاقات الثّقافية العربية البينية والعربية الدولية في وثيقة الحوليّة.

د- الدّورة الخامسة عشرة (مسقط، 8-9 تشرين الثاني 2006) :

اطلّع المؤتمر على التقرير الذي قدّمته المنظّمة حول حوليّة الثّقافة العربية (2003-2004)، ولاحظ بارتياح زيادة عدد الدّول التي ملأت استبيان الحوليّة، ووافت المنظّمة به، ودعا الدّول التي لم تواف المنظّمة بالبيانات المطلوبة إلى التّعاون مع المنظّمة، وملء الاستبيانات الواردة منها وتوجيهها في المواعيد المحدّدة، وتقديم الشكر إلى المنظّمة على ما بذلته من جهد لمراجعة استبانة الحوليّة، ومتابعة الدّول لملئها، ودعاها كذلك إلى مواصلة جهودها لإعداد حوليّة تبرز المشهد الثّقافي العربي على أكمل وجه.

هـ - الدّورة السادسة عشرة (دمشق، 16-17 تشرين الثاني 2008) :

اطلّع المؤتمر على المذكرة التي قدّمتها المنظّمة بشأن الحوليّة العربية للثّقافة (2005-2006)، وإذ لاحظ أن استجابة الدّول لملء الاستبيان الموجّه إليها من قبل المنظّمة، لم تكن بالمستوى المأمول الذي يفي بالغاية التي وضعت الحوليّة لتحقيقها، فإنّه يقرّر دعوة الدّول إلى ملء الاستبيان الذي ستوجهه المنظّمة إليها والخاصّ

بالحوليّة العربية للثّقافة (2007–2008)، وإعادته إلى المنظّمة في المواعيد المحدّدة لمساعدتها على استيفاء البيانات اللاّزمة لإعداد حوليّة تبرز المشهد الثّقافي في الدّول العربية، وتشكّل قاعدة لرسم السّياسات الثّقافية فيها وتفعيل العمل الثّقافي العربي المشترك.

و– الدّورة السابعة عشرة (الدوحة، 27–28 تشرين الأول 2010) :

اطلّع المؤتمر على التقرير الذي قدّمته المنظّمة بشأن الحوليّة العربية للثّقافة (2007–2008)، وإذ لاحظ أن استجابة الدّول لملء الاستبيان الموجّه إليها من المنظّمة، لا يسمح بعرض صورة متكاملة للواقع الثّقافي العربي، فإنّه يقرّر دعوة الدّول إلى ملء الاستبيان الموجّه إليها من المنظّمة، وإعادته إليها في المواعيد المحدّدة.

ز– الدّورة الثامنة عشرة (المنامة، 16–17 تشرين الثاني 2012) :

اطلّع المؤتمر على التقرير الذي قدّمته المنظّمة حول حوليّة الثّقافة العربية (2008–2009)، ودعا الدّول والمنظّمة إلى التعاون في وضع مقترحات لتعديل الاستبيان لجمع الإحصاءات الثّقافية، وتحديد الإطار العام لهذا النموذج والاستفادة منه فى إعادة النظر في استبيان حوليّة الثّقافة العربية التي تعدّها المنظّمة، والطلب من الدّول الأعضاء توجيه المزيد من العناية لجمع البيانات المطلوبة وتوجيهها إلى المنظّمة في التوقيت المناسب.

3.2– الحوليّة العربية للثّقافة : الملاحظات والاستنتاجات والاقتراحات

مرّ على الحوليّة العربية للثّقافة في الصيغة التي أقرّها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي عشرون سنة (1994–2014). وقد تدخلت في انجازها على مستوى المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم : إدارة المعلومات والاتصال (إعداد البيانات والدراسات والإحصاءات)[1]، وإدارة الثّقافة (تكليف خبير لتحليل البيانات ومتابعة الانجاز). وتُسحب الحوليّة في كمية لا تتجاوز 150 نسخة. وتقدّم ضمن الوثائق الرّسمية المعروضة على المؤتمر العام للمنظّمة، ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي. ولا ترسل إلى الدّول لإبداء الرأي بشأنها، والاستفادة من الملاحظات لتطوير محتواها. وتقتصر الملاحظات عادّة على ما يبديه بعض أعضاء وفود الدّول العربية أثناء الاجتماعات المذكورة. ويتمّ الاعتماد في ترتيب الدّول في الحوليّة على تواريخ ورود الإجابات على المنظّمة.

ويمكن، من خلال الاطلاع على أعداد الحوليّة التي تتوفّر في مكتبة المنظّمة، والصادرة بين سنوات 1997 و2009، والمقارنة بينها، وبعد قراءة قرارات وتوصيات المؤتمرات واللّجان بشأن الحوليّة (**1.3.2**)، تقديم جملة من الملاحظات والاستنتاجات (**2.3.2**)، نوجزها، في التالي :

(1) تقرير المدير العام عن تنفيذ برامج المنظّمة فيما بين انعقاد دورتي المجلس المائة، والواحدة بعد المائة (مرفق–1) و(مرفق–2). وتتولّى إدارة المعلومات والاتصال إعداد البيانات والدّراسات والإحصاءات في مجال عمل المنظّمة، وإصدار التقارير السنوية في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة والمعلومات والاتّصال والتقرير الموحّد حول تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات عمل المنظّمة.

1.3.2- توزيع قرارات المؤتمر حسب عدد الدّورة

الدّورة	التاريخ	القرار
12	الرياض، 22-23 شرين الثاني 2000	- الاستجابة لمراسلات المنظمة وتوخي الدّقة في ملء الاستبيانات. - توحيد المصطلحات المستخدمة في الحوليّة. - التوسع في توزيع الحوليّة على الدّول العربية.
13	عمان، 23- 24 تشرين الأوّل 2002	- إعادة النظر في الاستبيانات الخاصّة بمتابعة تنفيذ القرارات الوزارية والحوليّة. - الاستعانة بخبراء في مجال تحليل البيانات ليصار إلى استخلاص النتائج التي تساعد المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الدول وتمكن المنظمة من رسم السياسات الثقافية والاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها وتلافي نقاط الضعف.
14	صنعاء، 1-2 كانون الأوّل 2004	- التوسّع في توزيعها على الجهات المختصّة في الأقطار العربية، ووضعها على موقع المنظّمة في الانترنت. - التعاون مع المنظّمة وملء الاستبيانات الواردة منها وتوجيهها في المواعيد المحدّدة.

		– إبراز الجوانب المتعلّقة بالعلاقات الثّقافية العربية البينية والعربية الدولية في وثيقة الحوليّة.
15	مسقط، 8–9 تشرين الثاني 2006	– ملء الاستبيانات الواردة من المنظّمة وتوجيهها في المواعيد المحدّدة. – إعداد حوليّة تبرز المشهد الثّقافي العربي على أكمل وجه ممكن.
16	دمشق، 16–17 تشرين الثاني 2008	– دعوة الدّول إلى ملء الاستبيان الذي توجّهه المنظّمة إليها والخاصّ بالحوليّة العربية للثّقافة.
17	الدوحة، 27–28 تشرين الأوّل 2010	– دعوة الدّول إلى ملء الاستبيان الموجّه إليها من المنظّمة، وإعادته إليها في المواعيد المحدّدة.
18	المنامة، 16–17 تشرين الثاني 2012	– دعوة الدّول والمنظّمة إلى التعاون في وضع مقترحات لتعديل الاستبيان لجمع الإحصاءات الثّقافية وتحديد الإطار العام لهذا النموذج والاستفادة منه عند إعادة النظر في استبيان حوليّة الثّقافة العربية التي تعدّها المنظّمة، والطلب من الدّول الأعضاء توجيه المزيد من العناية لجمع البيانات المطلوبة وتوجيهها إلى المنظّمة في التوقيت المناسب.

2.3.2– الملاحظات والاستنتاجات

– ترمي العملية الإحصائية إلى جمع البيانات وتنظيمها وتلخيصها وعرضها، ثم تحليلها، واستخلاص النتائج التي تساعد في التنبّؤ، والاستنتاج، واتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن توضيح مراحل هذه العملية، في الرسم التالي :

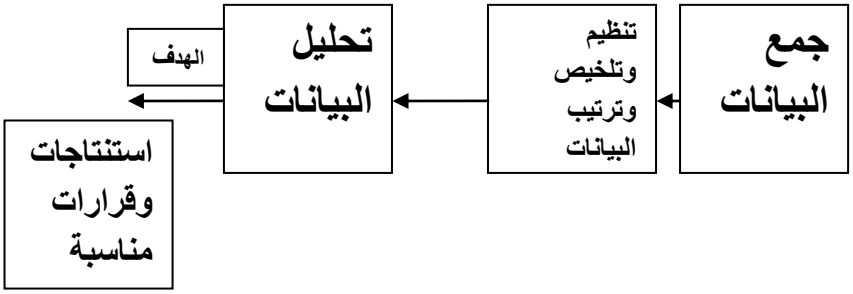

ويعد استخدام الأسلوب الإحصائي في أي دراسة، الوسيلة المأمونة التي يمكّن أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوّة من تنفيذها، سواء كان الهدف المقصود من الدراسة التعرّف على نواحٍ معيّنة لبعض الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية أو لدراسة مشكلة معيّنة قائمة أو متوقّعة ووضع الحلول المناسبة لها.

ويمثل التعامل مع المعلومة الإحصائية، بالنسبة للبلدان العربية، مسألة على غاية من الدّقة، وتحرص جميعها على ضرورة الحصول عليها من مصادرها الأصلية، أي المعلومة الموثقة في مصادر الدّولة، والمتمثّلة في : الأجهزة الإحصائية الرّسمية بالدّول العربية[1]، والهيئات والمؤسّسات المشرفة، والمنظّمات العربية المختصّة بالنسبة للبيانات[2]. كما أن الجداول التي توجهها المنظّمة إلى الدّول، وقع تصميمها، كما

(1) توصية من توصيات الاجتماع 32 للجنة الفنّية الدائمة للإحصاء: التأكيد على أن الأجهزة الإحصائية العربية هي المصدر الرسمي للبيانات التي تنشر عن الدّولة.

(2) توصية من توصيات اللّجنة الفنّية الدائمة للإحصاء : التأكيد على أن المنظّمات العربية المتخصّصة هي مصدر البيانات في مجال عملها المتخصّص، ودعوة هذه المنظّمات إلى التّعاون والتنسيق فيما بينها من أجل توحيد البيانات التي تنشرها هذه المنظّمات عن الدّول العربية، ودعوة الأجهزة الإحصائية العربية إلى توفير البيانات اللازمة لعمل المنظّمات بالتفصيل المطلوب لكل منها.

سبقت الإشارة إليه، من قبل مختصّ في البرمجة، دون الاستعانة بخبرة من هو مختص في الإحصاء. وكان من الأجدر أن توكل مهمّة تصميم الاستبيانات إلى فريق متعدّد الاختصاصات.

– سجّل النقص الواضح، خلال العشريتين الماضيتين، في عدد إجابات الدّول العربية التي لم تتجاوز، في أفضل الحالات، 8 بلدان، منذ انطلاق العمل بالحوليّة كتقرير في شكل دراسة لعرض تطوّر الواقع الثّقافي بالبلدان العربية. وقد تراجع عدد الردود، بالنسبة للحوليّة (2011–2012)، ليصل إلى 3 إجابات، سنة 2014[1]، رغم رسائل التذكير المتواصلة التي تصدرها المنظّمة (إدارة المعلومات والاتصال)، لطلب الحصول على البيانات، وهو ما يجعل من الصعب، بل من المستحيل، إعداد حوليّة بالموضوعية العلّمية والمواصفات والشروط المطلوبة. فالدراسة التأليفية، وهي الجزء الأساسي في الحوليّة، تراجع محتواها من عدد إلى آخر في مستوى المقاربة، والتحليل، وبناء المؤشرات، واستخلاص النتائج، وذلك إمّا لانعدام الإجابات الكافية (يجب أن تبلغ 51 % على الأقل)، أو لأنّ الردود على مواد الاستبيان كثيرا ما كانت تصل منقوصة، أو في حاجة إلى مزيد التثبت والتدقيق.

– في ضوء ما يصل المنظّمة من إجابات، لم يتسن سوى القيام باستنتاجات أوّلية وعامة، لا تمكن من فهم واقع القطاعات الثّقافية في البلدان العربية تسييرا وتنفيذا، ولا من تقييم التطوّر الحاصل بها على امتداد الفترة المعنية بالدراسة. وكثيرا ما تقتصر الحوليّة على إعادة نسخ الجزء الخاصّ بالمعطيات العامّة دون تجديد يذكر، مما جعل الأمر يقتصر من حوليّة إلى أخرى على "تحديث التاريخ"، وترحيل نفس المعطيات من عدد إلى آخر. وهذا يقلّل من مصداقية الحوليّة، ويعرض المنظّمة إلى

(1) أجابت إلى غاية 31 جويلية 2014، ثلاث دول هي: الأردن والعراق واليمن.

انتقادات أعضاء المجلس التنفيذي أو المؤتمر العام أو اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في كل دورة من دورات اجتماعاتهم. وبقيت الحوليّة تعتمد نفس الطريقة، باستثناء التعديلات التي أدخلت على الاستبيان، و لم تف بالغرض.

– إن إدراج الحوليّة في جدول أعمال المؤتمر، أصبح تقليدا شبه روتيني، لان كميّة سحب الحوليّة بعدد محدود من النسخ، وعدم بلوغها المستوى العلّمي المنشود، يجعلها لا تتعدّى كونها وثيقة من الوثائق العادية للمؤتمر، ولا يمكن أن تصل إلى الجمهور الواسع من الباحثين والمستفيدين في الدّول العربية، ولا يتمّ توزيعها إلاّ خلال الاجتماعات أو قبيلها بوقت وجيز. وأمام كثافة الوثائق، لا يجد أعضاء الوفود الوقت الكافي للاطلاع على الحوليّة. وكان من الأنسب إيصالها إليهم في متّسع من الوقت. و لم تنل الحوليّة الاهتمام اللاّزم، ممـــّا جعلها من بين المواضيع التي يقع "المرور عليها مر الكرام".

وإن تكرار نفس التوصيات، والقرارات في كل دورة من دورات المؤتمر، يقيم الدليل على ضعف محتوى الحوليّة، ويعطي الانطباع بأن التداول في شأنها بات مسألة ثانوية.

و لم تتوفق الأطراف المتدخلة في انجاز الوثيقة على تجاوز الإشكاليات المطروحة، في ضوء تقييم موضوعي لهذا المشروع الذي لم تعد الدّول العربية ترى فائدة منه، خاصّة أن أغلب الدّول العربية (ما يناهز 17 دولة من 22)، بدأت تنشر بياناتها الإحصائية، بطريقة أو بأخرى، على شبكة الانترنت، أو في كتب ودراسات، وتقوم بتزويد المنظّمات الدّولية مثل منظّمة اليونسكو وغيرها، بما لديها من معطيات، دون أن توفر تلك المعطيات إلى المنظّمة. وما يبرّر هذا الرأي هو نشر بعض الهيئات

لإحصاءات تتعلّق بالبلدان العربية، مثل معهد اليونسكو للإحصاء[1]، وهو مستودع الأمم المتّحدة للإحصائيات العالمية في مجالات التربية، والعلم والتكنولوجيا، والثّقافة، والاتّصالات. وتنشر مؤسّسة الفكر العربي تقريرا سنويا حول التّنمية الثّقافية في البلدان العربية منذ عام 2008.

– إن الاستبيانات التي توجهها إدارة المعلومات والاتصال بالمنظّمة إلى الدّول العربية، رغم ما ادخل عليها من تعديلات ومراجعات[2]، ما زالت لم تحظ، على ما يبدو، بموافقة أغلب الدّول العربية عليها. ويظهر ذلك من خلال تجديد عرض الموضوع على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية، والمطالبة المتواصلة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي بمراجعة الاستبيانات الخاصّة بالحوليّة العربية للثّقافة، وكذلك الشأن بالنسبة للمؤتمر العام للمنظّمة في دعوته، هو الآخر، إلى ضرورة مراجعة المنظومة الإحصائية من أجل الوصول إلى تشخيص دقيق للواقع بإيجابياته، وسلبياته بالاعتماد على بيانات، ومؤشّرات موضوعية، وذات مصداقية تتيح القياس والمقارنة وتستجيب لحاجات مختلف المستفيدين، وأصحاب القرار، والباحثين، والفاعلين الميدانيين، والرأي العام، وهو محق في طلبه.

---

(1) أنشئ معهد اليونسكو للإحصاء في عام 1999، ومقرّه مونتريال. ويتمتّع باستقلالية وظيفية لتلبية الحاجة المتنامية لبيانات تتلاءم مع السّياسات المتبعة وتتمتّع بالموثوقية. يقدّم المعهد خدماته للدّول الأعضاء واليونسكو ومنظومة الأمم المتحدّة، بالإضافة إلى مجموعة من المنظّمات الحكومية الدّولية والمنظّمات غير الحكومية، ومعاهد البحث والجامعات وغيرها من الهيئات المهتمة بأنشطته.يقوم، بنشر تقارير إحصائية وتحليلية بالإضافة إلى مراشد منهجية وتصنيفات دولية. ويُصدر كل عام الموجز التعليمي العالمي، الذي يُعتبر أهمّ منشورات المعهد، بخمس لغات رسميةٍ للأمم المتحدّة. ويتمتّع، بوصفه منظّمة مستقلّة، بمجلس إدارة خاصّ مؤلف من 21 خبيراً يمثّلون مختلف مناطق العالم والمنظّمات الدّولية. وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في تحديد سياسة المعهد ووظائفه العامّة، فضلاً عن إقرار برنامجه وميزانيته. كما أن المجلس يعمل على رصد وتقييم عمليات المعهد وتقديم التوصيات بشأنها.

(2) يتضمّن الاستبيان في صيغته الحالية، قسمين، الأوّل: يتعلّق بالهيكل الإداري للعمل الثّقافي (جدول رقم 1)، والصكوك التشريعية الناظمة للعمل الثّقافي (جدول رقم 2)، وأهمّ وأحدث قصّة نجاح في مجال تطوير قطاع ثقافي معيّن (جدول رقم 3). أمّا القسم الثاني، فيهتمّ بالنشاط الثّقافي القطاعي وتطوّره بين عامي 2012/2011 (الجداول 4–20))

ولهذا الغرض، تحرص المنظّمة على تنفيذ قرارات المؤتمر العام، وقرارات الوزراء، وتوصيات المجلس التنفيذي واللّجان الأخرى، من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة تهدف إلى مزيد تطوير الخبرة في مجال جمع البيانات الإحصائية والتصرف الآلي فيها، والعمل على هيكلة المنظومة الإحصائية برمتها، حسب ما تؤكده "موجهات وبرامج العمل بإدارة المعلومات والاتصال في الدورات المالية القادمة"[1]. وسنأتي على ذكر هذه المبادرات بأكثر تفصيل، لاحقا، ضمن الفقرة 2.3.2 – النقطة أ.

3.3.2– هيكلة المنظومة الإحصائية وتطوير الخبرة في مجال جمع البيانات الإحصائية

إن العمليات الإحصائية كما هو معلوم، تشمل جمع البيانات، وتبويبها، وتحليلها لاستخلاص النتائج المطلوبة منها، وإتاحتها للاستخدام في الأغراض المتعددة بما في ذلك استخدامها من قبل المسؤولين عن رسم السّياسات، وأصحاب القرار في المجالات المختلفة.

ولبناء قاعدة بياناتها الإحصائية، وتنمية القدرات ذات الصلة بجمع الإحصاءات الخاصّة بميادين التربية والثّقافة والعلوم، وتبويبها استنادا إلى منهجيات دولية موحّدة، حتى تكون مواكبة للواقع ولتطوّر نسق المعلومات في السياق الرقمي المتسارع الذي يعيشه العالم اليوم، انطلقت المنظّمة في تنفيذ خطّة عمل متكاملة، نوجزها في النقطتين (أ وب) الآتيتين :

(1) http://www.projects-alecso.org/

أ- تطوير الخبرة في مجال جمع البيانات الإحصائية

احتضنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على امتداد يومي: 27 و28 آذار 2013، الورشة العلمية حول تطوير مجال الإحصاء. وخصّصت الورشة لدراسة سبل تطوير مجال الإحصاء ومراجعة مادّة الاستمارة وتحيينها، ودعم مجهودات المنظّمة في هذا الخصوص. وقد شارك في الورشة مديرو الإدارات بالمنظّمة، ونخبة من الخبراء المختصّين في هذا المجال.

وتمّ بالمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصال بالبحرين، تنظيم ورشة عمل تدريبية في مجال البيانات الإحصائية لاستبيانات منظّمة الالكسو، بالتّعاون بين المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ولجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثّقافة، خلال الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني 2013، وبحضور عدد من الاختصاصيين في مجال البيانات الإحصائية. وأفضت الورشة إلى عدّة توصيات تتعلّق باستبيانات منظّمة الالكسو، منها استحداث جهة مركزية لمتابعة الاستبيانات الموجّهة إلى الجهات الرّسمية، وتخصيص مكافآت للجهات التي تستجيب لاستيفاء الاستبيانات بالشكل المطلوب، وإنشاء بنك معلومات خاصّ باستبيانات الالكسو يتمّ تحديثه سنّويا بكل قطاعاته في مجالات التربية والعلوم والثّقافة.

وعقدت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من 18 إلى 20 فبراير 2014، الورشة التدريبية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصاءات التعليم في الوطن العربي، وذلك بالتّعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء، وبتمويل من البنك العالمي. وترمي الورشة إلى تنمية قدرات المشاركين ذات الصلة بجمع إحصاءات التعليم وتبويبها استنادا إلى منهجيات دولية موحّدة واحتساب المؤشرات واستخدامها في التخطيط والمراقبة، إضافة إلى تعريف المشاركين بالمرصد العربي للتربية ودوره في دعم المراصد الوطنية ومنظومة مؤشّرات التربية في الوطن العربي. وتضمّنت الورشة مداخلات تهم

بالخصوص المرصد العربي للتربية، والتصنيف الدّولي الموحّد للتعليم، والمؤشّرات الأساسية في رصد قطاع التعليم وتطويره. كما تضمّنت حصصا تطبيقية لإجراء تمارين على المؤشّرات، وأدوات المسح التي وردت في العروض النظرية.

وقامت المنظّمة بإيفاد خبيرين في مجالي الإحصاء والتصرّف في قواعد البيانات لمعهد اليونسكو للإحصاء بكندا (unnamed)، خلال الفتـــرة من 10 إلى 13 يونيو 2014، وذلك بهدف الإطّلاع على خبرات المعهد المذكور في مجال جمع البيانات والتصرّف الآلي فيها، واستخراج مؤشّرات التربية المعترف بها دوليا، ودراسة الطرق الآلية المعمول بها دوليا لتبادل البيانات والمؤشّرات، وذلك باستعمال البيانات بطريقة تحدّ من الأخطاء البشرية وتتيح نقلها بشكل آلي بين قواعد البيانات المختلفة.

ويستفاد من هذه الأنشطة، الحاجة إلى إنشاء بنك معلومات خاصّ باستبيانات الألكسو، يتمّ تحديثه سنويا بكل قطاعاته في مجالات التربية والعلوم والثّقافة.

ب- هيكلة المنظومة الإحصائية بالمنظّمة : المرصد العربي للتربية

تختلف الهياكل التنظيمية للأجهزة والإدارات الإحصائية في الدّول العربية من دولة إلى أخرى بعضها بلغ مرحلة متقدّمة نسبيا من التّكامل في النشاطات الإحصائية، والبعض الآخر لا يزال في مرحلة التطوّر والنمو، وذلك استنادا إلى تعدّد المهام وسعة النشاطات التي تمارسها تلك الأجهزة، إضافة إلى مدى الاهتمام الذي توليه كل دولة عربية للعمل الإحصائي في ضوء احتياجات المؤسّسات والأفراد للبيانات الإحصائية في كل منها.

ويهدف المرصد إلى جمع البيانات والمعطيات في مجال التربية النوعية بالوطن العربي حول التربية على المهارات المدنية، والتربية البيئية، والتربية على الثّقافة المعلوماتية والإعلامية، والتربية على المهارات اليومية والمعيشية، والتربية على القيم

العربية الأصيلة. ويتطلّع المرصد من خلال جمع البيانات في هذه المجالات إلى تعزيز تجارب التقويم المستمرّ فيها، وترشيد الممارسة التربوية النوعيّة وتطويرها، ووضع المؤشّرات الخاصّة بالتربية وتجديدها، فضلا عن تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدّول العربية في مجال التربية النوعيّة، وتشخيص النواقص المتصلة بها، واقتراح الحلول الملائمة من خلال استشارات يقدّمها المرصد حسب الطلب.

وينتظر من المرصد أن يقوم بمتابعة الاتجاهات العامّة للتربية والتعليم في سياقها الدّولي وأن يعمل على نشر ثقافة المواطنة المسؤولة بين المتّعلمين والأطر التعليمية معتمدًا على قاعدة معلومات وشبكات بحث مختصّة في مجال التربية النوعيّة وعقد الندوات العلّمية والدّورات التدريبية ذات الصلة والإصدار الالكتروني لأدلة العمل والبحث والملخصات المتعلّقة بهذا المجال[1].

وقد استطاع المرصد أن يكتسب الخبرة في جمع البيانات ومعالجتها، وبانفتاحه على معهد اليونسكو للإحصاء والهيئات الإحصائية العربية، يمكنه أن يقدّم الإضافة المنشودة، ويوفر بيانات في مجالات تهمّ المنظّمة، وخاصّة المجال الثّقافي. ويمكن توسيع المهام الموكولة للمرصد ليشمل إلى جانب قطاع التربية، قطاعات المنظّمة الأخرى، والانطلاق في هذه العملية بصورة تدريجية (2014–2016)، خصوصا وان محتوى البيانات المتوفّرة بالمرصد تغطي جانبا من المعطيات الثّقافية.

وفي هذا الإطار، تحرص إدارة المعلومات والاتّصال بالمنظّمة، على ربط قواعد معلومات المنظّمة على شبكة الانترنت مع قواعد المعلومات النظيرة لدى المنظّمات والهيئات الإقليمية والدّولية، وتعمل على تعزيز الانتفاع بالمعلومات والبيانات في بوابة المنظّمة على الإنترنت، وجعلها متعدّدة المنافذ، وإعداد إطار مرجعي لاستخدام

(1) http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/0/2006/07/31/7165.html

تقانة المعلومات لتطوير المنظومة التربوية بالإفادة من المعايير ومستويات القياس العالمية في هذا المجال[1].

وبناء على التشخيص الذي قمنا به للمنظومة الإحصائية بالمنظّمة في علاقتها بالحوليّة، وفي ضوء تقييم الوضعية الحالية للحوليّة في مختلف مراحل انجازها، بدءا بإعداد الاستمارات وإرسالها إلى الدّول العربية، ودراسة نسق الردود عليها، ومعالجة الاستبيانات الواردة من الدّول، وطريقة تفريغها، وإعداد مادّتها وتبويبها، وتكليف خبير بتحليلها، وانتهاء بعرضها على مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، وما اتخذ في شأنها من قرارات، وبعد استماعنا إلى بعض الآراء حول جدوى الاستمرار في إعدادها، لم تكن في مجملها ايجابية، وما اكتنف هذه العملية في جميع حلقاتها من صعوبات، أفقدت الحوليّة العربية للثّقافة في صيغتها الحالية الغاية المرجوّة منها.

فهي ليست حوليّة بالمعنى المتعارف عليه، وليست تقريرا يعرض المنجز الثّقافي العربي، ويقترح الحلول ويستشرف آفاق العمل الثّقافي العربي البيني وآليات تطويره، وتعرض نتائجه على أصحاب القرار وعلى غيرهم من المستفيدين، فليس هو بتقرير نشاط، ولا بالتقرير السنوي، وأمام رغبة المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إيجاد البدائل المناسبة لوثيقة مرجعية تكون لها فائدة أكبر، وبعد الاطلاع على النسخة الأوّلية من التقرير السنوي للتطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال، والتعرّف على الوظائف الحالية لمرصد التربية، تمكنا من صياغة مشروع رؤية (3)، تستفيد من الموجود ومن ايجابياته، ويبني عليه للتحسين والتطوير. ويتضمن تصوّرنا، جملة من الخيارات، ويقدّم عددا من المقترحات.

(1) موجّهات برامج المعلومات والاتصال لإدارة المعلومات والاتصال بالمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (موقع المنظّمة: http://www.projects-alecso.org/?page_id=1064)

3- الرؤية الجديدة: الخيارات والمقترحات

تعد الصيغة الجديدة للتقرير مرحلة انتقالية لهذا المشروع الذي تخطط المنظّمة لأن يكون عملا تجديديا يشتمل على التشريعات والإحصاءات والبرامج والمشروعات المتّصلة بميادين عمل المنظّمة، ويقوم على تصوّر واضح لتقرير مستدام، يقوم خبراء مختصّون، يقع تكليفهم من قبل الإدارات المختصّة، بجمع مادته، واستقراء معلوماته، واستنباط المؤشّرات التي تخدم الدّول العربية، وتسهل اتخاذ القرار[1].

1.3- إصدار تقرير سنوي شامل (معرفي ثقافي) في مجالات عمل المنظّمة

رغم نقص المعلومة أو تأخّر وصولها، وبطء التواصل عبر اللّجان الوطنية العربية للتربية والثّقافة والعلوم، مع المؤسّسات المعنية في الدّول العربية، دأبت المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم، منذ سنوات على إصدار، عدّة تقارير، تحت مسمّى "الحوليّة العربية"، وتتضمّن هذه التقارير: الحوليّة العربية للتربية : دراسة تحليلية عن التطوّر التربوي في الوطن العربي (قطاع التربية)، والحوليّة العربية لمحو الأميّة : دراسة عن تطوّر محو الأميّة في الوطن العربي (قطاع التربية)، والحوليّة العربية للثّقافة : دراسة تحليلية عن التطوّر الثّقافي في الوطن العربي (قطاع الثّقافة)، والحوليّة العربية للعلوم : دراسة تحليلية عن تطوّر العلوم في الوطن العربي (قطاع العلوم).

وتحتاج هذه المنشورات إلى صياغة مجموعة من الاستبيانات، تقع إحالتها إلى البلدان العربية لملئها، وإعادتها إلى المنظّمة لتوكل إلى إدارة المعلومات والاتّصال مهمّة تجميع ما تتضمّنه هذه الاستبيانات من بيانات ومعطيات ومعالجتها، ليتمّ بعد ذلك تكليف خبراء في الميادين المعنية بتحليل هذه البيانات بإشراف الإدارات الفنية.

(1) التقرير السنوي للتطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012، (تقديم)، ص 5-6.

وقد طرح انجاز هذه التقارير عدّة إشكاليات، تتمثّل في ضعف تجاوب الدّول العربية، فيما يتعلّق بتوفير الإحصائيات والمعطيات المطلوبة، ووصول بيانات غير مكتملة حتى في حال الإجابة، وصعوبة التحليل نتيجة نقص الردود الواردة من الدّول العربية على المنظّمة، وشح المعلومات الإحصائية، ممّا يشكّك في جدوى العملية برمتها.

وأدّى الأمر بالمجلس التنفيذي للمنظّمة، بناء على تصوّر قدّمته إدارة المعلومات والاتّصال، إلى اتخاذ قرار في دورته الرابعة والتسعين يقضي "بالاكتفاء في المرحلة الحالية بإصدار تقرير سنوي شامل لدراسات التطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال"[1]، عوضا عمّا كان يعرف سابقا بالحوليات.

وقد صدر العدد الأوّل من التقرير سنة 2012، تحت عنوان : التقرير السنّوي للتطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال، متضمّنا خمسة فصول، هي : دراسة التطوّر في مجالات التربية (الفصل الأوّل من ص 7 إلى ص 63)، ومحو الأميّة (الفصل الثاني من ص 65 إلى ص 119)، والثّقافة (الفصل الثالث من ص 121 إلى ص 208)، والعلوم (الفصل الرابع من ص 209 إلى ص 258)، والمعلومات والاتّصال (الفصل الخامس من ص 259 إلى ص 286).

وفي سياق مماثل، دأبت مؤسسة الفكر العربي[2]، منذ سنة 2008، على إصدار: التقرير العربي للتّنمية الثّقافية، وهو تقرير استراتيجي، يتناول في كل سنة موضوعاً

(1) القرار رقم: م ت / د 94/ ف 10 (تقرير المدير العام عن تنفيذ البرامج فيما بين انعقاد المؤتمر العام في دورتيه العاديتين التاسعة عشرة والعشرين.

(2) مؤسّسة الفكر العربي هي مؤسّسة دوليّة أهليّة مستقلّة، ليس لها ارتباطٌ بالأنظمة أو بالتوجّهات الحزبيّة أو الطائفيّة، تعمل على تنمية الاعتزاز بثوابت الأمّة ومبادئها وقيمها وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة. وتُعنى بمختلف سبل المعرفة، من علوم وطب واقتصاد وإدارة وإعلام وآداب، في سبيل توحيد الجهود الفكرية والثقافية، التي تدعو إلى تضامن الأمّة والنّهوض بها والمحافظة على هويتها. مبادرة تأسيس مؤسّسة الفكر العربي أطلقت في بيروت بتاريخ 2000/5/29. كان ذلك بمناسبة احتفالية بيروت عاصمة للثّقافة العربية، وقد دعا صاحب السموّ الملكي الأمير خالد الفيصل في خطابه حينها إلى مبادرة تضامنيّة بين الفكر والمال تتبنّاها مؤسّسة أهلية عربية تستهدف الإسهام في النّهضة والتضامن العربيّين.

مركزيا وأساسيا لعمليات التّنمية الثّقافية في الوطن العربي المستندة إلى جوانب التّنمية الأخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية [1] .

ويمكن للمنظّمة تفعيل اتفاقية التّعاون التي أبرمتها، منذ شهر جوان 2002، مع مؤسّسة الفكر العربي. وتوفّر هذه الاتفاقية الشرط الموضوعي لمزبد دعم التّعاون بين المنظّمة ومؤسّسة الفكر العربي. وتتعلّق بالتّعاون والتنسيق في مجالات الثقافة والفكر والتربية والعلم والاتّصال، وكلّ الموضوعات ذات الأهمية المشتركة. ونصّت الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على ضمان الانتفاع، على الوجه الأكمل، بالبيانات الإحصائية، وغيرها الموجودة لديهما أو التي يقومان بجمعها. وأكّدت على ضرورة تجنّب ازدواج العمل في جمع وتحليل ونشر وتوزيع هذه البيانات. كما أكدت الاتفاقية على انه بإمكان احد الطرفين أن يطلب من الآخر تقديم معونة لإجراء دراسة فنّية لموضوع من الموضوعات التي تهمّ عمله وعلى إمكانيّة أن يحيل الطرفان عند الاقتضاء جميع الموضوعات ذات الأهمية إلى لجان مشتركة لدراستها والعمل على تنفيذها.

2.3– المقترحات وخطّة العمل

1.2.3– تأهيل المنظومة الإحصائية، وتطوير مخرجات العمل الإحصائي بالمنظّمة:

– مراجعة الاستبيانات الخاصّة بدراسة التطوّر في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة، والمعلومات والاتّصال في الوطن العربي التي توجهها المنظّمة إلى الدّول العربية، من قبل فريق متعدّد الاختصاصات، لتواكب تطوّر أساليب العمل

(1) صدر التقرير العربي الأوّل للتّنمية الثّقافية سنة 2009 في 754 ص، والسادس سنة 2013 في 477 ص، تحت عنوان "التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتّنمية في الدّول العربية).

بالمنظّمة، وتعكس الهيكلية الإحصائية المستخدمة بالبلدان العربية وفي العالم، وتستفيد مما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتّصال لهذا الغرض.

– تكليف خبراء في الإحصاء[1]، وفي مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة والمعلومات والاتّصال[2]، بصياغة خطّة عملية لتأهيل المنظومة الإحصائية الحالية للمنظّمة باتجاه ضمان التكامل بين مختلف مكوّناتها، واستخدام المنهجية الإحصائية ومعايير الجودة السليمة والمعترف بها دوليا، وإعادة هيكلة الوحدة المكلّفة بالإحصاء في المنظّمة لتقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان. وتتولّى جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها ونشرها وفق المعايير والمتطلّبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيّدة في نطاق الحياد والموضوعية.

– إعادة تأهيل المختصّين في المعلوماتية العاملين في الجهاز الإحصائي في المنظّمة (إدارة المعلومات والاتّصال) بإتباع دورات تدريبية محلية أو دولية، تمكّنهم من الاستفادة من تقنيات المعلوماتية في تطوير العمل الإحصائي، واستخدام برامج حديثة

(1) يكلف بتصميم محتوى الكتاب السنوي باستخدام الكتب الإحصائية السنوية المنشورة من طرف المؤسسات الرسمية بالدّول العربية (من أهمّها الأجهزة المركزية الإحصائية، والوزارات المسؤولة عن التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة والمعلومات والاتّصال)، وعلى شبكة الانترنت أو في كتب ودراسات، وحصر البيانات الإحصائية المستخدمة في مختلف الدراسات الصادرة عن المنظّمة (دراسات التطوّر في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة والمعلومات والاتّصال الصادرة، بالإضافة إلى التقرير العربي الموحّد للتّنمية البشرية في مجالات التربية والثّقافة والعلوم). وتتمثّل مكوّنات الكتاب السنوي ومحتوياته في مجموعة من الاستمارات، تعكس الهيكلية الإحصائية المستخدمة في المنشورات الإحصائية الخاصّة بالدّول العربية، استمارة أو عدّة استمارات للإحصاءات المقارنة، يتم فيها إعادة استيفاء بيانات الدول حسب التصنيف المعتمد في المنظّمة، استمارة تجميعية يتمّ فيها تقديم إحصاءات على النطاق الوطن العربي، واقتراح بعض الأشكال البيانية بالنسبة لكلّ دولة وللدّول مجمعة.

(2) يقومون بمتابعة التطوّرات التي تحدث في مجالات التربية والثّقافة والعلوم ومحو الأميّة في الوطن العربي على المستوى القطري والقومي وتقييم محتوى الدراسات التحليلية للتطوّر في هذه المجالات.

لمعالجة البيانات الإحصائية، وتحقيق تواصل أكبر مع شبكة الانترنت لمواكبة آخر التطوّرات في العمل الإحصائي والاستفادة منها.

– عقد ندوة حول "الوظيفة التنموية للمعلومة الإحصائية الثّقافية"، خلال سنة 2015، تجمع مثقفين ومبدعين، ومستخدمين ومنتجين وطنيين للإحصاءات، فضلا عن ممثلي مؤسّسات إحصائية دولية بهدف الحصول على مدخلات لإستراتيجية تحسين المنظومة الإحصائية بالمنظّمة، وتشريك مؤسّسة الفكر العربي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في الندوة.

– الدفع باتجاه توسيع مهام مرصد التربية بالمنظّمة لما لديه من خبرة وانفتاح على مؤسّسات الإحصاء العربية والعالمية الرّسمية، وغير الرّسمية، لتشمل، إلى جانب قطاع التربية ومحو الأميّة، قطاعات الثّقافة والعلوم، والمعلومات والاتّصال، والانطلاق بصفة تدريجية في انجاز المشروع وتنمية قدرات وتطوير مهارات العاملين فيه وتمكينه من الموارد البشرية والمالية والتجهيزات اللاّزمة، وتدعيم علاقات المرصد مع المنظّمات العربية والإقليمية والدّولية بما يخدم أهدافه وأنشطته في الدّول العربية.

2.2.3– الحولية العربية للثّقافة: دراسة تحليلية عن التطوّر الثّقافي في الوطن العربي:

– إعداد استمارة تقييمية للحوليّة العربية للثّقافة، وإرسالها للدّول العربية لإبداء رأيها بشأن المحاور الموجودة فيها، واقتراح حذف أو إضافة محاور جديدة، والصيغة التي يقترح أن تكون عليها الحوليّة في المستقبل أو الاستفادة من هذه الملاحظات في إعداد التقرير والاستمارات الخاصة به.

– حجب الحوليّة العربية للثّقافة مؤقتا، وإدراج مادّتها ضمن التقرير السنوي للتطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال، الذي

صدرت نسخته الأولى في صيغة تجريبية سنة 2012، والإسراع بوضع التصوّر المرجعي للتقرير بالوجه المنشود ليكون بديلا للحوليّة.

– تكليف كلّ إدارة من إدارات المنظّمة بإصدار تقرير التطوّر السنوي في مجال عملها، وذلك انطلاقا من إعداد الاستبيان وإرساله إلى الدّول العربية واستلامه، وكذلك تكليف الخبير بإعداد الدراسة (إدارة الثّقافة: دراسة التطوّر في مجال الثّقافة)، في ضوء ما يصل من ردود، وإدراج الميزانية المخصّصة لهذا النشاط في صلب كل إدارة ابتداء من الدورة المالية 2015–2016.

– تكوين لجنة تسمّى " لجنة أو هيئة التقرير" على مستوى المنظّمة، بإشراف المدير العام المساعد (منسق عام للتقرير)، تضمّ ممثلين عن الإدارات الفنّية بالمنظّمة، ومرصد التربية، وكلّ شخص في حضوره فائدة، وذلك لمتابعة مراحل انجاز التقرير.

– طلب تعيين مخاطب دائم على مستوى اللّجنة الوطنية للتربية والثّقافة والعلوم بكل دولة عربية (منسق وطني) حتى يسهّل التواصل، بشكل مباشر، بينه وبين الهيئة المكلّفة بأعداد التقرير على مستوى المنظّمة، وضمان السرعة والنجاعة اللازمتين في توفير المعلومة، ومتابعة عمليات تزويد المنظّمة بالإحصاءات والبيانات الضرورية. ويمكن الاستفادة من شبكة المنسقين الحاليين للمرصد العربي للتربية.

– إدراج التقرير السنوي للتطوّر في مجالات التربية ومحو الأميّة، والثّقافة، والعلوم، والمعلومات والاتّصال في موقع المنظّمة على شبكة الانترنت.

– تفعيل اتفاقية التعاون المبرمة منذ جوان 2002، بين المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسّسة الفكر العربي، والتنسيق مع المؤسّسة المذكورة لمزيد التركيز في التقرير العربي للتّنمية الثّقافية الذي تصدره سنويا على دراسة وتحليل مختلف أوجه التطوّر الثّقافي في الوطن العربي.

الخاتمة

أتوجّه بالشكر إلى المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم والقائمين على شؤونها، وفي طليعتهم الدكتورة حياة قطاط القرمازي، مديرة إدارة الثّقافة، لمنحي ثقتهم، لانجاز دراسة تقييمية للحوليّة العربية للثّقافة، وتقديم تصوّر بديل. وقد ركزنا، حسب مقتضيات المهمّة وخصوصيتها، على المنظومة الإحصائية، وطرق جمع البيانات، وتطوير مخرجات العمل الإحصائي بالمنظّمة، واقترحنا في إطار التصوّر الجديد للحوليّة، إدراج فصل خاصّ بالتطوّر الثّقافي في البلدان العربية ضمن التقرير السنوي المخصّص لمجالات عمل المنظّمة. ونعتقد أن تجاوز النقائص التي تطبع الإحصاءات المتعلّقة بالقطاع الثّقافي في البلدان العربية، من خلال بناء نظام منسجم يزود الفاعلين بعناصر تقييم وتشخيص مساراته، بات أمرا متأكدا. وتبرّر الحاجة الملّحة إلى هذا النظام الطبيعة المعقدة للثّقافة كمجال أفقي موزع الأنشطة والخدمات والمكوّنات بين قطاعات مختلفة في البلد الواحد. فالإحصاءات المتعلّقة بالثّقافة، تعدّ الحلقة الأضعف في منظومة الإحصاء العربية، الأمر الذي لا يعكس ثراء الرصيد الثّقافي والتّراثي وتنوّعه، ومستوى التراكمات التي تحققت في مختلف مجالات الإنتاج الثّقافي.

وبهذا يمكن تجاوز بعض النقائص، تتمثّل في غياب إطار قانوني ملائم يضبط عملية تجميع المعطيات، وغياب إطار مفاهيمي دقيق ومتخصّص يؤطّر إنتاج المعلومة الإحصائية، فضلا عن انعدام نظام إحصائي ممركز لكلّ عملية نشر أو توزيع للمعطيات الإحصائية. وتكمن أهميّة إرساء نظام منسجم وذي مصداقية للإحصائيات الثّقافية في تحليلها، وتشخيص، وتقويم القطاع الثّقافي، وتثمين مقوّماته، وقياس دوره في التّنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمكن إيجاد صيغة للتّعاون مع مؤسّسة الفكر العربي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وذلك لتلبية احتياجات الأجهزة الإحصائية العربية من التدريب ورفع الكفاءة في مجال المنهجيات والمفاهيم والوسائل لإدارة العمل الإحصائي.

العقد العربي للتّنمية الثّقافية
والعواصم الثّقافية العربية
دراسة تقييم واستشراف

مقدّمة

يسعى العقد العربي للتّنمية الثّقافية الذي انطلق سنة 2005، إلى بلوغ الأهداف التي تبناها الوزراء المسؤولون عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي في مؤتمراتهم المختلفة، من تأكيد للهويّة الثّقافية، ودعم لعوامل الوحدة الثّقافية العربية، وارتقاء بالعمل الثّقافي العربي المشترك، وذلك بالموازاة مع تنمية الثّقافة العربية المعاصرة، وتشجيع الإبداع والمشاركة في الحياة الثّقافية، والتعريف بالحضارة العربية الإسلامية، وتشجيع الحوار الثّقافي مع الحضارات والثّقافات الأخرى.

وقد شهدت فترة العقد تنظيم أنشطة متنوعة، سواء في إطار برامج العواصم الثّقافية العربية، أو تجسيما لمبادئ العقد وأهدافه، شملت مختلف المجالات وفق مقاربة تجعل من التّنمية الثّقافية جامعا بين كل القطاعات ومسؤولية مشتركة بين الحكومات والأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاعين العام والخاصّ، وتعطي العمل الثّقافي العربي المشترك الأهمية المستحقة من خلال إقامة المشاريع على المستوى القومي، وتنظيم ندوات الحوار مع الثّقافات الأخرى، وإعداد المادّة الثّقافية الرصينة للنشر عن طريق وسائل الاتّصال الحديثة لتقديم صورة جيّدة عن الثّقافة العربية والعمل على نشر اللّغة العربية، وتوطيد حضورها، وإشعاعها خارج الوطن العربي.

وقد عاشت البلدان العربية ولو بدراجات متفاوتة على إيقاعات العقد طيلة عشرية كاملة، جعلت في الإبقاء على روح العقد، وفلسفته حافزا لمواصلة الفعل

الثّقافي والرفع من شأن الثّقافة، وتشجيع ودعم القدرات في مجال الدراسات والبحوث الثّقافية والعلمية، ووضع الثّقافة في محور عملية التّنمية في الوطن العربي، وتأكيد الهويّة الثّقافية وتعزيزها والحفاظ عليها، وتشجيع الإبداع وتعزيز المشاركة في الحياة الثّقافية في الوطن العربي، وتأهيل الثّقافة العربية لمواجهة المستقبل، ومجابهة تحديات العولمة، إضافة إلى دعم التفاعل بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى، وتطوير السّياسات والممارسات الثّقافية وتعزيز التنوّع الثّقافي في عصر العولمة. وفي هذا الإطار، دعا مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم إلى تحديث العقد العربي للتّنمية الثّقافية 2005–2014 المنبثق عن التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، تمّ تقديمه إلى المؤتمر في (الرياض 11–13 جانفي 2015)، ليشكّل أرضية عمل علّمية، موضوعية، وواقعية، تمكّن المؤتمر في نهاية المطاف من تجديد العهد مع العقد.

وأكّدت اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في اجتماعها بتونس، يومي 11 و12 مارس 2014، أهميّة ما أنجزته الدّول العربية، خلال فترة العقد، وتدعو إلى إعداد تصوّرات من قبل الدّول حول العقد الجديد، استلهاما من روح العقد الحالي والذي حالت الظروف التي مرّت بالأمّة العربية من استكماله كما ينبغي، وتدعو المنظّمة إلى تكليف خبير بإعداد تصوّر لعقد جديد في ضوء ما تتقدّم به الدّول من ملاحظات، يعرض على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية قبيل انعقاد المؤتمر. وتحاول هذه الورقة، انطلاقا من إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثّقافية(1)، وإعادة صياغة العلاقة بين الثّقافة والتّنمية(2)، والتذكير بالعقد العالمي للتّنمية الثّقافية(3)، وتقديم العقد العربي للتّنمية الثّقافية في سياقه العالمي(4)، ومبادرة العواصم الثّقافية على الصعيد الأوروبي(5)، ثمّ العربي(6).

1 – إشكالية تعريف الثّقافة

يلقى مصطلح الثّقافة رواجا كبيرا في شتّى ميادين البحث، لذلك فهو يثير جدلا كبيرا حول تحديد أبعاده المختلفة. ويضيق المدلول اللّغوي عن تحديد هذا المصطلح المتجدّد في استعمالاته ومعانيه تحديدا دقيقا. والحديث عن الثّقافة يثير دائما إشكالية التعريف وينشغل بها. فالثّقافة بشموليتها، ومعناها العام الشائع لا تتصل بالمدلول اللّغوي الموجود في المعاجم العربية إلاّ على ضروب من التأويل والمجاز لا تستقيم في كل الأحوال. وقد ورد في تعريفات المعاجم وكتب الاشتقاق قولهم ثَقُف ثَقْفاً وثقافة، أي صار حاذقا فطنا خفيفا، فهو ثَقْف، ومنه المثاقفة والثِّقاف ما تسوَّى به الرماح وتثقيفها تسويتها[1]. وفي اصطلاح مجمع اللّغة العربية، أنَّ الثّقافة هي "العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها[2]. ولا تكاد تختلف تعريفات مادّة ثقف في معاجم اللّغة عن بعضها فثُقفت الشيء حذقته وثقِفته إذا ظفرت به وثَقُف الرجل ثقافة أي صار حاذِقاً خفيفاً، أي ذو فطنة وذكاء[3].

وبشكل عام قد يكون مفهوم الثّقافة من أكثر المفاهيم الاصطلاحية تعقيدا والتباسا، وأكثرها خضوعا للسجال والمراجعة والتدقيق في العصور الحديثة، حيث

(1) راجع : محمد بن أبي بكر الرازي – مختار الصحاح- مادّة (ث ق ف) ص 84.

(2) مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط ج1، مادة (ثقف)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ص98.

(3) راجع : المعجم الوسيط ،لسان العرب لابن منظور، الصحاح للجوهري (مادة ثقف).

بإمكاننا أن نحصي مئات التعريفات الخاصّة بها[1]. وقد يكون أحد وجوه الإبهام في المفهوم هو اختلاطه بمفهوم الحضارة. ففي الغرب ظهرت الكلمتان في عصر واحد

(1) كان الشاعر ت. س. اليوت من أشهر من اهتمّ بموضوع الثّقافة منذ بدايات القرن العشرين، ومن أجل إدراك الثّقافة، وضع شروطا ثلاثة إذا ما تحققت، تمّ بها تحقيق الثّقافة وهي: أوّلا: البناء العضوي، ويرى أنه يساعد على الانتقال الوراثي للثّقافة داخل ثقافة ومجتمع معينين. ثانيا: القابلية للتحليل : ويرى وجوب أن تكون الثّقافة (من وجهة النظر الجغرافية)، قابلة للتحليل إلى ثقافات محلية (البعد الإقليمي للثّقافة). ثالثا : التوازن بين الوحدة والتنوّع في الدين. ويرى أن هذا الشرط مهمّ لأنه في الكثير من الثّقافات لا يمكن إغفال أو تهميش عامل الدين. وفي هذا السياق، أضاف آخرين إلى أن الثّقافة سياسة وتربية. وعندما أقدم بعض علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع على تعريف مفهوم الثّقافة البشرية قالوا أنها سلوك تعلمي يكتسبه الأفراد كأعضاء في جماعات تعيش في المجتمع الواحد. في السبعينات من القرن التاسع عشر، قدّم عدد من علماء الأنثروبولوجيا أكثر من تعريف للثّقافة وفي المحصلة أجمعوا على أن الثّقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمّن المعرفة، والمعتقد، والفنّ، والخُلق، والقانون، والعادات الاجتماعية وأيّة إمكانيات اجتماعية أخرى، بل وطبائع اكتسبها الإنسان كعضو في مجتمعه." وبعدئذ دأب هؤلاء على تقديم العديد من التحسينات والتباينات على هذا التعريف العام لمعنى الثّقافة، لكن الأهمّ هو أن الجميع إتفقوا على أن الثّقافة هي سلوك تعلمي كثيرا ما يتناقض مع السلوك الموهوب تراثيا. وانطلاقا من واقع أن كل مجتمع إنساني يتمتّع بمنظومة من السلوك الذي تحكمه معايير قد تختلف نسبيا من مجتمع إلى آخر حتى داخل الثّقافة الواحدة (مثال ذلك الثّقافة العربية ومن لها من ثقافات فرعية تحكمها عوامل قسرية مثل العوامل الإقليمية والجغرافية وربما ازدواجية اللّغة)، كما تحكمها معايير أخرى تؤدي إلى ألوان أخرى من المعرفة، مثل (الاستعمار والهجرات والحروب وما إلى ذلك من الأمور وربما الازدواجية بين اللغتين الفرنسية والعربية في بلاد المغرب العربي)، فإنّه يتمّ تآلف الأفراد مجتمعيا وتثاقفيا. ويتمتّع الإنسان بمنظومة هذا السلوك منذ ميلاده، بل ويتطوّر ذلك السلوك وينمو معه طالما ظل يعيش في ذلك المجتمع. من هنا يمكن القول بأن الثّقافة بهذا المفهوم تختلف عن الثّقافة بالمفهوم الذي استخدم لوصف شخص مصقول صقلا عاليا، وله دراية بالموسيقى، والأدب، والفلسفة، والسياسة، ويجيد لغة عالمية، إضافة إلى لغة أمّه الأصلية، بل وربما يتضمّن أيضا توجهّات ثقافية أخرى مشتركة مع الحياة المتحضرة من المعرفة بعالم الاتّصال الحديث كالإنترنت وقريناته وما شابه ذلك. ومن زاوية أخرى، نرى أن الثّقافة الإنسانية بمفهومها التقنيّ تتضمّن سمات للسلوك التافه والدنيوي اللازم للحياة اليوميّة مثل اللباقة الاجتماعية (وهذا ما يحب البعض أن يسميه بالإتيكيت)، وطباع وعادات الأكل، وما إلى ذلك من فنون المجتمع المهذبة. وكما يمكن مناقشة أمر تفاهة مجتمعات محدّدة حول العالم، وبناء على ما تقدّم، فإنه يمكن اعتبار الثّقافة مجموع كمّي من المعرفة البشرية وسلوكها المكتسب ضمن الإطار الاجتماعي للفرد الواحد، وهذا يؤدّي بنا إلى التذكير بأنّه يوجد كم من المعرفة لا تشترك فيه كل المجتمعات الإنسانية في أي وقت ولا يشترك فيه كل الأفراد في أي مجتمع، أي أن هذا الكمّ المعرفي يكون مقصورا على أفراد معينين في أوساط اجتماعية معيّنة، وبالتالي فهم في أغلب الأحيان يشكلون كما ضئيلا في مجموعهم إلا أنهم جزء من الثقافة الإنسانية.

هو القرن الثامن عشر، وتباينت معانيهما من موقع فكري لآخر، وكان الفرق طفيفا بينهما في الفكر الفرنسي. لكنه كان واسعا في الفكر الألماني، حتى أصبحت الثّقافة تخصّ المعنى الروحي والفكري والفنيّ والعلمي، أي بما نحن فيه، بينما تدلّ الحضارة على المعنى المادّي والتقني، أي بما نستعمل. وهكذا اصطلح على اعتبار الثّقافة جزءا من الحضارة، واعتبار الحضارة صيغة أشمل تحتضن جملة من الثّقافات، وترتبط ببعضها البعض بصلات واتّصالات معيّنة[1]. وثمّة إبهام آخر يأتي من تداخل مفهوم الثّقافة مع مفهوم التقدّم، وأمر التفريق هنا أهون لأن التقدّم مفهوم تقويمي مرتبط بالاتجاهات الفلسفية التي بدأت تظهر منذ عصر النّهضة الأوروبية، وتجسّدت في مظاهر الثورات الصناعية، كما أنه مفهوم نسبي يقوم على تقدير مدى الحركة الإنسانية[2].

ويمكننا القول عموما "أن الثّقافة ظاهرة إنسانية اجتماعية تخصّ الإنسان حصرا والتجمعات البشرية، وتتكشف أهمّ دلالاتها في كونها : فاصل نوعي ما بين الإنسان وسائر المخلوقات، وهي التي تحدّد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظائره ومع الطبيعة وما وراء الطبيعة، كما هي قوام الحياة الاجتماعية وظيفيا وحركيا، فليس من عمل اجتماعي أو فنّي جمالي، أو فكري يتمّ خارج دائرتها. إنها إنجاز تراكمي متنام مستمرّ تاريخيا، فهي بقدر ما تضيف من الجديد، تحافظ على التراث السابق، وتجدّد من قيمه الروحية والفكرية، وتوحّد معه هويّة الجديد روحا ومسارا ومثلا، وهذا هو أحد محركات الثّقافة[3].

---

(1) هربرت ريد– تهامة الجندي – الإمبريالية الإلكترونية وعصر الشبهة – مجلّة نزوى — العدد 37– يناير 2004.

(2) المصدر نفسه.

(3) الخطّة الشاملة للثّقافة العربية، المجلّد الأول، ص (40–41)، منشورات المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت 1986.

وتُعدُّ الثقافة عاملا هامّا في تصنيف المجتمعات والأمم، وتمييز بعضها من بعض، وذلك بالنظر لما تحمله مضامين الثّقافة من خصائص ودلالات ذات أبعاد فردية واجتماعية، وإنسانية أيضاً. ولذلك، تعدّدت تعريفات الثّقافة ومفاهيمها، وظهرت عشرات التعريفات ما بين (1871–1963)، منها ما أخذ بالجوانب المعنوية / الفكرية، أو بالجوانب الموضوعية / المادّية، أو بكليهما معا، باعتبار الثّقافة– في إطارها العام– تمثّل سيرورة المجتمع الإنساني وإبداعاته الفكرية والعلميّة. وإزاء كل هذا، بقي مفهوم الثّقافة منحصرا في البعد الرمزي، أي ''الثّقافة من أجل الثّقافة''، بينما هي، وكما سنبيّن لاحقا، تكتسي أبعادًا تنموية، لا بد من رعايتها، وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري. وأهم الأهداف التنموية للثّقافة، إلى جانب إعداد الإنسان وبنائه بناء معنويا، هو كيفية استثمارها في سبيل تحقيق التّنمية الشاملة.

2– الثّقافة ركيزة أساسية للتّنمية : المقاربة الجديدة والتصوّرات

إنّ لكل ثقافة قيمة ومكانة ينبغي احترامها، والحفاظ عليها، وأن لكلّ شعب حق، وعليه واجب، تطوير ثقافته، وأن كل الحضارات بتنوّعها وتباينها، وبالتأثير المتبادل الذي يمارسه بعضها على البعض الآخر، تشكل جزءاً من تراث الإنسانية المشترك.

1.2– المقاربة الجديدة :

أكّد روناي ماهو (Maheu René)، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدّة للتربية والثّقافة والعلوم (اليونسكو) في مؤتمر البندقية[1] (Venise)، سنة 1970 متانة الروابط بين الثّقافة والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية، حين قال : "إنه ابتداء من اليوم، حتى

(1) Conférence intergouvernementale sur la politique culturelle. Venise 23 aout 1970.

علماء الاقتصاد يقرّون بأنّ التّنمية، إمّا أن تكون شاملة أو لا تكون. فلم يعد من باب الصدفة أو الاستعارة أن نتكلم عن التّنمية الثقافية كعامل مهم من عوامل التّنمية الشاملة"[1]. ومنذ ذلك الحين، بدأت المؤتمرات والندوات تخصّص لدراسة الثّقافة والتّنمية، سواء على الصعيد الداخلي لكلّ دولة أو على صعيد المجموعات الدّولية. فعلى الصعيد الداخلي، بدأت الدّول بإحداث وزارات للثّقافة تخطّط وتصوغ السياسات الثّقافية، وتعمل على توفير آليات تنفيذها. أمّا على الصعيد الدّولي، فقد أدركت مجموعة الدّول السائرة على طريق النمو، أن الاتّكال على الاستثمارات والمساعدات المالية والتكنولوجية الخارجية، غير كاف وحده للخروج من حالة التخلّف والتبعية. إذ لا بد قبل كل شيء من إنماء ثقافي، أي من إنسان مثّقف يحسن استعمال التكنولوجيا.

وقد بدأت منظّمة اليونسكو عمليّا بالتحرّك على خطّ التّنمية الثّقافية، منذ سنوات عديدة. وأعطت اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التّراث العالمي الثّقافي والطبيعي (16 نوفمبر 1972)، أهميّة لحماية الممتلكات الثّقافية والطبيعية غير المنقولة، ولسائر أشكال التّراث والإنتاج الثّقافي باعتبارها وسائل إنمائية.

2.2– التصوّرات الجديدة :

هناك ثلاثة تصوّرات حول علاقة الثّقافة بالتّنمية. فهناك من يرى بأن الثّقافة تعرقل مسيرة تنمية الدّول، وتحول دون تقدّمها بشكل إيجابي. ومن ثمّ، تصبح الثّقافة

(1) "L'Homme est l'agent et la fin du développement ; il n'est pas l'abstraction c'est l'être concret de la personne dans unidimensionnelle de l'homo economicus, indéfinie de ses besoins, de ses possibilités et de ses aspirations. Le la pluralité centre de gravité de la notion de développement s'est ainsi déplacé de 1'économique vers le social et nous en sommes arrivés an point où cette évolution débouche sur le culturel".

عائقا أمام تقدّم بعض الشعوب، خاصّة إذا كانت العادات والتقاليد والأعراف هي السائدة، وكانت تلك التقاليد تقليدية تؤثر سلبا على التّنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك رأي مناقض يرى بأن الثّقافة هي من العوامل الأساسيّة التي تساهم في تحقيق التّنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد بكل قطاعاته، والرفع من الإنتاج الوطني أو القومي. ولابد من مراعاة هذا البعد في مجال التخطيط والتدبير والتقويم.

ويعني هذا أن الأولوية تعطى للبعد الثّقافي على حساب الأبعاد والمكوّنات التّنموية الأخرى. بيد أن هناك رأيا تركيبيا ثالثا يؤمن بجدلية الثّقافة والتّنمية، أي لا يمكن فصل الثّقافة عن التّنمية، فكل واحد يكمل الآخر بطريقة بنيوية وعضوية وجدلية. هذا، وإذا كانت دول الجنوب قد ركّزت، في سنوات الستين من القرن الماضي، على التّنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع المجتمعية، فإن هذه الدّول، في سنوات السبعين، اهتمّت بالتغيّر الاجتماعي، في حين، اعتنت هذه الدّول، في سنوات الثمانين، بالمقاربة الثّقافية في تنفيذ التّنمية البشرية المستدامة، بفضل توجّهات اليونسكو التي اعتبرت سنوات الثمانين وفترة التسعينيات، فرصة ذهبية للتّنمية الثّقافية، بناء على التنوّع الثّقافي واللّساني والتّراثي، وأعطت أهميّة كبرى للثّقافة اللامادّية في تطوير الشعوب وتنميتها. بيد أن الثّقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها ابتداء من سنوات التسعين من القرن الماضي إلى سنوات الألفية الثالثة.

3- مؤتمر مكسيكو حول السّياسات الثّقافية (موندیا كيلت) (26 جولية – 6 أوت 1982)

حضر المؤتمر، 960 مشاركا من 126 دولة، من بين الدّول الأعضاء البالغ عددها في ذلك الوقت 158 دولة. وكان الهدف من مؤتمر مكسيكو حول السّياسات الثّقافية، استعراض المعارف والخبرة المكتسبة بشأن السّياسات والممارسات الثّقافية

منذ انعقاد مؤتمر البندقية عام 1970، وتعزيز البحوث بشأن المشكلات الأساسية للثّقافة في العالم المعاصر، وصياغة مبادئ توجيهية جديدة لتعزيز التّنمية الثّقافية في إطار المشروعات الإنمائية العامّة، وتيسير التّعاون الثّقافي الدّولي.

وأجمع المؤتمر على رفض الترتيب التنازلي بين الثقافات، إذ لا يوجد ما يسوغ التمييز بين "ثقافات أعلى مترلة، وثقافات أدنى مترلة. كما أكّد على واجب احترام جميع الثّقافات. وشدّد على أن الهويّة الثّقافية هي الدّفاع عن التقاليد والتاريخ والقيم الأخلاقية والروحية التي خلفتها الأجيال السابقة. وأشار إلى أن الممارسات الثّقافية الراهنة والمقبلة هي صنو للممارسات الماضية. وأكّد على ضرورة مشاركة الحكومات والمجتمعات في تنمية السّياسات الثّقافية. ومن ثم ينبغي أن تشارك المؤسّسات الحكومية، وأيضا المجتمع المدني في تنمية السّياسات الثّقافية.

ويضمن الإعلان المنبثق عن مؤتمر مكسيكو، 136 توصية، وفي التوصية رقم 27 منه، تمّ تعريف الثّقافة بأنها "جماع السمات الروحية والمادّية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة. كما تشمل الحقوق الإنسانية ونظم القيم والمعتقدات (...) وأن الثّقافة تشكل جزءا جوهريا من حياة كل فرد وحياة كل جماعة، وأن التّنمية التي يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان، يجب أن يكون لها بعد ثقافي". وكان من أهمّ إنجازات هذا المؤتمر إعادة تعريف الثّقافة (بتضمينها ليس فقط الفنون والآداب بل أيضا نهج الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، وأنساق القيم والتقاليد والمعتقدات). كما اعتمد المؤتمر، تعريفا جديدا للتّراث الثّقافي يشمل الأعمال المادّية، وغير المادّية التي يعرب بها الناس عن قدراتهم الإبداعية، مثل اللّغات والطقوس والمعتقدات والمواقع والآثار التاريخية والأدب، والأعمال الفنّية، والمحفوظات والمكتبات.

وجاء أيضا أن كل ثقافة من الثّقافات تمثّل مجموعة فريدة من القيم، إذ أن كل شعب من الشعوب يتخذ تقاليده وأشكال تعبيره وسيلة ليثبت وجوده في العالم. وبهذا المعنى، يشير الإعلان إلى أن الهويّة الثّقافية والتنوّع الثّقافي لا ينفصلان، وأن الاعتراف بوجود طائفة من الهويّات الثّقافية أينما توجد تقاليد ثقافية متنوّعة، إنّما هو ما يشكل جوهر التعدّد الثّقافي. ودعا المؤتمر، منظّمة اليونسكو إلى تطوير برنامجها المعني بصون التّراث الثّقافي المكوّن من الآثار والمواقع التاريخية، وإلى تطوير برنامجها وأنشطتها الرامية إلى حماية ودراسة التّراث الثّقافي غير المادّي، ولا سيّما التقاليد الشفهية. كما دعا المؤتمر الدّول الأعضاء والمنظّمات الدّولية التي تعمل في مجال الثّقافة إلى توسيع نطاق سياساتها المعنية بحماية التّراث، لتشمل مجموع التقاليد الثّقافية التي لا تنحصر في تراثها الفنّي، وإنما تضمّ جميع أشكال التعبير التّراثية، بما فيها الفنّون الشعبية والفولكلور والتقاليد الشفهية والممارسات الثّقافية.

ودعا كذلك، إلى تنفيذ هذه الأنشطة على المستوى الثنائي والإقليمي والمشترك بين البلدان، على أساس الاعتراف بالطابع العالمي للشعوب والثّقافات وبتنوّعها وكرامتها المطلقة. واعتبر المؤتمر أن صون وتنمية الثّقافة التقليدية لكل شعب من الشعوب يشكّلان جزءا جوهريا من أي برنامج يستهدف التأكيد على الهويّة الثّقافية لهذا الشعب، وأن الفولكلور، باعتباره عنصرا أساسيا من تراث الأمّة، ينبغي أيضا أن يشمل جوانب مثل اللّغات والتّراث الشفهي والمعتقدات والاحتفالات والعادات الغذائية والطبّ والتكنولوجيا وما إلى ذلك. وقد أوصى المؤتمر بأن تعترف الدّول الأعضاء بالجوانب غير المعترف بها من التقاليد الثّقافية، مثلما تعترف بالممتلكات التاريخية أو الفنّية، وأن توفّر الدعم التقني والمالي للأنشطة الرامية إلى صونها وتعزيزها ونشرها. ولئن تمّ منذ سنة 1982، الإعلان عن العشرية الدّولية للتّنمية الثّقافية، فان الجمعية العامّة للأمم المتحدّة لم تقر، العقد العالمي للتنمية الثقافية، بصفة فعلية، إلا

سنة 1986[1]، كبرنامج مشترك لمجمل أسرة الأمم المتحدة، وتضطلع اليونسكو فيه بدور المنظمة الرائدة. وقد تبنته المجموعة الدولية، لتعيش على روح العقد ومبادئه.

4 – العقد العالمي للتّنمية الثّقافية ومشروع العواصم الثّقافية الأوروبية

ترتكز رؤية اليونسكو للثّقافة على أساس أن جميع الثّقافات تشكّل جزءا لا يتجزأ من التّراث المشترك للإنسانية، وأن الذاتية الثّقافية لكلّ شعب تتجدد وتثرى من خلال الاتّصال بتّراث الشعوب الأخرى، وأنّها تذبل وتموت عندما تفرض عليها العزلة (توصيات المؤتمر الحكومي الدّولي للسّياسات الثّقافية – المكسيك، 1982). كما ترتكز أيضا على احترام كل الثّقافات على قدم المساواة، والتأكيد على الطابع الأساسي والحيوي للذاتية أو الهويّة الثّقافية للمجتمعات والشعوب، وعلاقة الهويّة الثّقافية الخاصّة بالثّقافات الأخرى، وبالتّعاون الدّولي. فالثّقافة حوار، وتبادل للأفكار والخبرات، وتقدير للقيم والتقاليد الأخرى. وهي تذبل وتموت عندما تفرض عليها العزلة.

1.4 – العقد العالمي للتّنمية الثّقافية

انطلق العقد العالمي للتّنمية الثّقافية فعليا سنة 1988 وانتهى سنة 1997[2]. وكان هذا المشروع ثمرة لإعلان الأمم المتحدّة عن عقد التّنمية الثّقافية من عام 1980 إلى عام 1990. وقد أحدث هذا الإعلان نقلة نوعيّة في النظر إلى العمل الثّقافي، حيث اعتبره نشاطا جديرا بالتّنمية، مثل بقية النشاطات الاقتصادية والصحية والتربوية. ويركز العقد في فلسفته على الترابط بين الثّقافة والتّنمية، إضافة إلى ضرورة إجراء حوار ثقافي بين الشعوب، يحترم مقومات الهويّة الثّقافية الوطنية، ويراعي التنوّع بين الحضارات على أساس وحدة القيم الجوهرية للبشرية.

---

(1) الجلسة العامة رقم 100 في 8 ديسمبر 1986.

(2) تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 187/41 بجلستها العامة رقم 100 (نيويورك: 8 ديسمبر 1986) " العقد العالمي للتنمية الثقافية " ليشمل الفترة :1988–1997.

ويهدف العقد من جهة أخرى إلى دعم تطوير القطاع الثّقافي عن طريق الصناعات الإبداعية. فبمساهمتها في التخفيف من حدّة الفقر، تنطوي الثّقافة على منافع هامّة من حيث تحقيق التماسك الاجتماعي. ولاغرو أن نجد المؤسّسات الرّسمية الدّولية أو الوطنية أو الجهوية أو المحلّية تنطلق من المقاربة الثّقافية في التخطيط للتّنمية الشاملة والمستدامة على جميع الأصعدة والمستويات؛ نظرا للعلاقة الجدلية الموجودة بين الثّقافة والتّنمية.

ولتجسّيم هذه المبادئ، ظهرت عديد المشاريع، والبرامج، والمؤتمرات بمبادرة من دولة واحدة أو مجموعة دول، ومنظّمات أو مؤسّسات من القطاع العام أو الخاصّ أو من المجتمع الأهلي، مثل "السياحة الثّقافية"، و"طرق قرطاج"، و"طريق الحرير"[1]، و"طريق الحديد (العبيد)"، و"طريق الأندلس"، و"طريق الموحدين"[2]، وثقافة الحي. وأسندت لهذه المبادرات، وغيرها "علامة العقد".

---

(1) يستحضر اسم "طريق الحرير" صورة رومانسية، نصفها تاريخي ونصفها الآخر أسطوري، لقوافل الجمال التي سلكت طريقا متعرّجا عبر صحاري وجبال غير مطروقة في آسيا الوسطى. لكن طريق الحرير ليس مجرد جزء من ماض أسطوري، فهو سمة مهمّة من سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية. و"طريق الحرير التاريخي كان يتألف من مسلك برّي وطريق بحري، وقد عمل كلاهما على تسهيل نقل سلع وأفكار جنوب وشرق آسيا إلى أوروبا، من الشاي الصيني إلى اختراعات مثل الورق والبارود والبوصلة، فضلا عن المنتجات الثّقافية مثل النصوص البوذية والموسيقى الهندية". وكان طريق الحرير التاريخي يتألف من مسلك برّي وطريق بحري، وقد عمل كلاهما على تسهيل نقل سلع وأفكار جنوب وشرق آسيا إلى أوروبا، من الشاي الصيني إلى اختراعات مثل الورق والبارود والبوصلة، فضلا عن المنتجات الثّقافية مثل النصوص البوذية والموسيقى الهندية. وعلى نحو مماثل، أعطى طريق الحرير –وهو في المقام الأوّل المسلك البرّي الذي كان يمرّ أيضا عبر العالم العربي إلى أوروبا– الصين القدرة على الوصول إلى علم الفلك الهندي والنباتات والأدوية العشبية، في حين قدّم لها الديانتين البوذية والإسلامية.

(2) يتعلّق الأمر بمسالك مثل «طريق الأمويين» لإبراز العلاقة التاريخية القوية بين الأندلس والعالم العربي، وهي علاقة لا تتجاهل ما حدث في التاريخ من نزاعات، لكنّها تركز على الروابط التاريخية على الأصعدة الثّقافية والتجارية والاقتصادية والمادّية والبشرية. فعندما نتحدّث عن المغرب العربي مثلا، نجد أن هنالك علاقة خاصّة مع الأندلس تجسّدت خلال قرنين أو ثلاثة قرون في قيام كيان سياسي موحّد بين اسبانيا والمغرب العربي، وهي معطيات ينبغي التفكير في توظيفها، ومن أجل هذا أحدث، «طريق الموحّدين، «و«طريق المرابطين»، كما أحدث «طريق الأمويين» والذي يجسّد مظاهر الحضارة العربية التي امتدّت خلال القرون الأولى بين الأندلس والمغرب والمشرق العربيين مرورا بمصر ووصولا إلى سورية والجزيرة العربية.

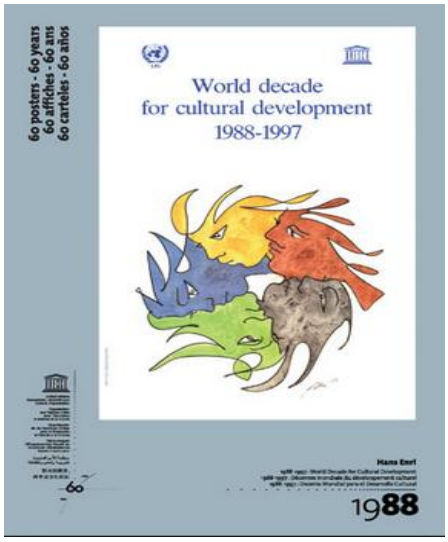

ثمنت منظّمة اليونسكو الحركية التي شهدتها المجموعة الدّولية خلال العقد، ودعت إلى استمرار هذه المبادرة حتى بعد انتهاء العقد، وتنظيم أنشطة تهدف إلى إقناع صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحلّيين والدّوليين بدمج مبادئ التنوّع الثّقافي، وقيم التعدّدية الثّقافية في مجمل السّياسات والآليات والممارسات العامّة، لا سيّما عبر الشراكات العامّة والخاصة. ومن أبرز مبادرات هذه الفترة تكوين اللّجنة الدّولية للتّنمية الثّقافية، برئاسة بيريز دي كويلار، التي انتجت تقريرا بعنوان "الثّقافة والتّنمية: التّنوع البشري الخلاّق"، تمّ عرض نتائجه في أفريل 1995 بمقرّ منظّمة اليونسكو. وعلى الصعيد الأوروبي، مثلت سنة 1997 نهاية العقد العالمي للتّنمية الثّقافية.

وأعطى مؤتمر ستوكهولم حول السّياسات الثّقافية من أجل التّنمية (30 مارس- 2 أفريل 1998) للمجموعة الدّولية، فرصة لاستشراف مستقبل الثّقافة في العالم، وتعبئة الرأي العام العالمي من حكومات وأصحاب مال وأعمال ومجتمع مدني إلى أهميّة اعتبار الثّقافة جوهر التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأساس الحوار والتفاهم بين الشعوب.

وانتهى المؤتمر إلى إعلان مبادئ وخطّة عمل كانتا بمثابة المنعرج في التعاطي مع المسألة الثّقافية بمختلف أبعادها وآليات دعمها وفي علاقتها بالتّنمية الشاملة والمستدامة.

2.4- مشروع العواصم الثّقافية

ظهرت فكرة العواصم الثّقافية، في أوروبا منذ سنة 1983، أي خمس سنوات قبل إقرار العقد، بمبادرة من ميلينا ميركوري (1920-1994)[1]، وجاك لانج، وزيري الثّقافة في اليونان وفرنسا آنذاك، وذلك بهدف إلقاء الضوء على تنوّع الثّقافات الأوروبية والتعريف بقيمها التاريخية والثّقافية، وكذلك لدعم التفاهم والحوار الثّقافي بين الشعوب الأوروبية، في إطار أنشطة وبرامج ثقافية بعيدا عن السياسة. وقد تبنى الإتحاد الأوروبي سنة 1985 هذه المبادرة لدعم التّنمية الثّقافية، حيث يتمّ اختيار العاصمة الثّقافية بعد منافسة تشمل تقديم مشروع متكامل مع موازنة جاهزة وتختار وفق الأهميّة الثّقافية المقدّمة بغض النظر إن كانت المدينة الفائزة هي العاصمة أم لا.

ويهدف المشروع إلى تعزيز الثّقافات داخل الإتحاد. وتقوم المفوضية الأوروبية باختيار العاصمة الثقافية لكل عام بناء على مشروع تتقدّم به المدن المختلفة يتضمّن برامج متنوّعة لعروض فنّية وثقافية رفيعة المستوى في مجالات الموسيقى والمسرح والتّراث والفنون المعاصرة والعلوم والرياضة وفنون الطهي والثّقافات الشعبية.

(1) إحدى أهم النساء اليونانيات في القرن العشرين، فقد كانت لها شخصية قوية ومؤثرة كما كانت ممثلة كبيرة ومناضلة ضد الحكم الديكتاتوري الذي حكم البلاد منذ عام 1967 حتى عام 1974 وكذلك كانت سياسية محنكة ووزيرة قديرة شغلت الرأي العام والإعلام في اليونان فترة طويلة. اسمها الحقيقي أماليا ماريا لكن اسم ميلينا غلب عليها وكثيرا ما كانت غنية عن باقي اللقب للتعريف بها.



تعتبر أنشطة العواصم الثّقافية، فرصة مهمّة، يلتقي فيها الفنانون والمبدعون الصغار والكبار بالشعوب الأوروبية في إطار مشروع ثقافي يستمرّ لمدّة اثني عشر شهرًا. وكانت أثينا أولى المدن الثّقافية الأوروبية. وقد جرى إقرار برنامج العواصم الثّقافية بطلب من المدير العام لمنظّمة اليونسكو خلال اجتماع اللّجنة الدّولية الحكومية للعقد العالمي للتّنمية الثّقافية في دورتها الرابعة في باريس عام 1994. وتمّ إدراج تجربة العواصم الثّقافية الأوروبية كإحدى المشروعات التي تتطابق مع أهداف العقد العالمي للتّنمية الثّقافية. و لم تنته تجربة العواصم الثّقافية بنهاية العقد، بل تواصلت على النطاق الأوروبي وفي الوطن العربي.

3.4- تجربة العواصم الثقافية بعد العقد

تطوّرت آليات العواصم الثّقافية الأوروبية ليتمّ تغيير المسمّى سنة 1999 من مدينة الثّقافة الأوروبية إلى عاصمة الثّقافة الأوروبية. وخلال ذلك، تمّ إجراء التوأمة في الاحتفال الثّقافي بين عديد من المدن الأوروبية في العديد من البلدان، حيث تم اختيار مدينتين في بلدين مختلفين في سنة واحدة. وقد تبنى الإتحاد الأوروبي هذه المبادرة لدعم التّنمية الثّقافية. وأصبح يتمّ اختيار العاصمة الثّقافية بعد منافسة تشمل

تقديم مشروع متكامل مع موازنة جاهزة. ويقع البتّ في الملف المرشح، وفق الأهميّة الثّقافية، بغض النظر إن كانت المدينة الفائزة هي عاصمة البلد المعني أم لا.

وابتداء من سنة 2005، صار اختيار المدينة المؤهلة لحمل اللّقب، يتطلّب تقديم ملف الترشّح، وتشكيل لجنة تحكيم لاختيار المدينة مع إمكانيّة منح اللّقب لأكثر من مدينة واحدة في الوقت نفسه، وفي العام الواحد أو أكثر، حسب ما تقتضيه الأحداث والأوضاع. ويشترط أن تعلن السلطات الوطنية للدّول المعنية، ترشيحها لمدينة واحدة أو أكثر مدة أربع سنوات قبل بدء التنفيذ. ويبلغ ذلك لكل من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللّجنة الأوروبية ولجان الأقاليم. وقد مكّنت المعايير الجديدة اللّجنة المكلفة بالاختيار التي تتألّف من سبع شخصيات مستقلة ورائدة في القطاع الثّقافي، يعين البرلمان الأوروبي اثنين منهم، ويعين المجلس الأوروبي اثنين آخرين، وتعين اللّجنة الأوروبية اثنين أيضا، فيما تعين لجنة الأقاليم الشخصية السابعة. وأدت هذه الطريقة إلى إضفاء نقلة نوعية على الأنشطة والمشاريع التي تترشّح بها المدن والعواصم الأوروبية لنيل اللّقب. ولا تزال هذه الإجراءات معتمدة حتى الآن، ليصل عدد العواصم والمدن الثّقافية الأوروبية 52، حتى سنة 2014.

وتمّ ضبط قائمة العواصم والمدن التي ستحظى بنيل اللّقب، من سنة 2015، إلى غاية 2033. ونسجا على منوال العواصم الثّقافية الأوروبية، اقترحت المجموعة العربية في اليونسكو توسيع هذه التجربة، لتشمل المنطقة العربية، لتعيش هي الأخرى على وقع العشرية، ولخلق حركية محورها الثّقافة، اعتبارا لما للبلدان العربية من مخزون ثقافي متنوّع، أثرى الحضارة الإنسانية، وبات في حاجة إلى تعهد، وإحياء، وصيانة، وتوظيف في الدورة الاقتصادية، وتعريف به على الصعيدين الوطني والعالمي. واستجابت منظّمة اليونسكو لطلب اللّجنة الدّولية للعشرية بالموافقة على ملف ترشّح القاهرة وتونس لتكونان تباعا عاصمتين للثقافة العربية سنة 1996 وسنة 1997، ثم تلتهما الشارقة سنة 1998، وبيروت سنة 1999.



5- العقد العربي للتّنمية الثّقافية ومشروع العواصم الثّقافية : الإعداد والانطلاق والتّطوّر

استئناسا بالعقد العالمي للتّنمية الثّقافية ومواصلة لتجربة العواصم الثّقافية العربية، ورغبة في دعم القطاع الثّقافي على المستوى القطري وبين البلدان العربية، كانت الدّول العربية والمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعدّت لانطلاق العقد العربي للتّنمية الثّقافية ليتزامن مع القرن الحادي والعشرين ومع قمّة الألفية.

ويدشن إعلان "العقد العربي للتّنمية الثّقافية"، مرحلة ثالثة في مسار العمل العربي المشترك على الصعيد الثّقافي، إذ طغى على المرحلة الأولى من مؤتمرات وزراء الثّقافة 1976 – 1986 السعي لترسيخ التقاليد الثّقافية القومية وجعل الثّقافة عنصرا مركزيا بين عناصر التّنمية في العالم العربي، فيما ركّزت المرحلة الثانية 1987–1997 على تطوير التبادل الثّقافي بين البلدان العربية، وكذلك بينها وبين بلدان العالم، وفي هذا السياق وضعت "الخطّة الشاملة للثّقافة العربية" في العام 1985 والتي شكّلت انعطافا في تحييد العمل الثّقافي العربي عن النزاعات السياسية[1].

(1) المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السيّد محمد الميلي، تصريح لجريدة الحياة بتاريخ 22 نوفمبر 1998، العدد 13046، ص18.

وكان المؤتمر العام للمنظّمة العربية قد أقرّ اعتبار الخطّة الشاملة للثّقافة العربية[1] إسهاما من الدّول العربية والمنظّمة في العشرية العالمية للتّنمية الثّقافة التي دعت إليها الأمم المتحدّة. وبقدر تعدّد تجارب التّنمية الثّقافية على الصعيد القطري، فإن ثمّة تحدّيات عديدة لازالت تواجه الثّقافة العربية المعاصرة، على مستوى تضافر الجهود القطرية وتكاملها، من أجل تحقيق تنمية ثقافية عربية مشتركة ومتوازنة، حيث يبدو العامل الثّقافي محوريا في إحداث التكامل الإقليمي العربي، وهو الأبقى، أمام صعوبة تحقّق المدخل الأمني أو السياسي أو الاقتصادي العربي.

(1) يبقى هذا المشروع واحدا من الأحلام العربية الطموحة من أجل السعي لتحقيق نوع من الوحدة الثّقافية، فقد جاء وضع الخطّة الشاملة للثّقافة العربية في فترة كان النظام العربي في حالة من الهدوء النسبي يحاول فيها أن يلملم أطرافه ويستقيم بجسده الذي عانى كثيرا من الجروح والتمزّقات، في خريف 1978. في ذلك الوقت طرحت الجامعة العربية وضع خطّة لإنجاز استراتيجية للثّقافة. وقد تعزّز هذا الاقتراح بعد ذلك في العديد من الاجتماعات الوزارية والفنّية، وعلى أثر دعوة الأمم المتحدّة إلى إقامة عقد للتّنمية الثّقافية، ولكن التحرّك الحقيقي نحو إنجاز هذه الخطّة لم يكن ليتحقّق لولا تبني دولة الكويت لها ممثّلة في الأستاذ عبد العزيز حسين – رحمه الله – الذي كان يشغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، كما كان رئيسا للمجلس الوطني للثّقافة والفنّون والآداب في ذلك الوقت. ففي عام 1979 وتحت شعار (نحو إستراتيجية للثقافة العربية) عقد الوزراء العرب المسؤولون عن الشؤون الثّقافية اجتماعهم بطرابلس وأجمعوا على اختيار عبد العزيز حسين رئيسا للّجنة التي عهد إليها إنجاز هذه الخطّة الطموحة. وتضمّنت في عضويتها نخبة ممتازة من رجال الفكر والأدب والفنّون من مختلف التخصّصات كان منهم أحمد كمال أبو المجد (مصر) وأحمد مشاري العدواني (الكويت) وأديب اللجمي (سوريا) وأنيس صايغ (فلسطين) وشاكر مصطفى (سوريا) والطيّب صالح (السودان) وشفيق الكمالي (العراق) وعبد الحميد مهري (الجزائر) وعبد العزيز المقالح (اليمن) ومحمد أحمد الرشيد (السعودية) ومحمد أحمد الشريف (ليبيا) ومحمد جابر الأنصاري (البحرين) ومحمد المسدّي (تونس) ومنصور الحازمي (السعودية) وناصر الدين الأسد (الأردن). وقد حضر اجتماعات اللّجنة، وشـــارك فيهـــا محيي الدين صابر المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ورعت الكويت عمل اللّجنة منذ خطواتها الأولى، فقد وفّرت لها المقرّ وتحمّلت كلفتها الماليّة وأمدتها بالمواد والخبرات المتوافرة فيها. ولم يكن عمل اللّجنة منغلقا عليها, فقد رأت الإستنارة بآراء مختلف المفكرين والخبراء في ميادين الثقافة المتشعبة، فوضعت برنامج عمل نفذته على امتداد ثلاث دورات وجمعت فيه 600 خبير ثقافي اجتمعوا على مدى 27 ندوة، أي أن كل ندوة منها كانت تضمّ 25–27 خبيرا من مختلف الاختصاصات وقدّم فيها 61 بحثا ووضعت اللّجنة مخطّطا عاما للمجالات الثّقافية تحت عشرة عناوين هي : اللغة العربية، والتّراث العربي والإسلامي, والفنون بألوانها، والأدب بأشكاله، والفكر الإسلامي، والتثقيف العلمي، والإنتاج الفكري، ووسائل الإعلام والاتّصال، والتعاون الثّقافي، ووسائل العمل الثّقافي المختلفة.

ولا يمكن للتقوقع على الذّات أن ينتج فكرا خلاقا وإبداعا سليما. ويضاعف من خطورة هذه الوضعية، تراجع نشاط الترجمة العلمية الدقيقة في الوطن العربي، إضافة إلى عمق الهوّة المعرفية والرقمية التي تفرّق بيننا وبين العالم الأكثر تقدّما، فضلا عن ضُمُور مستوى البحث العلمي في الجامعات التي تقلّص دورها وصورتها في أغلبيتها، في مجرّد مؤسّسات تعليمية عادية، تخرج في معظم الأحيان أعدادا من الكوادر المتوسطة.

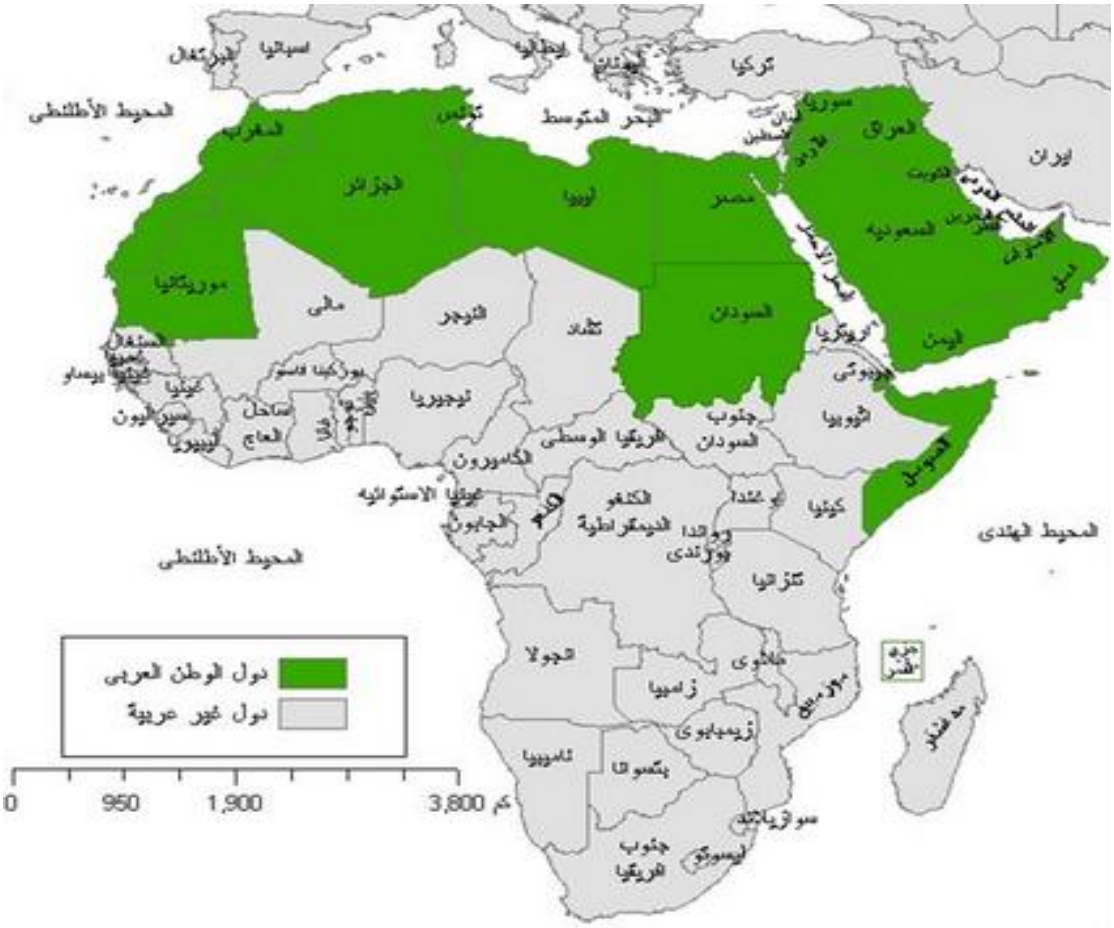

ودعا بيان تونس الصادر عن الدّورة العاشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي (26–27 فيفري/ شباط) 1997، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والبلدان العربية، إلى "العمل على أن تكون خاتمة العقد العالمي للتّنمية الثّقافية، منطلقا لعهد ثقافي عربي يلتزم بخصوصيات الثّقافة العربية، وقيمها الإنسانية، وأبعادها الروحية، ويستوعب أبعاده الثّقافية، ويأخذ بأسباب التعاون الثّقافي الدّولي، وينشط قنوات الحوار الحضاري بين الأمّة العربية وسائر الأمم والشعوب. وأقرّت الدّورة الحادية عشرة للمؤتمر (الشارقة : 21–22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1998)، مشروع العقد العربي للتّنمية الثّقافية الذي قدّمته المنظّمة، والذي يغطّي العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين (2000–2009)، وتمّت دعوة المنظّمة إلى وضع تصوّر لبرنامج تنفيذي لمشروع العقد العربي للتّنمية الثّقافية، يحقّق الأهداف الواردة في الخطّة الشاملة للثّقافة العربية، ويسترشد بها، واقتراح مشروعات تعزّز العمل الثّقافي العربي المشترك، على أن يعرض مشروع البرنامج التنفيذي الخاصّ بالعقد على مكتب اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في أوّل اجتماع له لإبداء الرأي فيه وعمل التوصيات بشأنه.

وقد تبني المؤتمر، اختيار العواصم الثّقافية العربية، ودعم ترشيحها لدى (اليونسكو) مرتبة حسب تاريخ وردود مراسلاتها على النحو التالي: مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) عام 2000، ومدينة الكويت (دولة الكويت) عام 2001، ومدينة عمّان (المملكة الأردنية الهاشمية) عام 2002، ومدينة الرباط (المملكة المغربية) عام 2003، ومدينة صنعاء (الجمهورية اليمنية) عام 2004،



ومدينة الخرطوم (جمهورية السودان) عام 2005، وتكليف اتحاد الناشرين العرب بالتّعاون مع المنظّمة بإقامة معرض سنّوي للكتاب العربي يهتمّ بعرض الإصدارات الجديدة في إطار الاحتفال بالعواصم الثّقافية العربية. واطلّع المؤتمر في دورته الثانية عشرة (الرياض: 21 –23 نوفمبر 2000) على وثيقة التصوّر التنفيذي للعقد العربي للتّنمية الثّقافية، ومشروع العواصم الثّقافية العربية، ودعا الدّول الأعضاء إلى اعتماد التصوّر التنفيذي للعقد العربي للتّنمية الثّقافية والاسترشاد به، وأوصى المنظّمة بطلب خطط تنفيذية من هذه الدّول لمدة عشر سنوات بالنسبة لتحقيق كل هدف من أهداف العقد.

كما دعا الدّول الأعضاء التي اختيرت عواصمها عواصم ثقافية عربية إلى الإفادة من التصوّر التنفيذي الذي أعدّته المنظّمة في هذا الشأن، وإلى تأكيد البعد القومي العربي لنشاطاتها الثّقافية المبرمجة للاحتفاء بالمناسبة، وتقديم برامج ونشاطات ثقافية عربية مشتركة، والتعاون مع الجهات المسؤولة في الدّولة المحتفى بعاصمتها والاستجابة لدعواتها للمشاركة في برامجها الثّقافية، وطلب من المنظّمة مواصلة التّعاون مع الدّول في نشاطاتها الثّقافية، في إطار احتفالها بالعواصم الثّقافية، وتنفيذ مشروعات ثقافية في العاصمة المحتفى بها. وعرضت المنظّمة على الدّورة الثالثة عشرة (عمان، 23–24 أكتوبر 2002)، تقريرا عن انطلاق العقد العربي للتّنمية الثّقافية (2003–2012). واطلّع المؤتمر على هذه الوثيقة، ورغبته منه في انطلاق العقد متكاملا، قرّر تأجيله إلى الفترة من 2005 إلى 2014.



دعا المؤتمر الدّول الأعضاء والمنظّمة إلى تخصيص موارد مالية لتنفيذ مشاريع وبرامج تحقق أهداف العقد، وإلى إعداد وثيقة متكاملة في هذا الشأن تعرض عليه في دورته القادمة. وقامت المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم بعرض الوثيقة المطلوبة على الدّورة الرابعة عشرة للمؤتمر (صنعاء: 01–02 ديسمبر 2004). وبعد الاطّلاع على التصوّر المعروض، تبنّي المؤتمر المبادئ الواردة فيه، ووافق على انطلاق العقد بمناسبة يوم الثّقافة العربية بتاريخ 2005/7/25، ودعا إلى العمل على تجسّيد ما تضمنته من برامج ومشاريع، وتكثيف التّعاون بين الدّول العربية لتحقيق مشاريع ثقافية عربية مشتركة تندرج في إطار العقد، وتقديم تقرير مستقى من تقارير الدّول حول ما تمّ انجازه من أهداف العقد ومشاريعه إلى الدّورة القادمة للمؤتمر، والموافقة على اعتماد شعار العقد المعروض على اللّجنة ودعوة المنظّمة إلى توزيعه على الدّول العربية لوضعه على وثائق البرامج والأنشطة المنفذة في إطار العقد، وتبنّي طلبي كلّ من ليبيا بأن تكون طرابلس عاصمة الثقافة العربية لعام 2011، ومملكة البحرين بأن تكون المنامة عاصمة الثقافة العربية لعام 2012.

ومثلت الدّورة الخامسة عشرة للمؤتمر (مسقط، 08–09 نوفمبر 2006)، فرصة اطّلع خلالها المؤتمر على الوثيقة المقدّمة من المنظّمة حول العقد العربي للتّنمية الثّقافية (2005–2014)، وأشاد بالجهد الذي بذلته الدّول لإطلاق العقد، والبدء بتنفيذ المشروعات المستجيبة لمبادئه والمحقّقة لأغراضه، وهنأ المؤتمر كلاّ من جمهورية السودان، وسلطنة عمان على ما أنجزتاه من برامج ونشاطات وفعاليات ثقافية أثناء الاحتفاء بالخرطوم عاصمة للثّقافة العربية عام 2005، ومسقط عاصمة الثّقافة العربية عام 2006، وبارك لكلّ من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اختيار الجزائر عاصمة للثّقافة العربية عام 2007.



والجمهورية العربية السورية اختيار دمشق عاصمة للثّقافة العربية عام 2008، وتوجّه بالدعوة إلى الدّول العربية لمزيد تكثيف التّعاون فيما بينها لتحقيق مشاريع ثقافية عربية مشتركة تندرج في إطار العقد وتجسّد مبادئه، ومواصلة وضع برامج ثقافية تحقق أهداف العقد، وطلب منها توجيه تقارير دورية إلى المنظّمة بشأن تلك البرامج، ومشاركة الجزائر وسوريا احتفاءهما بكلّ من عاصمتيهما، الجزائر (2007) ودمشق (2008) عاصمة للثّقافة العربية، وتكثيف الأنشطة الثّقافية العربية في إطار برنامجيهما، وطلب من العراق وقطر وليبيا والبحرين التي تمّ اختيار عواصمها، عواصم للثّقافة العربية للأعوام 2009 و2010 و2011 و2012، البدء بإعداد البرامج الثّقافية الخاصّة، ووضع الميزانيات اللاّزمة للاحتفاء بتلك المناسبات، استرشادا بمبادئ العقد.

وبسبب الظروف الأمنية القاهرة التي يتعرّض لها العراق، طلب وزير الثقافة بجمهورية العراق تأجيل الاحتفاء ببغداد عاصمة للثّقافة العربية من عام 2009 إلى عام 2013، وتقدم بالشكر إلى الدّول العربية على دعمها العراق وتأكيدها الاهتمام ببغداد عاصمة ثقافية عربية، مبديا استعداد العراق، مشاركة البلدان العربية الاحتفاء بالعواصم الثّقافية العربية جميعا. ومن ناحيته، تقدّم معالي وزير الثقافة بدولة فلسطين بطلب أن تكون القدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009 على أن تتقاسم الدّول العربية فعاليّات ونشاطات الاحتفاء بالقدس، وتقام في الأقطار العربية جميعا كما في الأراضي الفلسطينية، ويتمّ الاحتفاء بها خارج المنطقة العربية تعريفا بالحقّ العربي في

القدس. قرّر المؤتمر اعتماد القدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009، وهو يدعو المنظّمة إلى التنسيق مع الدّول العربية لوضع برنامج القدس عاصمة للثّقافة العربية.

كما قرّر أن تكون بغداد عاصمة للثّقافة العربية عام 2013، ودعوة الدّول لتوجيه وسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية إلى تكثيف اهتمامها ببرامج العواصم الثّقافية، وإبرازها وتقديمها إلى الجمهور (القارئ والمستمع والمشاهد للتّعريف بها على أوسع نطاق)، ودعوة المنظّمة إلى مخاطبة الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية لإدراج موضوع التّعريف ببرامج العواصم الثّقافية العربية ونشاطاتها على جدول أعمال اللّجنة الدّائمة للإعلام، ومجلس وزراء الإعلام العرب.

واطلّع المؤتمر في دورته السادسة عشرة (دمشق 16–17 نوفمبر 2008)، على تقرير المنظّمة بشأن العقد العربي للتّنمية الثّقافية، وبخاصّة مشروع العواصم الثّقافية العربية، وعلى مذكراتها بشأن الاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009، والمشروعات المقترحة من الدّول للاحتفاء بهذه المناسبة، كما اطلّع على وثيقة "مشاريع البنية التحتية في القدس" المقدّمة من دولة فلسطين والمدرجة ضمن وثائق المؤتمر، وهو إذ يهنئ كلاّ من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية على ما أنجزتاه من برامج ونشاطات وفعاليّات ثقافية أثناء الاحتفاء بالجزائر عاصمة للثّقافة العربية عام 2007، وبدمشق عام 2008.



وإذ يبارك لكلّ من فلسطين اختيار القدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009، ودولة قطر اختيار الدوحة عاصمة للثّقافة العربية عام 2010، فإنّه يقرّر دعوة الدّول العربية إلى الاستمرار في تجسّيد مبادئ العقد العربي للتّنمية الثّقافية في سياساتها الثّقافية وإلى التنسيق فيما بينها للنهوض بالعمل الثّقافي العربي المشترك تحقيقا لأهداف العقد، ودعوة الدّول إلى تضمين تقاريرها الموجّهة إلى المنظّمة ما تمّ إنجازه من أهداف العقد ومشاريعه، وبخاصّة في مجالات التّعاون فيما بينها، وإلى الاستمرار بالاحتفاء بيوم انطلاق العقد في يوم الثّقافة العربية بتاريخ 25 تموز/يوليو من كلّ عام وتكثيف العمل الإعلامي للتّعريف بمبادئ العقد وأهدافه. ودعوة الدّول والمنظّمة إلى مشاركة قطر احتفاءها بالدوحة عاصمة للثّقافة العربية عام 2010، وإلى تنظيم أسابيع ثقافية بالدوحة بهذه المناسبة، ودعوة قطر إلى إعداد برنامج متكامل للاحتفاء بالدوحة عاصمة للثّقافة العربية عام 2010، وإلى إعلام المنظّمة والدّول به في متّسع من الوقت لبرمجة مشاركة كلّ منها فيه، ودعوة كلّ من ليبيا والبحرين إلى البدء بالتخطيط ووضع الميزانيات للاحتفاء بكلّ من سرت (2011) والمنامة (2012) عاصمة للثّقافة العربية.

ويؤكّد المؤتمر الأهميّة الاستثنائية لاعتماد القدس عاصمة للثّقافة العربية 2009؛ نظرا لكون القدس مدينة عربية محتلّة مهدّدة من قبل السلطة الإسرائيلية بمحو هويّتها العربية وتهجير سكّانها الأصليين العرب، مسيحيين ومسلمين، لإحلال مستوطنين يهود غرباء مكانهم؛ وإذ يذكر بقراره في دورة اجتماعاته الخامسة عشرة بمسقط عام 2006، بأن تتقاسم الدّول العربية فعاليّات ونشاطات الاحتفاء بالقدس، وتقام في الدّول العربية جميعا كما في الأراضي الفلسطينية، ويتمّ الاحتفاء بها خارج المنطقة العربية تعريفا بالحقّ العربي في القدس، وبقراره في دورة اجتماعاته الاستثنائية بالجزائر عام 2007 الداعي الدّول إلى صرف الجانب الأكبر من الاعتمادات الماليّة المخصّصة

للاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009 لدعم المؤسسات الثّقافية الفلسطينية العاملة في القدس وصون تراثها الثّقافي، وترميم معالمها التاريخية.

وفي هذا الإطار، دعا المؤتمر الدّول إلى إفادة المنظّمة بالأنشطة والمشروعات الخاصّة بالاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009 لإعداد تقرير متكامل بها، ودعوة الدّول إلى وضع معارض الكتب، وكافة المشروعات الثّقافية والاجتماعية والإعلامية التي تنفذ في أقطارها خلال العام تحت مسمّى "القدس عاصمة للثّقافة العربية 2009"، وإلى تكثيف العمل الإعلامي المقروء والمسموع والمرئي خلال العام للتّعريف بأهداف اختيار القدس عاصمة للثّقافة العربية، كما بقضية القدس وعروبتها وما يتهدّدها من أخطار، ودعوة الدّول إلى توجيه سفاراتها ومراكزها الثّقافية خارج الوطن العربي إلى التّعريف بأهداف اختيار القدس عاصمة للثّقافة العربية، وإلى تكثيف الحضور الإعلامي والثّقافي للقدس في نشاطاتها، ودعوة وزارات التربية والتعليم العالي إلى تخصيص حصص دراسية طوال العام وفي كافة مستويات التعليم، للقدس والتّعريف بتاريخها القديم والحديث وما تواجهه من أخطار طمس هويّتها العربية تحت نير الاحتلال، ودعوة الدّول إلى إصدار طوابع بريدية تحمل شعار "القدس عاصمة للثّقافة العربية"، وكذلك ملصقات، وبطاقات معايدة، وغيرها من المطبوعات والصور لمعالم في القدس يخصّص ريع بيعها لدعم المؤسّسات الثّقافية في القدس، من خلال وزارة الثّقافة الفلسطينية، والصندوق المخصّص لذلك، ودعوة الدّول إلى تقديم الدّعم المالي لمشاريع البنية التحتية في القدس المعروضة على المؤتمر في الوثيقة المقدّمة من فلسطين، من خلال وزارة الثّقافة الفلسطينية والصندوق المخصّص لذلك، ودعوة المؤسسات الثّقافية الرّسمية ومؤسّسات القطاع الخاصّ العربية لتقديم الدّعم المالي للمؤسّسات والمراكز الثّقافية الواقعة داخل أسوار مدينة القدس من خلال وزارة الثّقافة الفلسطينية.

وإذ تلقى المؤتمر بالشكر دعوة فلسطين كافة المعنيين بالشؤون الثّقافية في الوطن العربي، رسميين ومؤسّسات ومثّقفين ومبدعين، للمشاركة في افتتاح احتفالية القدس عاصمة للثّقافة العربية التي ستنطلق في الثاني والعشرين من شهر حانفي 2009 من مدينة القدس، فإنّه يدعو إلى المشاركة فيها تأكيدا للهويّة الثّقافية العربية للقدس، ويوصي بالاحتفاء بهذه الانطلاقة في اليوم الذي حدّدته اللّجنة الوطنية العليا الفلسطينية للاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية، وإقامة المعرض المتنقل لصور الآثار العربية والإسلامية في القدس، وندوة دولية حول القدس خلال عام 2009 خارج الوطن العربي، إسهاما في التّعريف بقضيّة القدس في المحافل الدّولية، والتنسيق مع رئيس معهد العالم العربي بباريس لاحتضان المعهد أنشطة ثقافية خاصّة بالاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009.



وأشاد المؤتمر في دورته السابعة عشرة (الدوحة 27–28 أكتوبر 2010)، بنجاح الاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية 2009 في تأكيد عروبة القدس والتصدّي لمحاولات السلطة الإسرائيلية المحتلّة تهويد المدينة وطمس معالمها الثّقافية والحضارية والتاريخية العربية، ويشكر دولة فلسطين والدّول العربية جميعا على إسهامها الثّقافي والفنّي في هذه المناسبة القومية، ويشكر الدّول التي قدّمت الدّعم لمشروعات البنية التحتية الثّقافية في المدينة المقدّسة.

واطّلع المؤتمر على تقرير المنظّمة بشأن العقد العربي للتّنمية الثّقافية، وبخاصّة مشروع العواصم الثّقافية العربية، وعلى تقريريها بشأن الاحتفاء بالقدس عاصمة للثّقافة العربية عام 2009، والدوحة عاصمة للثّقافة العربية 2010.



كما اطّلع على التقريرين اللّذين أعدّهما كلّ من ليبيا، ومملكة البحرين بشأن الاستعدادات الجارية للاحتفاء بسرت عاصمة للثّقافة العربية عام 2011، وبالمنامة عاصمة للثّقافة العربية عام 2012، وعلى الدّراسة التي وضعتها المنظّمة تنفيذا لتوصية اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية (الرياض، 2009) بشأن تصوّر لمرحلة جديدة لمشروع العواصم الثّقافية العربية في ضوء التجربة الأوروبية، والاستمرار في تجسيد مبادئ العقد العربي للتّنمية الثّقافية في السياسات الثّقافية للدّول العربية، وإلى التنسيق فيما بينها للنّهوض بالعمل الثّقافي العربي المشترك، وتفعيل الاتّفاقيات الثنائية فيما بينها، تحقيقا لأهداف العقد، وتفعيل التواصل الثّقافي بين الدّول العربية ومع الثّقافات الأخرى، وتكثيف حضورها الثّقافي في الخارج وإكسابه مزيدا من الفاعلية، والعمل معا على تقديم الصورة المشرقة للثّقافة العربية المعاصرة المتصفة بالجمع ما بين الأصالة والحداثة، لنفي الصورة النمطية السائدة عنها في الغرب خاصّة، ودعوة الدّول إلى الاحتفاء بيوم اللّغة العربية الذي أقرّه المجلس التنفيذي للمنظّمة.

كما أشاد المؤتمر بتجربة دولة قطر المتميّزة في احتفائها بالدوحة عاصمة للثّقافة العربية عام 2010، وبالبرامج الثّقافية التي نظمتها خلال العام، وبالإنجازات التي حقّقتها للنّهوض بالحياة الثّقافية، وتأكيد دور الثّقافة بما هي عنصر أساسي في التّنمية الشاملة، ودعوة الدّول التي ستحتفي بمدنها عواصم للثّقافة العربية إلى الاستفادة من هذه التجربة، ودعوة الدّول والمنظّمة إلى مشاركة دولة ليبيا احتفاءها بسرت عاصمة للثّقافة العربية عام 2011، وإلى تنظيم أسابيع ثقافية بسرت بهذه المناسبة، ودعوة البحرين إلى إعداد برنامج متكامل للاحتفاء بالمنامة عاصمة للثّقافة العربية عام 2012، وإلى إعلام المنظّمة والدّول به في متّسع من الوقت لبرمجة مشاركة كلّ منها فيه. ودعوة العراق، وقد تمّ اختيار عاصمته بغداد عاصمة للثّقافة العربية عام 2013، إلى البدء بالتخطيط، ووضع الميزانيات اللاّزمة للاحتفالية في ضوء مبادئ العقد العربي للتّنمية الثّقافية مع التركيز على مشروعات البنية التحتية، وإعلام المنظّمة بها.

وفي ذات السياق، أكّد المؤتمر أهميّة مشروع العواصم الثّقافية العربية والحرص على استمراريته، ودراسة الوثيقة المقدّمة من المنظّمة بشأن المرحلة الجديدة المقترحة لهذا المشروع، وتفويض اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في اجتماعها القادم، اتخاذ القرار بالصيغة التي ستعتمد في الاستفادة من مشروع العواصم الثّقافية العربية للخروج إلى العالم كمجموعة عربية واحدة لتقديم صورة متكاملة العناصر للإبداعات الثّقافية والفنّية العربية الحديثة، وللتنوّع الثّقافي الثرّي في إطار الوحدة الثّقافية العربية، ودعوة الدّول إلى تقديم أوراق بشأن مقترحاتها لصياغة سياسة العلاقات الثّقافية العربية مع الآخر، وتوجيهها إلى المنظّمة لعرضها ومناقشتها في الاجتماع القادم للّجنة الدّائمة للثّقافة العربية تمهيدا لإعداد وثيقة بهذا الشأن تعرض على الدّورة القادمة للمؤتمر.

واطلّع المؤتمر في دورته الثامنة عشرة (المنامة : 13–14 نوفمبر 2012) على تقرير المنظّمة بشأن العقد العربي للتّنمية الثّقافية، وبخاصّة مشروع العواصم الثّقافية العربية.

وبعد الاطّلاع على ما قدّمته جمهورية العراق من تصوّر للاحتفاء ببغداد عاصمة للثّقافة العربية عام 2013، يدعو المؤتمر جمهورية العراق إلى العمل على الاستفادة من التجارب السابقة في تنظيم فعاليات العواصم الثّقافية. وبناء على تقدّم ليبيا بطلب تسمية طرابلس عاصمة للثّقافة العربية عام 2014، أوصى المؤتمر بالاستجابة لهذا الطلب، ويدعو ليبيا إلى تقديم برنامج احتفائها والاستفادة من التجارب المتميّزة للاحتفاء بالعواصم الثّقافية، وإعلام المنظّمة والدّول ببرنامجها في متّسع من الوقت. وأكّد المؤتمر، على اعتبار القدس عاصمة دائمة للثّقافة العربية، وتوأمتها مع كلّ عاصمة ثقافية عربية يُحتفى بها، ومواصلة الفعاليّات والأنشطة الثّقافية المؤكّدة عروبة القدس ثقافة وحضارة ومصيرًا، ودعوة الدّول إلى مواصلة تقديم الدّعم المالي لمشروعات البنية التحتية والمؤسّسات الثقافية في القدس المقترحة من فلسطين، بالتنسيق مع المنظّمة لتنفيذها بمدينة القدس.

وأفضى التّعاون مع اللّجنة الوطنية الفلسطينية للقدس عاصمة دائمة للثّقافة العربية في تنفيذ خطّتها ومباركة استحداث جائزة القدس للثّقافة والإبداع والتي تمنح سنويا لمبدعين مقدسيين وفلسطينيين وعرب وأجانب ممّن قدّموا أعمالا إبداعية بشأن القدس.

وفي خصوص مستقبل مشروع العواصم الثّقافية العربية، اطّلع المؤتمر على مذكرة المنظّمة، وعلى ملاحظات الدّول بشأن المشروع، وهو إذ تقدر أهميّة استمرار مشروع العواصم الثّقافية العربية على ضوء المقترحات التي تقدّمت بها الدّول والرؤى التي تضمنتها الوثيقة التي أعدّتها المنظّمة بشأن المرحلة الجديدة المقترحة لهذا المشروع، يقرّر المؤتمر على أن يكون اختيار العاصمة وفق الشروط الآتية :

- لا يشترط أن تكون المدينة المرشّحة هي العاصمة السياسية للدّولة.
- توفّر الحدّ الأدنى من البنية الثّقافية الأساسية بالمدينة المرشّحة.

– أن تتقدّم الدّولة بمشروع تنموي للمدينة المرشّحة.

– لا يحق للدّولة التي يتمّ اختيار مدينة منها التقدّم بترشيح جديد إلا بعد مرور ستّ سنوات.

– يجوز بقرار من المؤتمر استثناء بعض الدّول التي لم يسبق أن تمّ اختيار مدينة منها عاصمة للثّقافة العربية من بعض الشروط، عملا بمبدأ تكافؤ الفرص مع مراعاة ظروف هذه الدّول، وفي مثل هذه الحالة، يجوز تقديم بعض المشاريع التنموية لهذه الدّول.

– تقديم ملفات الترشّح إلى المنظّمة لعرضها على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية.

ومن ناحية أخرى، كلّف المؤتمر المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تحديث العقد العربي للتّنمية الثّقافية 2005–2014 المنبثق عن التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، على أن يقدّم إلى المؤتمر في دورته القادمة ليشكل أرضية عمل علّمية، موضوعية، وواقعية، تمكّن المؤتمر في نهاية المطاف من تجديد العهد مع العقد.

6 – العقد العربي للتّنمية الثّقافية ومشروع العواصم الثّقافية : التقييم والمقترحات

سجّلت فترة العقد مواصلة برنامج العواصم الثّقافية العربية ليصل عدد الدّول العربية التي حظيت بهذا اللّقب، سواء في إطار العقد العالمي للتّنمية الثّقافية، أو قبل انطلاق العقد العربي للتّنمية الثّقافية، أو خلاله 18 دولة. وقد بدأت فكرة الاحتفاء باختيار مدن عربية مُحدّدة، ليتمّ إعلانها عواصم للثّقافة العربية في عام 1995، وكان اختيار القاهرة سنة 1996 إيذانا بتدشين أوّل عاصمة للثّقافة العربية، ثمّ تمّ اختيار مدينة تونس كعاصمة للثقافة العربية سنة 1997 تزامن مع اختتام العقد العالمي للتّنمية

الثّقافية، ثمّ الشارقة سنة 1998، وبيروت سنة 1999، ثمّ الرياض سنة 2000، فمدينة الكويت سنة 2001، ثمّ عمّان سنة 2002، فمدينة الرباط سنة 2003، ثمّ صنعاء سنة 2004، فالخرطوم سنة 2005، ثمّ تمّ اختيار مسقط لتكون عاصمة للثّقافة العربية سنة 2006، فمدينة الجزائر سنة 2007، ثمّ دمشق سنة 2008، فالرياض مرّة أخرى سنة 2009، ثمّ مدينة الدوحة سنة 2010، فمدينة سرت سنة 2011، مرورا بالمنامة عام 2012، ووصولاً إلى العاصمة العراقية بغداد سنة 2013. وفي ضوء بلوغ العقد نهايته، واستمرار رغبة الدّول العربية مواصلة برنامج العواصم الثّقافية، وفي إطار الاستفادة من التطوّرات التي عرفتها التجربة الأوروبية، تولّت المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم، تقييم تجربة العقد ومشروع العواصم الثّقافية.

1.6- مستقبل مشروع العواصم الثّقافية العربية

بدأت تجربة العواصم الثّقافية العربية، بناء على اقتراح توجّهت به الدّول العربية إلى منظّمة اليونسكو خلال اجتماع اللّجنة الدّولية الحكومية العشرية العالمية للتّنمية الثّقافية (باريس 1995). وقد بقي الأمر مرهونًا باجتهاد كلّ دولة، وتفاعل المشهد الثّقافي العربي معها. ولئن غلب التّسييس على هذه المناسبة، وطغيان البهرجة الإعلامية عليها، على حساب البعد الثقافي، فإنّ ذلك لا يلغي الفكرة، ولا يحول دون إنجاحها، فهي فرصة للعمل من أجل ثقافة مشتركة، والتطلّع إلى أفق جديد في سياق الثّقافة العالمية. وحين تحتضن، العواصم والمدن الثّقافية العربية، هذه المناسبة، فإنّها تستنطق تاريخا في حاجة إلى الحضور، وتكتشف منارات لا زالت تتجدّد في ثقافتنا الحاضرة.

من المؤكّد أن هدف اليونسكو من مشروع الإعلان عن العواصم العربية كان مغايرا لما يتمّ الآن. لقد كان الهدف الرئيسي منه هو التركيز على بناء المؤسّسات،

وليس على المظاهر الاحتفالية، وهو أمر شبيه بما يحدث في المسابقات الرياضية الكبرى، فلا يمكن أن تقام أي بطولة في أيّ دولة في العالم دون إن تقدّم ملفا يشمل ما لديها من ملاعب، وتجهيزات رياضية، وأماكن لإقامة المشاركين، ووسائل الاتّصال للوفود الإعلامية، أي أنّ معالم البنية الأساسية، يجب أن تكتمل قبل السّماح لأيّ دولة بإقامة هذه البطولة. ولا ادري لماذا لا يتم الأخذ بهذه المقاييس قبل السماح لأي مدينة بأخذ لقب العاصمة الثقافية. فالعديد من مدننا العربية الكبرى، لا تملك اوركسترا للموسيقى السيمفونية أو دارا للأوبرا، أو مسارح مجهزة للقيام بمواسم مسرحية متّصلة، أو صناعة سينمائية، أو بأضعف الإيمان مكتبة خاصة بالسينما، وبعض المدن العربية، لا تملك متحفا للفن الحديث، أو مسرحا صالحا للعروض المتقدّمة، أو حتى مكتبة وطنية معدّة، ومفهرسة، وفقا للأساليب العصرية، ومع ذلك فهي تسعى لان تكون عاصمة ثقافية.

1.1.6 – مشروع العواصم الثّقافية العربية : تقييم التجربة

تبنت الدّول العربية مبادئ العقد العربي للتّنمية الثّقافية، وكثّفت جهودها لتحقيقها على المستويين المحلّي والعربي الثنائي والجمعي. وأقامت هيئاتها وقطاعاتها المختلفة العديد من الفعاليّات بهدف مزيد النّهوض بالعمل الثّقافي العربي المشترك وتفعيل الاتفاقيات الثنائية فيما بينها. وتمكّنت من تنفيذ أنشطة شملت مجالات الترجمة، ومنح الجوائز، وتنظيم معارض الكتب والفنّون التشكيلية والحرف اليدوية، وورش العمل الفنّية والعروض الخاصّة بالمسرح والسينما، والمهرجانات والمسابقات والأسابيع الثّقافية، وتبادل الوفود والفرق الفنّية، وإحداث المؤسّسات الثّقافية الجديدة، وتأهيل المؤسسات الموجودة وتطوير آدائها، ورعاية الإبداع وتشجيع المبدعين ودعم المثّقفين.

كما تمّ تسجيل مبادرات من القطاع الخاصّ لدعم الثّقافة والاهتمام بالصناعات الثّقافية، وتحقيق التكامل على المستوى الوطني وعلى صعيد البلدان العربية، واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقـــوق المؤلف، وإيلاء الملكية الفكرية الأهميّة القصوى لمواجهة المخاطر والتحدّيات المترتبة على ترويج الصناعات الثّقافية وعلى المبادرات التجارية للمنتجات الثّقافية، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاصّ والأفراد على رعاية الإبداع والمبدّعين بسنّ القوانين والتشريعات القاضية بالإعفاء من الضرائب على المداخيل المقدّمة لتلك الرعاية. ولا يتّسع المجال لذكر كلّ ما أنجز خلال العقد، بل إنّنا اقتصرنا على بعض المحاور.

وقد شهدت فعاليّات بغداد عاصمة ثقافية تنظيم ندوة يومي 20 و21 نوفمبر 2013 ببغداد خصّصت لتقييم العواصم الثّقافية العربية من خلال تجربة بغداد، وأفضت إلى جملة من التوصيات منها اقتراح "تشكيل فريق من المتخصّصين تقع على عاتقه إقامة ورشة عمل تضع إستراتيجية جديدة لاختيار العاصمة الثّقافية، تستشرف المستقبل بجوانبه العلّمية والفكرية والتّقنية على نحو دقيق، وفق ثوابت ورؤى تتناغم وعمل المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوصفها الجهة المسؤولة عن الاختيار والتنفيذ بحكم مسؤوليّتها الأدبية والسّياسية والتنظيمية عن ذلك أوّلا، وبما ينطلق من معطيات الواقع العربي بأبعاده جميعا"، وكذلك تنشيط وتفعيل حضور (القدس) بوصفها عاصمة دائمة للثّقافة العربية في كلّ نشاط ثقافي عربي، ومنها مشروع العاصمة الثّقافية بوصفها توأمًا لكلّ عاصمة يسند لها اللّقب، وتوفير الدّعم المعنوي والمادّي اللاّزم لإقامة الملتقيات والندوات الثّقافية بشأن القدس، ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، والتصدّي للحملات الشرسة التي ترمي إلى طمس الهويّة العربية الإسلامية" لمدينة القدس، والاعتداء على معالمها الثّقافية والتاريخية.

وتوالى اختيار العواصم السياسية ليتمّ الاحتفاء بها كعواصم للثّقافة العربية. وأخذ الاحتفاء شكلاً دوريًا بين مختلف تلك العواصم بمنأى عن مدى جاهزية المدينة المختارة لتكون عاصمة للثّقافة العربية. ولئن كان ذلك معيبا في أصل هيكلية أسس الفعالية، فإنّه من الناحية المبدئية متوافق مع أهداف ورسالة الفكرة الرئيسة التي تهدف إلى "تنشيط المبادرات الخلاقة، وتنمية الرصيد الثّقافي والمخزون الفكري والحضاري، وذلك عبر إبراز القيمة الحضارية للمدينة المستضيفة لفعاليات تظاهرة عاصمة الثّقافة، وتنمية ما تقوم به من دور رئيس في دعم الإبداع الفكري والثّقافي، تعميقا للحوار الثّقافي والانفتاح على ثقافات وحضارات الشعوب، وتعزيزا لمنظومة القيم، والتآخي، والتسامح، واحترام الخصوصية الثّقافية". ولكن أهمية هذا التقليد لا تحجب السؤال : هل حقق مشروع العاصمة الثّقافية الآمال التي عقدت عليه حين أقرّت منظّمة اليونسكو هذا الأمر وأعطت لعالمنا العربي حقّه في عاصمة ثقافية خاصّة، على غرار ما تفعله أوروبا في اختيار عاصمة ثقافية لها كلّ عام ؟ وبوضوح أكثر، يمكن أن يبرز التساؤل التالي، وهو: ما الفائدة الجوهرية التي حصدتها المدن العربية خلال فترة اختيارها عاصمة للثّقافة العربية ؟ وما القيمة الجوهرية التي اكتسبها العالم العربي على مختلف شرائحه الاجتماعية، وفئاته الثّقافية من تصدر تلك المدينة للثّقافة العربية طوال سنة بأكملها ؟

علينا أن نعترف أن كثيرا من المظاهر الثّقافية التي حدثت في العديد من المدن التي تمّ اختيارها عواصم ثقافية تنتمي إلى ذلك النوع الاحتفالي المؤقت السريع الزوال أكثر ممّا تندرج في إطار محاولات ترسيخ القيم الثّقافية والإسراع في إعداد البنية التي يتطلّبها العمل الثّقافي. وقليلة هي المدن التي استغلّت هذه الفرصة كي تدعم العمل الثّقافي، الذي طال تعثّره، والذي يعاني من التخلّف في كثير من مظاهره، ولعل المثّقفين العرب الذين احتضنت بلدانهم احتفالية العاصمة الثّقافية، كانوا من أوضح

الأصوات التي انتقدت الكيفية العشوائية، والبرمجة الارتجالية التي يتمّ بها اختيار وإدارة المظاهر الثّقافية لعاصمتهم. وهم يدركون جيّدا أهميّة هذه الفرصة، وكيف يمكن أن تساعد مناسبة مثلها، تختلط فيها العوامل السّياسية، والمشاعر الوطنية في إعطاء العمل الثّقافي دفعة متميّزة.

ولكن التجربة تؤكّد أنّ المظاهر الاحتفالية، مهما بلغت درجة الإبهار فيها، تزول بعد وقت قصير، ولا يبقى غير العمل المؤسسي الغائب حتى الآن عن خارطة التخطيط للمدن الثّقافية العربية. إنّ علينا أوّلا إذا أردنا أن نقيم تنمية ثقافية حقيقية في عالمنا العربي الفصل بين العاصمة السياسية والعاصمة الثّقافية، وأن نتطلّع إلى مدن الصف الثاني المحرومة من كلّ هذه الخدمات حتى يشعر أهلها، قبل الغرباء، أن هناك شيئا جديدا قد أضيف إليهم. كما أنّ على كلّ دولة أن تفعل كما تفعل عندما تريد ترشيح نفسها لإقامة أي دورة رياضية، وذلك بأن تقدّم ملفا متكاملا بكلّ ما لديها من منشآت، سواء منها التي تمّ تجهيزها أو التي ما زالت تحت التجهيز، ويحدّد هذا الملف الأولويات بالنسبة لكلّ مدينة واحتياجاتها أيضا.

تبقى بعد ذلك مسألة على جانب كبير من الأهميّة وهي التمويل، واعتقد أنّه لا غنى عن عمل جماعي عربي مشترك في هذا الجانب، يتمّ فيه تقديم الأموال وتبادل الخبرات. إن عمر كل عاصمة يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقلّ من الإعداد والتجهيز، وعلى البلد الذي يسند له اللّقب، أن يضع، خلال هذه السنوات، خطّة شاملة لتّنمية أيّ مدينة، ووضع بيان بالمنشآت الناقصة، ويتمّ تدبير المبالغ من خلال صندوق عربي مشترك للتّنمية الثّقافية لا يوجه الإنفاق فيه إلاّ لهذه الغاية. وهنا، يمكن التذكير بقرار الدّورة العاشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية قي الوطن العربي، الذي عقد في تونس يومي 26 و27 فيفري عام 1997، والذي دعا المنظّمة إلى

إعداد دراسة جدوى إنشاء صندوق لدعم الثّقافة والمثّقفين العرب (1)، يموّل من الدّول والمؤسّسات العربية والتبرّعات الطوعية، وتفعيل المشروع ووضعه موضع التنفيذ.

وفي هذا السياق، يجب أن ألاّ نترك المجال للجهود الحكومية فقط، لأنّ قواعد البيروقراطية كفيلة بقتل كلّ إبداع، ولكن علينا أن نتيح الفرصة للجمعيّات الأهلية والمؤسّسات غير الحكومية حتى تقوم بدورها. فقد أصبح هذا الاتّجاه هو السائد بين مختلف دول العالم، وهو الأسلوب المتّبع في الدّول الأوروبية التي سبقتنا في هذا المجال. وهو ما لم يحدث حتى اليوم في محيطنا العربي على الرغم من وحدة الثّقافة، والقيم، والعادات، واللّغة، بل واللّهجة أيضاً، كما هو الحال في دول المغرب العربي، ودول مجلس التّعاون الخليجي وشبه الجزيرة العربية بوجه عام. الأمر الذي يفرض تساؤلا وجوديا حول مدى الفائدة المرجوّة من إقامة مثل هذه الفعالية، وحجم تأثيرها الثّقافي بالدرجة الرئيسة، علاوة على تأثيرها الاقتصادي، ودورها في توثيق عرى الروابط السّياسية والاجتماعية بين مختلف الأقطار العربية.

فإذا كانت فعاليّات العواصم الثّقافية في السنوات الماضية، قد حقّقت الحدّ الأدنى من أهدافها ورسالتها، وكان لبعض منها الدّور البيِّن في التعريف بإسهامات المدينة عبر طباعة عديد من البحوث والمؤلفات، فإن الحال يجب أن يأخذ منحى جديدا في هذه المرحلة الثانية لاختيار عواصم الثّقافة العربية، إذ ليس من المقبول اليوم أن يتمّ اختيار مدينة معيّنة لتكون عاصمة للثّقافة العربية دون أن تكتمل فيها أهمّ العناصر الرئيسية لأيّ فعل ثقافي بتوفير نشاط مسرحي قومي، ومعاهد متخصّصة لدّراسة الفنّون الموسيقية والتصويرية، ناهيك عن وجود دور مجهزة لتنظيم مختلف

(1) اقتراح مقدّم من المرحوم الأمير فيصل بن فهد بن عبد العزيز آل سعود (1946–1999)، الرئيس العام لرعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية، آنذاك.

تلك الفعاليّات المسرحية والموسيقية والسينمائية، الأمر الذي يفرض استحداث معايير دقيقة لقبول ترشّح أي مدينة لمسابقة عاصمة الثّقافة العربية؛ ولو تمّ ذلك في قابل الأيام لتغيّر نسق الاحتفال كلّيا، حيث سيبرز دور تلك النشاطات على ساحة الاحتفال بوجه عام.

وفي حينه سيُحدث اختيار أي مدينة، وفقا لذلك كعاصمة للثّقافة العربية نقلة نوعية في النسق الثّقافي، ضمن إطار محيطنا الاجتماعي، لكونها ستصبح مدار اهتمام كلّ فئات المجتمع. وعليه، ووفقا لذلك، ستدخل المدن في منافسة مع بعضها البعض لنيل اللّقب وتنظيم الفعالية، وسيكون للمثّقف دوره الفاعل في التخطيط، وتنظيم مختلف الفعاليّات، وأوجه النشاط الثّقافي الذي سيحرص على أن يتلامس ثقافيا مع جميع القواعد المجتمعية، عبر نقل مختلف الفعاليات من حيّزها المغلق إلى نطاقها المفتوح. كما سيحرص على أن تترك مدينته بصمتها الخاصّة في أذهان كلّ مرتاديها خلال سنة الاحتفال، خاصّة عبر تقديم مختلف العروض المميّزة لأنواع عديدة من الفنّون التّراثية والفلكلورية، علاوة على بقية الفنّون التشكيلية، وفنّون التصوير الضوئي، وعروض المنولوج أو ما يعرف بـــ «stand up show» ، إلى غير ذلك من أشكال اللّوحات الفنّية التي يتمّ عرضها أمام مختلف الجموع في إحدى ساحات المدينة الواسعة، أو ضمن أحد أروقتها الفسيحة، وعلى طول أحد شوارعها، وهو ما يفتح الباب لحضور جماهيري كبير، وزيادة تفاعلهم مع مختلف تلك الفعاليّات، أسوة بفعاليّات الأولمبياد الرياضية، تلك التي يحرص على تنظيمها، ويهتم لنجاح فعاليّاتها الصغير قبل الكبير، ويجد فيها العامل غايته ومراده قبل المسؤول، ممّا يرفع من شأنها لتكون قضيّة وطنية جامعة، فهل آن الأوان لأن نجعل من الثّقافة هما وطنيا جامعا ؟

وسعيا منها لتطوير تجربة العواصم الثّقافية العربية، شاركت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[1]، يومي 31 تشرين الأول و1 تشرين الثاني 2014 بمدينة نابولي (إيطاليا)، في المنتدى العالمي الذي عقدته جمعيّة مدينة الفنّ والثّقافة الإيطالية (CIDAC) تحت عنوان "مدن عواصم الثّقافة : تجارب لحوار الثّقافات". ويندرج هذا المنتدى في نطاق استعداد المدن الإيطالية المرشّحة لعاصمة الثّقافة الأوروبية لعام 2019، وذلك من خلال مقارنة تجارب تظاهرتي «عاصمة الثّقافة الأوروبية»، و«عاصمة الثّقافة العربية»، وضرورة بناء جسور الحوار بين مختلف هذه الثّقافات الإنسانية، وتوظيف تنوّعها للمساهمة في تحقيق التّنمية المستدامة لشعوب هذه البلدان.

2.1.6 – مستقبل العواصم الثّقافية العربية : المقترحات:

تنفيذا لقرار مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي، ودعوة اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في اجتماعها بتونس يومي 11 و12 مارس 2014، المنظّمة إلى جعل مناسبة عاصمة الثّقافة العربية فرصة لإعداد برامج تدعم البنيات الثّقافية التحتية، وتضمن إشعاع الثّقافة العربية، وتقديم ملفات متكاملة تخصّ الترشيح للعواصم الثّقافية العربية للأعوام المتبقية، وتشجيع التّعاون مع الدّول خارج الوطن العربي، ذات العلاقات التاريخية المتميّزة مع العالم العربي، في إطار فعاليات عواصم الثّقافة العربية، المقترح، أن يتمّ :

أ– القدس عاصمة دائمة للثّقافة

– الاستمرار في بتسميّة القدس عاصمة دائمة للثّقافة العربية، وتوأمتها مع كلّ عاصمة ثقافية عربية يحتفى بها، ومواصلة الفعاليّات والأنشطة الثّقافية المؤكّدة على

(1) ممثّلة بالدكتورة حياة القرمازي، مديرة إدارة الثّقافة وبرنامج حماية التراث.

عروبة القدس، ودعوة الدّول إلى مواصلة تقديم الدّعم المالي لمشروعات البنية التحتية والمؤسّسات الثّقافية في القدس بالتنسيق مع المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ب – العواصم والمدن الثّقافية العربية الأخرى

– الاستمرار في مشروع العواصم الثّقافية العربية، واتّخاذ التدابير اللاّزمة لتطوير هذا المشروع، وإخراجه من طابعه الروتيني ليؤسّس لثّقافة عربية مستقبلية.

– اقتراح "تشكيل فريق من المتخصّصين تقع على عاتقه إقامة ورشة عمل تضع إستراتيجية جديدة لاختيار العاصمة الثّقافية، تستشرف المستقبل بجوانبه العلّمية والفكرية والتقنّية على نحو دقيق، وفق ثوابت ورؤى تنسجم مع مبادئ الخطّة الشاملة للثّقافة العربية وأهدافها، وتتناغم مع عمل المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم بوصفها الجهة المسؤولة عن الاختيار والتنفيذ بحكم مسؤوليّتها الأدبية والسّياسية والتنظيمية، وتستند إلى معطيات الواقع العربي بأبعاده المختلفة".

– الاستعداد للعاصمة الثّقافية، كما هو الشأن عندما تريد الدّولة ترشيح نفسها لإقامة أي دورة رياضية، أي أن تقدّم ملفًا متكاملاً بكلّ ما لديها من منشآت، سواء منها التي تمّ تجهيزها أو التي ما زالت تحت التجهيز، أو المشاريع التي تعتزم تنفيذها، ويحدّد هذا الملف الأولويات بالنسبة لكلّ مدينة واحتياجاتها أيضا.

– اختيار المدينة الراغبة في الترشّح للفوز باللّقب، انطلاقا من ملف تقدّمه، وتقوم لجنة يتمّ اختيارها من قبل المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم، تضمّ خبراء ومثّقفين في مجال التّراث والإبداع لدراسة ملف الترشّح قبل عرضه على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية.

– تنفيذ أنشطة تعزّز الفهم الصحيح للاحتفاء بالعاصمة من خلال إقامة المشاريع الثّقافية التي تعنى بنقل الآداب العربية إلى العالم من خلال التأليف والترجمة، وإنتاج الأفلام الوثائقية الخاصّة بحضارة وتاريخ العاصمة المحتفى بها.

– العمل من خلال اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية على ترشيح إحدى العواصم الثّقافية العربية المحتفى بها للخروج بها إلى العالم كعاصمة متكاملة العناصر في إبداعاتها الثّقافية والفنّية في إطار الوحدة الثّقافية العربية أو من خلال مشاركات الدّول العربية للعواصم الثّقافية الأوروبية أو العكس.

– إقامة شبكة واسعة من التبادل الثّقافي بين الدّول العربية من خلال تنظيم (المعارض، والمخيّمات، والمهرجانات، والعروض الفنّية والمسرحية، وتبادل الخبرات الفنّية).

– دعم التّفاعل والحوار بين الثّقافة العربية والثّقافات الأخرى والتّواصل بين مثّقفي الشرق والغرب وإعطاء مسألة التقارب أولوية في أنشطة العاصمة ومشروعاتها، كضرورة إستراتيجية أوجدتها الظروف والمتغيّرات التي طرأت على العالم في المرحلة الراهنة.

– الاستمرار في تنظيم الجائزة العربيّة للإبداع الثّقافي، بالاشتراك مع المنظّمة العربية، وتشجيع المثّقفين والكتّاب والمفكّرين والشعراء والفنّانين العرب على إثراء الثّقافة العربية، والإعلان عن نتائجها ضمن برامج الاحتفاء بالعواصم الثّقافية.

– تنفيذ مشاريع ثقافية عربية نموذجية حول أحد المحاور المشتركة بين أكثر من دولة عربية.

– التركيز على الجوانب المهمّة الخاصّة بالتأسيس الثّقافي في البلدان العربية من خلال النّهوض بثّقافة الطّفل التي تراجعت تراجعا كبيرا خلال العقد الأخير، وتهيئة

المطبوعات التي تساهم في تغذية الأطفال ثقافيا، وفكريّا، ومنحهم فرصة للعب دور هادف حرموا منه.

– الاهتمام بوسائل النّهوض بالمطبوع الثّقافي العربي، وتيسير تداوله، وتشجيع الشباب على القراءة.

– النّهوض بالمستوى الثّقافي، والاجتماعي للمرأة، والاهتمام بالأدب النسائي، وتيسير نشره ودعمه مادّيا ومعنويا.

– وضع برامج تحفظ ديمومة مشاركة المثّقفين والمتخصّصين العرب في الأنشطة الثّقافية الدّولية المتمثّلة في معارض الكتب، والفنّون، والمؤتمرات، والاجتماعات، والندوات الحوارية الدّولية.

2.6 – تحديث العقد العربي للتّنمية الثّقافية

إنّ تحديث العقد، يتطلّب تقييم أبرز المحطّات الثّقافية التي تمّت خلال العشرية المنقضية، وصياغة المحاور الجديدة التي كان العقد العربي للتّنمية الثّقافية، منطلقا لها أو التي لم يتسن استكمالها، وإدراج محاور جديدة لدعم العمل الثّقافي العربي المشترك. ويمكن أن يكون العقد في مقاربته الجديدة إطارا لتفعيل البرامج والمشاريع والقرارات والاتفاقيات أو الإعلانات والمبادرات التي اتّخذها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية، ومؤتمر الآثار والتّراث الحضاري، وبلورة إستراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك في العشرية القادمة، يكون محورها "التقارب بين الثّقافات"[1] مع

(1) قامت إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو بزيارة رسمية إلى كازاخستان، في الفترة من 22 إلى 24 أغسطس 2013، حيث شاركت في المنتدى الدّولي المخصّص للإطلاق الرّسمي للعقد الدّولي للتقارب بين الثقافات 2013–2022، حسبما جاء في بيان صحفي على الوقع الإلكتروني لمنظّمة اليونسكو.

التركيز على الحوار بين الثّقافات، وحماية، وتعزيز أشكال التنوّع الثّقافي كفرصة للتعاضد من أجل بناء "ثقافة سلام" حقيقية.

1.2.6 – مبادئ العقد

يجب أن ينطلق العقد العربي للتّنمية الثّقافية من مبادئ تنبع من الهويّة الثّقافية للأمّة العربية وحضارتها وشخصيّتها القومية. فالثّقافة العربية ليست جامدة ومتقوقعة في إطار ضيق، بل هي منفتحة على الثّقافات الإنسانية الأخرى، وقد أسهمت، وما تزال في بناء الثّقافة الإنسانية، وهي في الوقت نفسه تمثل تعدّدا للثّقافات التي تكون المجتمعات العربية، الأمر الذي يؤكد على أهميّة التنوّع الثّقافي، واحترامه، والقبول بالآخر، ودوره في الارتقاء بالثّقافة العربية نحو الوصول إلى قواسم جامعة في الثّقافة الإنسانية، بالإضافة إلى صياغة خطاب يجسّد "الثّقافة العربية الواحدة" ضمن إقليمها الجغرافي من دون أن تعني هذه الوحدة إلغاء التنوّع كونه سمة أساسية من سمات أي ثقافة في العالم، ومنها الثّقافة العربية.

2.2.6 – أهداف العقد

– يجب أن تستجيب هذه الأهداف إلى مبادئ العقد، وأن تكون واقعية التطبيق، وذات أثر ايجابي وفاعل في عملية التّنمية الثّقافية على المستويات كافة : الوطنية (القطرية)، والقومية، والإنسانية، وان تتسمّ بالشمولية في الحقول الثّقافية المختلفة، بما يرفع من سويّة الوعي، ويثري المعرفة، وأن تستجيب إلى المتطلّبات الآنية في ظلّ ظروف الأمّة المعيشة لتحقيق التّنمية، في إطار مفهوم التّنمية الشاملة والمستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار توثيق الصلات الثّقافية العربية مع الدّول الأجنبية، والجهات الإقليمية والدّولية المعنية، وكذلك تعزيز دور الثّقافة العربية في

المهاجر (أماكن إقامة الجاليات العربية في الدّول الأجنبية)، بما يخدم قضايا الأمّة، ويعزز من دور التّنمية الثّقافية الإنسانية.

– بناء استراتيجيات وطنية وقومية تكفل للمثّقف دورا مرموقا يتناسب مع دوره في إثراء الواقع الثّقافي بمنجزه الفكري لإزالة التهميش الذي يعاني منه المثّقف العربي بشتّى فئاته.

– توحيد المواقف العربية في المحافل الدّولية إزاء القضايا المطروحة، أو تلك التي تستجدّ، ولها انعكاسات خطيرة على البلدان العربية.

3.2.6 – برامج العقد ومشاريعه

إن برامج العقد ومشاريعه تتكوّن من قسمين :

– الأول، ويمثّل البرنامج القومي ومشاريعه : وهي المشاريع الثّقافية الجامعة التي تتبناها، وتشرف على تنفيذها المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونعتقد أن مشاريع الخطّة الشاملة المحدثة للثّقافة العربية في حال إقرارها، ستكون مناسبة كبرنامج ثقافي قومي. وتمثّل تجربة العواصم الثقافية العربية، أحد المشاريع الكبرى للعقد، يضاف إليها مشروع الخطّة القومية للسياحة الثّقافية في الوطن العربي (الرياض 2000، وعمان 2002)، وبعض الخطّط النوعية الأخرى مثل الخطّة القومية لتحقيق التكامل بين السّياسات الثّقافية والإعلامية في الوطن العربي (الرياض 2000).

– ويتعلّق القسم الثاني بالبرامج والمشاريع الوطنية (القطرية)، التي تتولىّ الأقطار العربية تبنيها، وتنفيذها، ورعايتها، في إطار كل بلد عربي، بما يتناسب متطلّباته، واهتماماته، وإمكاناته، وهنا يجدر التأكيد على أن تتناسب البرامج، والمشاريع الوطنية مع مبادئ العقد العربي للتّنمية الثّقافية، وأهدافه، بحيث تكون المساهمة الثّقافية ذات أثر فاعل على المستويات القطرية والقومية والإنسانية.

3.6– آليات تنفيذ العقد

1.3.6– على المستوى العربي (القومي)

– تحديد المشاريع الثّقافية العربية التي ستدعى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى دعمها أو الإشراف عليها، والتي تستجيب لأهداف الخطّة الشاملة المحدثة للثّقافة العربية وبرامجها، أو غيرها من الخطط النوعية الأخرى.

– تتولّى لجنة تحدّدها أو تختارها المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من الخبراء لمتابعة تنفيذ المشاريع، والإشراف عليها، وتقديم تقارير دورية (يمكن أن تكون اللّجنة الاستشارية العربية للثّقافة)، أو إنشاء وحدة صلب إدارة الثقافة، وبرامج حماية التّراث بالمنظّمة مهمّتها التنفيذ والمتابعة.

– عقد اجتماعات دورية (مرتان في السنة) للّجنة الدّائمة للثّقافة العربية لمتابعة تنفيذ المشاريع.

2.3.6 – على المستوى الوطني (القطري)

– تحديد برامج ومشاريع العقد في كلّ دولة عربية بما يتناسب مع أولوياتها وإمكاناتها (وثيقة خطّة تنفيذية لبرامج البلد العربي الثّقافية ومشاريعه)، يتمّ إيداع نسخة منها لدى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

– تحديد مخاطب على مستوى كل بلد عربي لمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع، وتزويد المنظّمة بتقارير التنفيذ والمعطيات المتعلّقة بالأنشطة.

– تقديم تقارير سنوية عن انجازات كلّ دولة بخصوص خطّتها التنفيذية للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

4.6 – التمويل

تتولّى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإنفاق على مشاريع خطّتها في إطار العقد، من المخصّصات التي ترصد لهذه الغاية في موازنة كلّ دولة، ومن المصادر المتاحة التي تحدّدها الدّولة أو الجهة المنفذة، أو تأسيس صندوق لتمويل أنشطة وفعاليات التعاون الثّقافي العربي.

5.6 – المقترحات

بالاستناد إلى ما ورد على المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من تقارير الدّول العربية حول تنفيذ العقد العربي للتّنمية الثّقافية 2005–2014 (المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية العراق)[1]، وتوصيات اللّقاء التحضيري الأوّل للقمّة الثّقافية العربية الذي نظمته مؤسّسة الفكر العربي بالتّعاون مع جامعة الدّول العربية، والمنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم (بيروت : 13–14 يوليو 2010)، وشارك فيه ممثّلون عن مؤسّسات ثقافية رسمية، وجمعيّات أهلية ثقافية، واتحاد الكتّاب والأدباء العرب، واتّحاد الناشرين العرب، وأعضاء مجامع لغوية عربية، والهيئة العربية للمسرح،

(1) إدراكا لأهمّيّة ما أنجزته الدّول خلال فترة العقد، دعت اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية في اجتماعها المنعقد بتونس يومي 11 و12 مارس 2014، إلى "إعداد تصوّرات من قبل الدّول حول العقد الجديد، استلهاما من روح العقد الحالي والذي حالت الظروف التي مرّت بالأمّة العربية من استكماله كما ينبغي. كما دعت اللّجنة، المنظّمة إلى تكليف خبير بإعداد تصوّر لعقد جديد في ضوء ما تتقدّم به الدّول من ملاحظات، يعرض على اللّجنة الدّائمة للثّقافة العربية قبيل انعقاد المؤتمر". وتنفيذا لهذه التوصية، وجهت المنظّمة بتاريخ 15 أبريل 2014، رسالة إلى اللّجان الوطنية للتربية والثّقافة والعلوم بالدّول العربية، تطلبهم فيها، موافاتها بتصوّرات الدّول العربية، واقتراحاتها بشأن الإطار العام للعقد الجديد وأهدافه، وبرامجه وآليات تنفيذه، وذلك في أجل لا يتجاوز نهاية شهر مايو 2014، لإعداد الدّراسة المطلوبة. و لم تتوصّل المنظّمة بالأجوبة التي تمكّنها من تقييم الوضعية، وبناء تصوّر متكامل حول أنشطة العقد ومستوى تنفيذه على النطاق العربي، حيث أجابت دولتان فقط على رسائل المنظّمة، هما: المملكة الأردنية الهاشمية (12 ماي 2014)، وجمهورية العراق (18 ماي 2014).

ومعاهد للترجمة، ومراكز دراسات، وأبحاث عربية، ومؤسّسات إعلامية، ومفكّرون، وكتّاب، وشعراء، ومسرحيّون عرب ينتمون إلى 18 دولة عربية، وبناء على ما ورد على المنظّمة من اقتراحات الدّول العربية، وملاحظاتها بخصوص المحاور المقترحة للملتقى حول "صياغة رؤى للعمل الثّقافي العربي"، تمهيدا لعقد القمّة الثّقافية العربية، وفي ضوء ما تجمّع من معطيات منذ انطلاق العقد العربي للتّنمية الثّقافية (2005)، وحتّ بلوغ سنته النهائية (2014)، يمكن عرض التصوّر التالي :

1- في حال تعذّر تنظيم قمّة عربية للثّقافة، يقترح التنسيق مع الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربية من أجل عرض مشروع إعلان حول الثّقافة العربية، على الدورة 26 للقمّة العربية القادمة، يتضمّن التزاما من الملوك والرؤساء العرب بالعمل "من أجل ثقافة عربية واحدة وموحّدة"، ويكون الإعلان، إطارا لصياغة خطّة عمل حول "الثّقافية العربية في القرن الحادي والعشرين"، من قبل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي في دورته العشرين (2016). ويمكن أن ينعقد المؤتمر في غمرة الاحتفال بمرور أربعين سنة على إنشائه (1976-2016).

2- تكليف لجنة بإعداد مشروع الإعلان الذي سيعرض على القادة العرب، ومشروع خطّة العمل التي سيعتمدها السّادة وزراء الثّقافة العرب، وبرنامج الاحتفالات "بأربعين سنة من التأسيس الثّقافي العربي".

3- الإعلان عن عقد جديد يتوافق مع العقد الدولي "للتقارب بين الثّقافات (2013-2020)"، وينخرط فيه، ويبرز خصوصيات المنطقة العربية.

خاتمة

إن الحديث عن العلاقة بين الثّقافة والتّنمية، هو حديث عن المستقبل، وتحديدا مستقبل الخطط التّنموية ودور الأجيال الشابّة في تحقيقها. ولا غلو في القول أن الثّقافة تلعب دوراً حيوياً في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي. وبكلمة أخرى، لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطوّر وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادّية والمعنوية، إلاّ إذا تمكّن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات. وكلّ ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدّراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التّنمية في الدّول المعنيّة إلى خيارات حقيقية.

وهنا يأتي دور ما يسمّى بالسّياسة الثّقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسّسات الثّقافية الرّسمية وغير الرّسمية، المحلّية والدّولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهمّ قواعدها. ف"لا استقامة للدّيمقراطية، خارج الإطار الثّقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائماً إلى المستقبل". وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الثّقافة والتّنمية ليست ملفًا إداريًا صرفًا مع كلّ إدراكنا لدور الثّقافة في تقويّة القدرة الوطنية من خلال الاستثمار الإنساني بشكل يتلاءم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل. ويمكننا القول بأن التّنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي. وهكذا فإن العلاقة بين الثّقافة والتّنمية هي، أو يجب أن تكون، موضوعيّة، علّمية، غير متحيّزة وإيجابية.

إن الثّقافة بتجلّياتها المعرفية والإبداعية هي محور منظومة التّنمية المستدامة في المجتمع، وجزء من البنية الأساسيّة لأي مشروع نهضوي عربي، وان الإيمان بأهميّة التّضامن الثّقافي العربي، ضرورة قومية لدعم القواسم الثّقافية المشتركة للأمّة بقدر ما

يؤكّدون في الوقت ذاته أهمية الانفتاح على قيم التقدّم الإنساني، ويـــعتبرون أن أي إصلاح ثقافي يحتاج بالضرورة إلى حركة عمل ثقافي دؤوب ونشط في المجالات كـــافّة في إطار من الوعي بالتفرقة بين الفكر الثّقافي والعمل الثّقافي، ولا بدّ من تثمين دور المجتمع الأهلي في العمل الثّقافي العربي عنصراً معزّزاً ومـــكمّلاً لأدوار المؤسّسات الرّسمية، ويحـــيون المبادرات الخاصّة في النّهوض بالثّقافة انطلاقاً من الإيمان بالمسؤوليّة الاجتماعية والثّقافية.

الإعلام الثّقافي في الوطن العربي

مقدّمة :

إن طرح مسألة "الإعلام الثّقافي" على بساط البحث وما يقتضيه هذا الطرح من إيضاح لمفهوم " الإعلام الثّقافي " ولتطوير المفهوم عبر الفترات يدعونا، في البدء، إلى التأمّل في تطوّر العلاقة بين طرفي "ثنائية" ظلّت لعدّة عقود من القرن الماضي تواجه إشكال المراوحة بين التقارب والتباعد تحت تأثير عوامل بعضها هيكلي وبعضها ظرفي، أهمّها طغيان الرسالة السّياسية ذات الاتجاه الأوحد على الإعلام الذي كان مكتوبا ومسموعا بالأساس في منتصف القرن الماضي وانكفاء الفعل الثّقافي في بوتقة النخبوية إلى أن كانت الثّورة الرقمية فحتّمت بدء التّلاقي والتقاطع بين خطّين ظلا متوازيين في منطقتنا العربية يتقاربان حينا ويتباعدان أحيانا.

وبالتالي، يبدو وجيها اليوم القول بأن إنجاز دراسة إستراتيجية حول "الإعلام الثّقافي" قد بات مطلبًا متأكدًّا أكثر من أيّ وقت مضى وذلك بالنظر إلى اعتبارات موضوعيّة أهمّها هذه الثّورة الرقمية التي نعيش على وقعها في بداية الألفية الثالثة والتي غيّرت كثيرا من المعطيات.

لذا يحسن، ونحن نستحضر أبرز الاعتبارات التي تؤكّد أهميّة انجاز هذه الدّراسة في هذه المرحلة بالذات، أن تستعرض بإيجاز أهمّ السّمات التي أضحت تميّز المشهد الإعلامي في ظل ثورة رقمية حوّلته إلى مشهد اتصالي بالمعنى الأشمل.

أولا – المشهد الإعلامي في ظلّ الثّورة الرقمية : تحوّلات عميقة

بعد الانفجار الذي عرفه البثّ الفضائي وتطوّر سواتل البثّ وتكاثر القنوات على نحو جعل "القرية الاتصالية الكونية" واقعا معيشا في نهاية القرن الماضي، وجعل

الصورة عنصرا مهيمنا على الحضارة الإنسانية، كانت الثورة الرقمية واعتبرت منعرجا حاسما وقفزة نوعية فارقة بين مرحلتين من مراحل الحضارة الإنسانية.

فلقد عرفت البشرية ثورة زراعية فثّورة الطّباعة ثم الثّورة الصناعية واليوم تشهد الإنسانية ثورة جديدة هي الثّورة الرقمية وثورة المعلومات التي تتزامن مع استفحال ظاهرة العولمة بمدها العارم وتيّارها الجارف والتي تعاظم معها دور الإعلام والاتّصال على نحو غير مسبوق، فنحن نعيش اليوم ثورة رقمية أدرجت الإعلام ضمن منظومة اتّصالية متشابكة وفرضت عليه أن يتطوّر بنسق تصاعدي مذهل.

ويمكن القول أن الميزة المحورية لعصرنا الرقمي هذا هي ميزة الاندماج والتضافر (convergence)، تضافر بين حقول ظلّت إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي تتطوّر على خطوط متوازية وزالت بينها اليوم الحواجز الهيكلية فباتت تجنح إلى الإندماج.

فهو تضافر وإندماج بين حقل المعلوماتية والحقل السمعي البصري، أي تضافر بين الحاسوب والفيديو والفلم السنيمائي، أفضى إلى تعاظم دور الصورة وجعل حضور الحضارات في المشهد الكوني رهين وجودها وانتشارها.

وهو تضافر بين حقلي المعلوماتية والسمعي البصري من جهة وبين حقل الاتّصالات من جهة أخرى بما في هذا الحقل من سواتل وألياف بصرية وحزم هرتزية وهواتف ذكيّة.

وهو تضافر بين الحاسوب والتلفاز والمذياع وهو تضافر بين المكتوب والمرئي والمسموع.

وهو تضافر بين مراكز المعلومات وقنوات تراسل المعطيات والصور والأخبار.

فلم يعد بالإمكان في عصرنا الرقمي هذا تصوّر قطاع من قطاعات صناعة الإعلام والإبداع الفكري والفنّي يتطوّر في منأى عن بقيّة القطاعات الأخرى. إن هي إلاّ علاقة تداخل وتشابك وتفاعل جدلي تحكم تطوّر القطاعات في تكاملها حينا وفي تضافرها بل وفي اندماجها أحيانا.

ثانيا : الثّورة الرقمية ومجتمع المعلومات

هذه الثّورة الرقمية التي تعتبر من جوهر تيّار العولمة ومن أهمّ مقوّماته بدأت تحدث تحوّلا جذريا عميقًا في نسيج الحضارة الإنسانية ودخلت بها عصرا جديدا هو عصر المعلومات، عصر تمثّل فيه المعلوماتية وتكنولوجيات الاتّصال مفتاحا أساسيا لكسب رهانات التّنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة. فقد اكتسحت التكنولوجيا الرقمية كلّ مجالات النشاط الإنساني وأحدثت في صلبها ثورة عميقة أثّرت وتأثر تأثيرا بالغًا في طرق العيش وفي العلاقات الاجتماعية وفي صيغ التخاطب وفي سبل اكتساب المعرفة وانسياب المعلومة وفي قنوات الترفيه والتثقيف وفي فنون الإبداع وفي تنظيم مجالات العمل وأساليب الإنتاج والترويج، وهي ثورة قد ألغت الحدود الاقتصادية وتكاد تلغي الحدود الجغرافية والسّياسية وطوّرت علاقة الإنسان بالزمن وبالمكان.

لكن اللافت في كلّ هذا، من زاوية اهتمامنا، أن من أهمّ خصائص مجتمع المعلومات ارتباطه العضوي، كما أسلفنا، بوسائل الاتّصال التي تضطلع فيه بدور حيّوي وسعيه، المعلن على الأقل، إلى تحقيق ديمقراطية المعرفة بإشاعة المعلومة بين كلّ فئات المجتمع وشرائحه وبتحقيق انسيابها في كلّ الاتجاهات الممكنة مع ما يتّصل بذلك من تكريس للحقّ في الاتّصال والإعلام كحقّ من حقوق الإنسان الأساسية وكذلك الترعة إلى أن تشكل المنصّات الحاملة للمعلومة مرسبًا ضخما للمعرفة والعلم.

فالمعلومة في هذا المجتمع الرقمي وفي هذا العصر الجديد هي جوهر البضاعة المروّجة وهي معدنها الثمين. ولأوّل مرّة في مسيرة الحضارة الإنسانية تثمّن قيمة لا مادّية على نطاق واسع لتكتسب قيمة البضاعة المادّية الرائجة بل تفوقها. وهو ما جعل المختصّين يتحدثون عن اقتصاد جديد ويثمنون "صناعة المضامين" التي باتت اليوم تمثّل رهانا ثقافيا بالأساس ورهانا حضاريا واقتصاديا في آن.

ويرى المختصّون أن هذا الاقتصاد الجديد وصناعة المضامين، إذ يمثّلان تحدّيا ضخما، يمكن أن يمثلا أيضا فرصة سانحة بالنسبة إلى المجتمعات الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو.

فالرهان هو إذن رهان ثقافي وحضاري، إذ بات من الواضح أن كسب رهانات الاتّصال في ظلّ هذه الثّورة الرقمية يقتضي بالضرورة تحقيق اندماج فعّال وتضافر مثّمر بين مجالات الاتّصال ومجالات الثّقافة.

كما أن تحقيق التّنمية الثّقافية على النّحو الذي تقتضيه روح العصر الرّقمـــي يتطلّب هو بدوره تحقيق تضافر إيجابي وتفاعل مثّمر بين القطاعات الثّقافية كافّة وبين قطاعات الإعلام والاتّصال على تنوّع أصنافها.

التّنمية الثّقافية في ظلّ الثّورة الرقمية : ثورة هادئة

من الواضح، إذن أن مسألة الإعلام الثّقافي أو مسألة العلاقة بين الإعلام والثّقافة إنما تندرج اليوم في صلب قضيّة أعمق وأشمل هي قضيّة التّكامل والاندماج بين مجالات باتت اليوم مدّعوة بالضرورة إلى التضافر لكسب رهان جسيم يكتسي أهميّة حيويّة هو رهان الانخراط الفاعل في الحضارة الكونية الجديدة وتحقيق حضور عربي متنوّع ومتميّز فيها. وهو ما نبّهت إليه "الخطّة الشاملة المحدّثة للثّقافة العربية".فقد أكّدت في مقدّمتها أن "النّهضة الثّقافية العربية المنشودة هي تحوّل حضاري".كما أكّدت أن الواقع العالمي تغيّر تغيّرا عميقا وبأنّنا "أمام تحوّلات كبرى في العالم بأسره تستلزم عدم التعامل معها بذهنية تقليدية". فالثّقافة ركن أساسي في التّنمية البشريّة. وتنمية الثّقافة قد تقتضي بالضرورة أخذ مستجدّات العصر الرقمي بنظر الاعتبار.

أما إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوّع الثّقافي (باريس 2001) فقد نادى "بالتصدّي للفجوة الرقمية بالتّعاون الوثيق مع الوكالات المختصّة في منظومة الأمم المتحدّة في سبيل تعزيز انتفاع البلدان النامية بالتكنولوجيات الجديدة ومساعدتها على امتلاك ناصية تكنولوجيات المعلومات وتسهيل التداول الرقمي للمنتجات الثّقافية المحلّية".

هذا، وقد جاء في تقرير المؤتمر الدّولي الثاني الذي عقدته اليونسكو في ستوكهولم عام 1998 حول "السّياسات الثّقافية من أجل التّنمية":

– أن السّياسات الثّقافية في القرن الجديد ينبغي أن تكون استشرافية،

– وأنّ الدخول في مجتمع المعلومات وتملّـــك تقنيات المعلوماتيّة والاتّصال من قبل الجميع يمثّل بعدًا رئيسًا في كل سياسة ثقافية.

كما جاء في الوثيقة المشار إليها أعلاه أن السياسة الثّقافية، باعتبارها مكوّنا أساسيا من مكوّنات السّياسة التّنموية الشاملة والمستدامة، ينبغي أن يتمّ وضعها بالتنسيق مع كلّ القطاعات الاجتماعية الأخرى ومن ضمنها قطاع الاتّصال والإعلام في مقاربة مندمجة.

وجاء في ذات الوثيقة أيضا وفي باب الحديث عن الأهداف الموصّى بها بالخصوص ما يلي:

– " توفير شبكات اتّصال تتضمّن الإذاعة والتلفزة وتكنولوجيا الإعلام وتكون قادرة على الاستجابة لحاجات الجمهور الثّقافية والتربوية وتشجيع التزام الإذاعة والتلفزة والصحافة ووسائل الاتّصال الأخرى بخدمة قضايا التّنمية الثّقافية ".

– " الاعتراف بأهميّة تكنولوجيات الاتّصال الحديثة في عمل المبدّعين وبالدّور المحوري الذي يضطلع به الإبداع الفنيّ في معاضدة الجهود الرامية إلى بناء مجتمع الإعلام".

– " تشجيع البحوث في مجال العلاقات بين الثّقافة ووسائل نشرها عبر الوسائط الإعلامية وخدمات الاتّصال الحديثة".

هذا، ولقد نبّهت الخطّة الشاملة المحدثة للثّقافة العربية في سياق استعراضها لإشكاليات السّياسة الثّقافية " إلى خطورة التحدّيات النّاجمة عمّا يشهده العالم من تحوّلات متسارعة أحدثت تطوّرًا هائلاً في مجال تقنيات الاتّصال الحديثة وثورة حقيقية ونقلة تاريخية حاسمة، فصارت الثّقافة مرتبطة بمنطق السّوق والربح ينظر إليها كخدمة ضمن سائر الخدمات تتحكّم في إنتاجها وتداولها شركات عملاقة لا تهدف إلاّ إلى الرّبح".

كما نبّهت الخطّة إلى أنّ الفجوات العميقة بين المجتمعات، سواء أكان في المجال الاقتصادي أم في مجال التحكّم في هذه التّقنيات الحديثة، أصبحت تطرح إشكاليات جديدة بحكم ما تستشعره المجتمعات من مخاطر الهيمنة الثّقافية لقوى العولمة وتهديدات تستهدف الهوّيات والخصّوصيات الثّقافية – إلاّ أنّها رأت في الآن ذاته أنّ "الانتباه إلى محاذير ارتباط الثّقافة بالإنتاج الاقتصادي لا يجب أن يحجب عنّا أن الثّقافة في حاجة إلى التأقلم مع المستجدّات في عالم متغيّر والأخذ بعين الاعتبار أن الثّقافة التي تضطلع بدور أساسي في صياغة المضامين والقيم والتمثلات وتناقلها، هي أيضا بمعناها العصري إنتاج وخدمة"، وهو ما يتطابق مع واقع اقتصادي جديد يشهد تطوّرا للصناعات الثّقافية.

نرى إذن أن الثّورة الرقمية قد أسهمت إسهاما بيّنًا في تنامي الوعي بأن الثّقافة صناعة بالمفهوم الاقتصادي للكلمة ومقوّم من مقوّمات النمو – وكلّما ازدادت مكانة قطاع الخدمات في المبادلات التجارية العالمية شأنا وشبكات الاتّصال انتشارا وتعقيدا تزداد أهميّة الثّقافة باعتبارها المرجعيّة ومصدر المضامين والتصوّرات.

وهو ما جعل الخطّة الشاملة المحدثة للثّقافة العربية تقرّ بأن الثّورة الهائلة في مجال تقنية المعلومات تتيح آفاقا واسعة للثّقافة وبأن الحاجة قد باتت ملحّة إلى أن تحقق الثّقافة العربية النقلة المنشودة لتدخل في تفاعل خلاّق مع مجتمع المعرفة وتوصي في ذات السياق "بإنجاز دراسة استراتيجية حول مستقبل الثّقافة العربية وسبل مزيد تطويرها في ظل التحدّيات المستقبلية".

ثالثا : الدراسة حول " الإعلام الثّقافي" في ضوء هذه المتغيّرات

بناء على ما سلف ذكره، نقترح أن تستند الدراسة الإستراتيجية المزمع إنجازها حول "الإعلام الثّقافي" إلى المعطيات الأساسيّة المبيّنة أعلاه وأن ينطلق من هذه

المعطيات حتى تتمّ مقاربة هذا الموضوع مقاربة تأخذ بنظر الاعتبار حتميّة التفاعل الجدلي والتداخل والتضافر والاندماج التي أفرزتها الثّورة الرقمية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مجالات الإعلام والاتّصال من جهة وعلى حقول الإبداع الثّقافي من جهة أخرى. بحيث تندرج دراستنا في سياق الدراسة الاستراتيجية التي أوصت الخطّة الشاملة للثّقافة العربية بإنجازها حول مستقبل الثّقافة العربية في ظلّ التحدّيات وبحيث تكون القضيّة المركزية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها هي مدى إفادتنا من التفاعل والتداخل والتضافر والاندماج الذي أتاحته الثّورة الرقمية ومدى تقدّمنا في توظيفه توظيفًا يجعل الاتّصال يسهم في إشاعة الإبداع الثّقافي وتقريبه من جمهور النّاس وتوسيع دائرة المشاركة فيه من جهة ويجعل الثّقافة تسهم في تطوير مضامين الاتّصال وفي إثرائها وتنعش النفس الإبداعي في المنصّات الرقمية المتكاثرة من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، نقترح أن تتركّز الدراسة على معالجة المحاور الأساسيّة التالية:

1 • مدى إسهام وسائل الاتّصال والوسائط الحديثة في التّعريف بالفعل الثّقافي وبالنشاط الإبداعي وفي تيسير تداول المعلومات بشأنه.

2 • مدى إسهام الوسائط الرقمية الحديثة والتفاعلية منها على وجه الخصوص في توسيع حيّز المشاركة في الفعل الثّقافي وفي دائرة الانتفاع به وفي تطوير علاقات المؤسّسات الثّقافية بجماهيرها.

3 • مدى إسهام التّقنيات الرقمية الحديثة في تطوير الفعل الإبداعي وفي إثرائه مع دراسة عيّنات من الإبداعات الشبابية الحديثة التي أفرزتها التّقنيات الرقمية وكثر تداولها عبر الوسائط الجديدة.

4 • التداخل والتضافر أو الاندماج الحاصل بين فنّون الإبداع الفنّي وفنّون الاتّصال ومدى إسهام المثّقفين والمبدّعين في إثراء مضامين الرسائل التي تحملها

الوسائط الرقمية الجديدة والمنصّات التّفاعلية بالخصوص على نحو يجعلها تشيع المعرفة وترغب في الاستزادة منها وتثمن الإبداع والفكر المستنير وترغب عن برامج الإثارة وعن الترفيه الاستهلاكي.

5 • واقع صناعة المضامين والصناعات الثّقافية وآفاق تطوّرها في وطننا العربي. ومدى إقبال رأس المال العربي على الاستثمار في هذا المجال لتعزيز الحضور العربي في السّوق العربية وفي المشهد الرقمي الكوني ولتدارك العجز المتفاقم في مجال الإنتاج.

ونقترح أن تكون المقاربة في معالجة هذه المحاور:

أ. استقصائية استقرائية تحليلية تمكّن من تشخيص واقع الممارسة بما فيه من إيجابيات ومكاسب يمكن البناء عليها ومن مصاعب يجب تذليلها ومن تحدّيات ينبغي مواجهتها.

ب. استشرافية تستقرئ حركية التطوّر وآفاقه، وتخلص إلى جملة من المؤشّرات والتوصيّات التي يمكن الاستئناس بها من قبل الدّول الأعضاء والتي يمكن أن تؤلف مجتمعة استراتيجية عربيّة يكون إطارها العام تحقيق الإفادة المُثلى من الثّورة الاتّصالية الرقمية والإعلام الجديد قصد جعل الثّقافة العربيّة أقدر على مواجهة التحدّيات المستقبليّة . وتكون أهداف هذه الخطّة الاستراتيجية الخصوصيّة :

- على المدى القريب :

• الزيادة في اسهام وسائل الاتّصال التقلّيدية والرّقمية والوسائط الحديثة في مزيد التّعريف بالفعل الثّقافي وبالنشاط الإبداعي وفي توسيع حيّز المشاركة فيه والانتفاع به.

- على المدى المتوسط :

• تحقيق إسهام التّقنيات الرقمية المستحدثة في تطوير الفعل الثّقافي وفي إثراء الإبداع الفكري والفنّي.

• تحقيق مزيد من إسهام المبدّعين والمفكّرين في إثراء مضامين الرسائل التي تحملها الوسائط الرقمية والمنصّات التّفاعلية على نحو يجعلها تشيع المعرفة القيّمة وتثمّن الإبداع الرّاقي وترغّب عن برامج الإثارة واستجداء الغرائز.

• النّهوض بصناعة المضامين وما يقتضيه من حوافز وتشجيع وتطوير للتّشريعات.

في ضوء المنهجية المقترحة لهذه الدراسة الاستراتيجية وفي ضوء أهدافها فإن الخطّة التي ستفرزها سوف تشخص جملة من المشاريع يمكن تصنيفها على النحو التالي :

أ. مشاريع يجري إنجازها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي من قبل جهات حكومية أو خاصّة وسيقترح تعزيزها ودعمها أو النسج على منوالها.

ب. مشاريع سيقترح إنجازها على الصعيد الوطني أو الإقليمي من قبل جهات حكوميّة أو في نطاق منظومة العمل العربي المشترك.

ج. مشاريع سيقترح إنجازها على الصعيدين الوطني والإقليمي من قبل جهات خاصّة أو بشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاصّ.

وستتضمّن الخطّة ترتيبا للأولويات التي يقترح أخذها بنظر الاعتبار في إنجاز المشاريع.

أمّا رزنامة إنجاز الدراسة الاستراتيجية فسيتمّ ضبطها من قبل فريق الدراسة اثر تشكيله.

كما نقترح أن تجرى الدراسة على عيّنة تضمّ تسع دول عربية : ثلاث من الخليج العربي وثلاث من المشرق العربي وثلاث من المغرب العربي، وأن يتشكّل فريق الدراسة من باحثين ينتمون إلى الدّول المعنيّة، وأن يتولّى فريق الدراسة بعد تشكيله وضع المنهجيّة التفصيلية وتحديد أدوات البحث ومراحل الإنجاز، والموازنة التقديريّة للدراسة وتقديمها إلى مجلسكم الموقّر لإقرارها.

قائمة أسماء الوفود

أ. أصحاب السموّ والمعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدّول العربية

1 • المملكة الأردنية الهاشمية	– معالي الدكتورة لانا مامكغ : وزيرة الثقافة – رئيسا للوفد – أ. حسام أحمد علاونة: مدير مكتب وزيرة الثقافة – أ. مأمون ثروت التلهوني: أمين عام الوزارة – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية
2 • دولة الإمارات العربية المتحدّة	– سعادة الدكتورة عفراء الصّابري – وكيل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيسا للوفد – أ. حكم هاشم الهاشمي: وكيل الوزارة المساعد لشؤون الثقافة والفنون – رئيس اللجنة الدائمة للثقافة العربية – د. حبيب غلوم العطار – مدير إدارة الأنشطة الثقافية – أ. عبد الله حارب – مدير مكتب سعادة وكيل الوزارة – أ. نجود الشامسي – إداري ومنسق
3 • مملكة البحرين	أ. عبد القادر عقيل – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية
4 • الجمهورية التونسية	– سعادة الأستاذ لطفي بن مبارك – رئيس ديوان وزير الثقافة – رئيسا للوفد – أ. فائقة العواني – مدير التعاون الدّولي والعلاقات الخارجية – أ. خالد الوغلاني – مدير عام المركز الوطني للترجمة – أ. محمد المؤدب – مكلف بالتشريفات

5 • الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	– سعادة السيّد رابح حمدي – أمين عام وزارة الثقافة – أ. عبد الحليم سراي – مدير عام الوكالة الوطنية لتسيير مشاريع إنجاز المرافق الثقافية الكبرى – أ. نادية شريط – مستشارة – أ. نور الدين عثماني – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. عز الدين مخالدي – رئيس مكتب بمديرية التعاون
6 • جمهورية جيبوتي	– معالي الأستاذ آدم حسن آدم – وزير الشؤون الإسلامية والثقافة والأوقاف – رئيسا للوفد – أ. شعيب عجال الصغير – مستشار الوزير – أ. صفية عبد القادر عبدي – مستشارة الوزير – أ. أنطوان ميشال – مستشار الوزير
7 • جمهورية السودان	معالي الدكتور الطيب حسن بدوي – وزير الثقافة – رئيسا للوفد – د. عبد الاله ابراهيم أبو عاقلة أبوسن – وكيل وزارة الثقافة – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – د. حمدي بابكر إدريس كرار
8 • جمهورية الصومال الفيدرالية	– سعادة الأستاذ محمد أحمد كولن – نائب وزير التعليم العالي والثقافة – رئيسا للوفد – أ. اسماعيل يوسف عثمان – المدير العام بوزارة التعليم العالي والثقافة – أ. أحمد عبد الكريم حرسي – مدير إدارة الثقافة – أ. عصام حسين الجامع – الأمين العام للجنة الوطنية الصومالية للتربية والثقافة والعلوم – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. عبد القادر علي ورسمة – مستشار

9 • **جمهورية العراق**	– معالي الدكتور فرياد راوندوزي – وزير الثقافة – رئيسا للوفد – أ. عقيل ابراهيم المندلاوي – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. فلاح حسن شاكر – مدير عام دائرة قصر المؤتمرات – أ. كيلاني خالد محمود – مرافق للوزير
10 • **سلطنة عمان**	– معالي الشيخ حمد بن هلال بن علي المعمري – وكيل الوزارة للشؤون الثقافية – رئيسا للوفد – د. يوسف بن ابراهيم بن عبد الله البلوشي – مدير عام المنظمات والعلاقات الثقافية – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. خميس بن عبد الله الشامخي – مدير العلاقات الثقافية – أ. سلطان بن سيف البكري – مدير التنقيب والدراسات الأثرية – أ. رمزي بن مطر بن فرج الله – رئيس قسم العلاقات الدولية
11 • **دولة فلسطين**	– سعادة الأستاذ موسى عبد الله أبو غريب – وكيل وزارة الثقافة – رئيسا للوفد – أ. بسام الأغا – سفير دولة فلسطين لدى المملكة العربية السعودية – أ. موسى أبو غربية – وكيل وزارة الثقافة – نائب رئيس اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. مراد السوداني – الأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم – أ. جاد عزت غزاوي – مستشار في وزارة الثقافة

12 • **دولة قطر**	– معالي الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري – وزير الثقافة والفنون والتراث – رئيسا للوفد – أ. عبد الرزاق الكواري – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – د. فالح العجلان الهاجري – مدير إدارة الثقافة والفنون – أ. خالد عبد الله الكواري – رئيس اللجنة الفنية – أ. عبد الله الكبيسي – رئيس قسم الشؤون العربية والإسلامية باللجنة الوطنية القطرية – أ. أحمد يوسف عوض – مرافق
13 • **جمهورية القمر المتحدة**	– سعادة الأستاذ الحبيب عباس عبد الله – مكلف بالشؤون المدنية في مكتب رئيس الدولة – أ. محمد اسماعيل – سفير جمهورية القمر المتحدة لدى المملكة العربية السعودية – أ. وحيدة حسن – المديرة الوطنية للثقافة بوزارة التربية – أ. حسن اسماعيل محمد – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. سيد مزي مبابا – من مكتب الوزير – أ. بن إيمان بكار – مكلف بالشؤون الثقافية لجزيرة موهيلي
14 • **دولة الكويت**	معالي الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح – وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب – رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون – د. بدر فيصل الدويش – الأمين العام المساعد لقطاع الثقافة – أ. محمد نايف الخالدي – إدارة مكتب الأمين العام المساعد لقطاع الثقافة – أ. محمد عبد الخالق بن رضا – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية – أ. محمود حسين محمد – مراقب مكتب الأمين العام

15 • الجمهورية اللبنانية	سعادة الأستاذ فيصل طالب – رئيسا للوفد اللجنة الدائمة للثقافة العربية – د. ديزيره سقّال – د. وجيه فانوس – أ. رمزة جابر
17 • جمهورية مصر العربية	– معالي الدكتور جابر عصفور – وزير الثقافة – رئيسا للوفد – د. محمد عفيفي – أمين عام المجلس الأعلى للثقافة – د. سيد علي محمد خطاب – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لقصور الثقافة – د. محمد صلاح الدين عبد العظيم زاهر – د. حلمي السيد حسن الطنطاوي – د. كاميليا صبحي – رئيس قطاع العلاقات الثقافية الخارجية – عضو اللجنة الدائمة للثقافة العربية
18 • المملكة المغربية	– سعادة السفير عبد السلام بركة – سفير المملكة المغربية لدى المملكة العربية السعودية – رئيسا للوفد – د. مراد الريفي العلمي – مقرّر اللجنة الدائمة للثقافة العربية – د. فؤاد أبو علي – خبير (مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب) – د. محمد الفران – خبير (معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط)
19 • الجمهورية الإسلامية الموريتانية	– سعادة الأستاذ محمد ولد الغوث – مستشار أول بسفارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالمملكة العربية السعودية

ب . وفد المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

– **الدكتور عبد الله حمد محارب**، المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

– **الدكتورة حياة القرمازي**، مدير إدارة الثقافة في المنظمة

– **الدكتور محمد صالح القادري**، خبير في الشؤون الثقافية مكلّف بملف مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثّقافية في الوطن العربي

– **الأستاذ عادل لحمر**، مكلّف بالاعلام في المنظّمة

– **الأستاذ أنيس الكرمادي**، مكلّف بالعلاقات العامّة في المنظّمة

– **الأستاذ عبد الحميد القابسي**، موظّف في المنظّمة

– **الأستاذ أحمد بن عبد الله**، موظف في المنظمة